

التمويل والتنمية

يونيو ٢٠١٢ - السعر ٨ دولارات

تتبع مسار التعافي العالمي

محمد العريان يتحدث عن الفوائض والعجوزات

غسل الأموال من ملوثاتها

الأزمة وما وراءها

رئيس التحرير
جبريمي كليفت

مدير التحرير
مارينا بريموراك

محررون أوائل
كاميلا أندرسن

جيمس رو
سايمون ويلسن

هيون-سونغ-كانغ
ناتالي راميريز-جومينا

محرر النشر الإلكتروني
غلين غوتسلينغ

محررون مساعدون
خالد عبد القادر

جاكلين ديلويريه
ليكا غيه

مورين بيرك

مدير الإبداع
لويزا منجيفار

اختصاصي الإنتاج الطباعي والإلكتروني
ليجون لي

المحرر الفني
سيمين هاشم

مدير وسائط التواصل الاجتماعي
سارة حداد

مساعد أول لرئيس التحرير
نيكول براين-كيماي

محرر مساعد
حارث قرشي

مستشارو رئيس التحرير
باس باكر

جيمس غوردن
توماس هيلبينغ

نيكوليتا باتيني
هيلج برغر

لورا كودريس
باولو ماورو

تيم كالن
بول كاشين

جيان ماريا ميليسي-فيريتي
بول ميلز

أدرين شستتي
ألفريدو كوفاس

مارتين مولايسن
أوما راماكريشنان

مارسيلو استيفا
دومينيكو فانيتزا

© ٢٠١٢ الناشر صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على إذن بإعادة طبع أو استنساخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب عن طريق الإنترنت على استمارة متوافرة في الموقع الإلكتروني (www.imf.org/external/terms.htm).

أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org.

ويمكن أيضا الحصول على إذن لأغراض تجارية من مركز الترخيص بحقوق الطبع **Copyright Clearance Center** (www.copyright.com).

مقابل رسم رمزي.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:

IMF Publication Services
Finance & Development

PO Box 92780
Washington, DC, 20090, USA

Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201

E-mail: publications@imf.org

مدير البريد: ترسل الخطابات بشأن تغيير العناوين على العنوان التالي:

Finance & Development, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC, 20090

تدفع الرسوم البريدية للدوريات في واشنطن العاصمة وفي مكاتب البريد الإضافية.

طبعت النسخة الإنجليزية في مطبعة Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

تحقيقات

بعد خمس سنوات

٨ الأزمة وما وراءها

لا يزال الاقتصاد العالمي متعثرا بعد خمس سنوات من بدء التوترات في سوق الرهن العقاري الأمريكية والتي كانت نذيرا بوقوع أكبر أزمة مالية عالمية منذ ثلاثينات القرن الماضي. جيمس رو جونيور.

١٠ تتبع مسار التعافي العالمي

معظم الأسواق الصاعدة يبلي بلاء حسنا، بخلاف الوضع في غالبية الاقتصادات المتقدمة ولا يُرجح أن يتغير هذا الوضع أيهان كوزي، وبراكاش لونغاني، وماركو تيرونيس

١٤ إصلاح عيوب النظام

تباطأت وتيرة الجهود المبذولة لإصلاح التنظيم المالي بعد الزخم المبدئي الكبير الذي حدا بالكثيرين إلى اعتبارها عاملا مساهما في حل الأزمة العالمية. لورا كودريس، وأديتيا نارايين

١٧ السياسة التجارية: هل تسير على ما يُرام حتى الآن؟

لم يكن اللجوء إلى الحمائية واسع الانتشار أثناء الأزمة العالمية، ولكن هناك تحركات في هذا الاتجاه ظهرت مؤخرا برنارد هوكمان

٢٠ تخفيض الديون

سيظل التعافي الاقتصادي متوقفا في كثير من الاقتصادات المتقدمة إلى أن يتم إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية لقطاع الأسر والمؤسسات المالية ستين كلايسنز

٢٤ المتفرجون وقت الانهيار

الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل اجتازت مرحلة الركود العالمي بنجاح. فهل تُكتب لها النجاة إذا واجهت صدمات أخرى؟ ثروت جهان، وبران ماكودونالد

٢٧ اللاتوازن المستقر

استمرار الفوائض والعجزات الكبيرة في موازين المدفوعات يهدد الرخاء الاقتصادي والاستقرار المالي العالمي على المدى الطويل محمد العريان

٣٠ السلع الأولية في فترة الرواج

كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على أسعار السلع الأولية أقل بكثير مما كان في فترات الركود السابقة. لكن الآفاق طويلة الأجل ازادت قتامة. توماس هلبينغ

وفي هذا العدد أيضا

٣٤ الاخضرار

الاستثمار في التكنولوجيا الصديقة للبيئة يزداد نموا على مستوى العالم

لوك إبرود وبنيديكت كليمنتس

٣٨ أموال ملوثة وآلام حقيقية

غسل الأموال يلحق الضرر بالأبرياء لكنه قد يخلف آثارا وخيمة على الاقتصادات الوطنية بول آشين



ضخم، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. والآن مع تحسن وضع الولايات المتحدة، لا تزال أزمة الدين السيادي في أوروبا تنتقص من الثقة.

وتتناول مجموعة المقالات الواردة في هذا العدد الأزمة وما وراءها من زوايا مختلفة، بما في ذلك الخطوات التي يجري اتخاذها لإصلاح الأطر التنظيمية وتأثير الأزمة على المتفرجين الأبرياء – أي الاقتصادات الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل التي اجتازت الركود العالمي بنجاح نسبي لكنها عرضة الآن لمزيد من الصدمات. ويتناول محمد العريان الاختلالات العالمية الكبيرة التي لا تزال في حالة من اللاتوازن الخطير لكنه مستقر (حتى الآن).

وينصح كارلو كوتاريللي في باب «كلام صريح» باتباع منهج حريص ومتميز لكبح جماح المديونية بحيث لا يخنق النمو اللازم لتوفير فرص العمل الجديدة.

وتتناول في هذا العدد أيضا مسائل استحداث فرص العمل في جنوب آسيا، وإمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة، ونمو الاستثمارات الخضراء، ومشككتي غسل الأموال واقتصادات الظل. ونعرض أيضا لمحة عن شخصية لورا تايسون، أول سيدة ترأس «مجلس المستشارين الاقتصاديين» في الولايات المتحدة (في عهد الرئيس كلينتون)، والتي تشدد على أن زيادة التكافل العالمي حققت رغم عيوبها مزايا هائلة.

جيريمي كليفت
رئيس التحرير

خمس سنوات ولا يزال العد مستمرا . . .

٤٦ **بدا** الأمر كله في الولايات المتحدة الأمريكية بأوراق مالية مضمونة برهون عقارية مرتفعة المخاطر. ومنذ بداية دوي الأزمة المالية العالمية في منتصف ٢٠٠٧، مضى عام بالكامل حتى بلغت ذروتها وأدرك واضعو السياسات حقيقة ما هم بصده. لكن لدى سماح الحكومة الأمريكية بإفلاس بنك ليمان براذرز الاستثمائي في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨، فإنها دفعت نحو حدوث موجة تسونامي، لا تزال حتى اليوم نعاني من تداعياتها.

وبعد مرور خمس سنوات على بداية ما تبين لاحقا أنها أسوأ أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، لا يزال الاقتصاد العالمي متعثرا. فملايين من الأشخاص عاطلون عن العمل في أجزاء من العالم (لا سيما الشباب، كما ورد في مناقشاتنا في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة التمويل والتنمية)، وهو ما يفرض ضغوطا اجتماعية هائلة على بعض البلدان.

وينظر هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية في أوضاع العالم بعد خمس سنوات من تداعيات الأزمة. وتعرض الشواهد المشهد المعقد والمختلط لمستقبل الاقتصاد العالمي.

وكان للأزمة أسباب كثيرة للغاية، من بينها عدم كفاية التنظيم المالي وفوضى الميزانيات العمومية مع تراكم ديون مفرطة على المؤسسات المالية والأسر المعيشية والحكومات. واقتصرت معظم التجاوزات على الاقتصادات المتقدمة، ولم يحل دون حدوث انهيار مالي عالمي كامل إلا تدخلات السياسة بصورة مبدعة وعلى نطاق

٥٢ كلام صريح

عصر التشفير

الاقتصادات المتقدمة تواجه بيئة قاسية وهي ترسم مسارها نحو موازنات عامة متوازنة ومديونية أقل
كارلو كوتاريللي

٥٤ استعراض الكتب

دليل حركة «احتلوا»، جانيت بيرن (محررة)
ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد! بول كروغمان
عندما يتناول الاقتصادي غداءه، تايلر كوين

٥٧ أضواء على البيانات

اقتراض مجموعة السبعة من الخارج
كحصّة من إجمالي الناتج المحلي، تتصدر المملكة المتحدة القائمة
تامارا رازين ومارسيلو دينينزون ومارتين مكاناغا

الرسوم التوضيحية: Cover, pp. 14, 20, 23, and 28, Seemeen Hashem/IMF; pp. 8-9, Lina Liberace.

الصور الفوتوغرافية: p. 4, Richard Kalvar/Magnum Photos; p. 6, Joshua Roberts/AFP/ Getty Images; p. 10, Dennis Frates/Aflo Relax/Corbis; p. 17, The Irish Image Collection/Design Pics/Corbis; p. 24, Sam Panthaky/AFP/Getty Images/Newscom; p. 27, Pimco; p. 30, DPA/ZUMAPress.com; p. 32, iStock; p. 33, Karen Kasmauski/Science Faction/Corbis; p. 34, Paul Souders/Corbis; p. 38, Thomas Peter/Reuters/Newscom; p. 43, Bishop Asare/EPA/Newscom; p. 48, Munir Uz Zaman/AFP/Getty Images; pp. 52, 54-56, Stephen Jaffe/IMF.

اقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd



صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك
www.facebook.com/FinanceandDevelopment

٤٢ الخروج من دائرة الظل

من الحكمة أن تقلص الحكومات الرشيدة اقتصادها الخفي عن طريق تحسين المؤسسات حتى تحقق النمو الشامل للجميع
أنوب سينغ وسونالي جين-تشاندرادرا وعادل محمد

٤٨ وظائف أكثر، ووظائف أفضل

الزيادة السريعة في القوى العاملة في منطقة جنوب آسيا تدعو إلى إجراء إصلاحات في السياسات الاقتصادية المطبقة في مختلف القطاعات لدعم الزيادة المستمرة في الوظائف عالية الجودة.
كالبانا كوتشار وبراديب ميترا وربما نيار

أبواب ثابتة

٢ رسائل إلى المحرر

٤ شخصيات اقتصادية

مسؤولية شؤون الفجوات

جيريمي كليفت يقدم لمحة عن شخصية لورا تايسون، أول سيدة ترأس «مجلس المستشارين الاقتصاديين» في الولايات المتحدة

٣٢ تأمل معي

المياه للناس

تحقق الهدف العالمي لمياه الشرب الآمنة، ولكن يظل أكثر من ٧٨٠ مليون شخص دون مياه نظيفة
نتالي راميرير-جومينا

٤٦ عودة إلى الأسس

ما هي أسواق المال؟

هي وسيلة لتلبية الاحتياجات المالية قصيرة الأجل للمقرضين والمقترضين
راندال دود

الإنفاق الاجتماعي في البلدان الفقيرة



قرأنا باهتمام كبير مقال «هل النقد على حق؟» (عدد ديسمبر ٢٠١١). والإجابة كما يبدو هي لا ثم لا: فبرامج الصندوق لا تضر بالإنفاق الاجتماعي في البلدان الفقيرة، وإنما على العكس تعززه بزيادة مساحة الإنفاق من المالية العامة. وتردد هذه النتائج ما ورد في تقرير لمكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠٣ عن نفس الموضوع.

ولو صحت هذه النتائج فهي جديرة بالترحيب وتشير إلى أن صندوق النقد الدولي تعلم من أخطائه السابقة. ونذكر نفس الشيء في مقال نشر عام ٢٠٠٦ في دورية *International Organization* أعاد النظر في تقرير مكتب التقييم المستقل، وحدد المبادئ التوجيهية بشأن النفقات الاجتماعية لعام ١٩٩٧ باعتبارها نقطة انقطاع محتملة في أثر برامج الصندوق (ويتسق هذا الادعاء مع النتيجة التي انتهت إليها الصندوق ومؤداها أن "وتيرة نسب الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي تسارعت منذ عام ٢٠٠٠"). ولكنكم لا تتناولون النتيجة الرئيسية التي توصلنا إليها، وهي أن آثار برامج الصندوق تختلف حسب نوع النظام السياسي للبلد المتلقي، وأن الأثر السلبي لبرامج الصندوق على الإنفاق الاجتماعي يكون واضحاً بشكل خاص في الديمقراطيات النامية. العامل السياسي مهم، وصندوق النقد الدولي يتجاهل هذه الحقيقة الراسخة من حقائق الحياة الاجتماعية على نحو ينتقص منه.

عرفان نور الدين

زميل بمركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، واشنطن العاصمة

جويل سيمونز

أستاذ مشارك، بقسم العلوم السياسية، جامعة أوهايو،

كولومبوس، أوهايو

أستاذ مساعد، بقسم العلوم السياسية، جامعة ميريلاند،

كوليدج بارك، ميريلاند

وكَتَبَ المقال يجيبون

نتفق مع البروفيسور نور الدين والبروفيسور سيمونز في أن النظم السياسية يمكن أن تؤثر على الإنفاق الاجتماعي. وتؤكد نتائجنا أن الزيادات في الإنفاق الاجتماعي كانت أعلى في البلدان منخفضة الدخل التي سجلت درجات أعلى على مؤشرات الديمقراطية (راجع الرسم البياني). وفي الوقت نفسه، تشير نتائجنا أيضاً إلى أن الزيادات في الإنفاق على التعليم والصحة كحصة من إجمالي الناتج المحلي، وكحصة من الإنفاق الحكومي، وعلى أساس نصيب الفرد من الدخل، كانت أعلى في البلدان المرتبطة ببرامج يدعمها الصندوق.

وقمنا أيضاً بتقييم أثر الدرجات المحرزة في الديمقراطية في نموذجنا الاقتصادي القياسي، باستخدام صيغة ماثلة للصبغة الواردة في دراسة البروفيسور نور الدين والبروفيسور سيمونز المنشورة في عام ٢٠٠٦ تربط بين وجود برنامج لصندوق النقد الدولي وإحراز درجة أعلى على مؤشر الديمقراطية. وكان الأثر غير دال إحصائياً في حالة الإنفاق على التعليم والصحة كحصة من إجمالي الناتج المحلي وكحصة من الإنفاق الحكومي، عدا الأثر على الصحة كحصة من إجمالي الناتج المحلي، حيث كان موجبا. ومن ثم فإن تحليلنا لا يشير إلى أن البرامج التي يدعمها الصندوق تؤدي إلى زيادات أقل في الإنفاق في البلدان الديمقراطية.

ماساهيرو نوزاكي

بنيديكت كليمنتنس

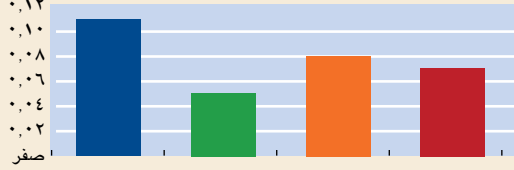
سانجيف غوبتا

الديمقراطية عامل يعتد به

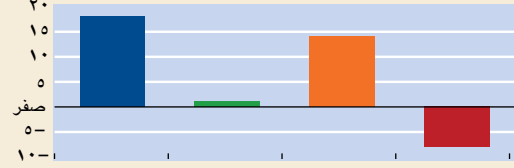
البلدان المرتبطة ببرامج يدعمها الصندوق وتحرز درجات مرتفعة على مؤشرات الديمقراطية غالباً ما يزيد إنفاقها أيضاً على الصحة والتعليم، حسب عدة قياسات.

الإنفاق على الصحة

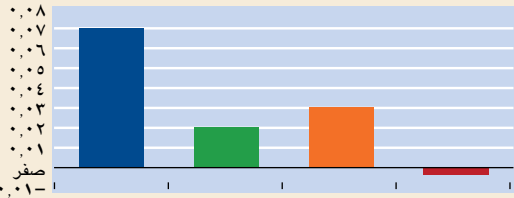
(التغير السنوي الوسيط، % من مجموع الإنفاق)



(التغير السنوي الوسيط، نصيب الفرد الحقيقي، %)

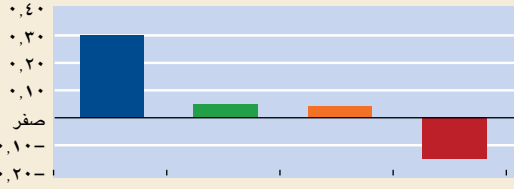


(التغير السنوي الوسيط، % من إجمالي الناتج المحلي)

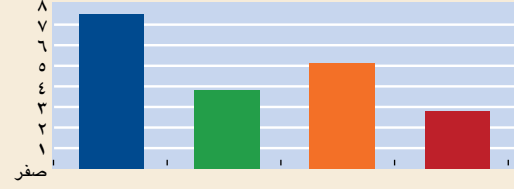


الإنفاق على التعليم

(التغير السنوي الوسيط، % من مجموع الإنفاق)



(التغير السنوي الوسيط، نصيب الفرد الحقيقي، %)



(التغير السنوي الوسيط، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تبين الرسوم البيانية التغير السنوي الوسيط في الإنفاق على التعليم والصحة خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٩ وتستند إلى مقياس إرساء الديمقراطية Polity IV الذي تتراوح نقاطه من -١٠ إلى ١٠. وتصنف البلدان التي تسجل قيما من -١٠ إلى ١- بلدانا منخفضة الديمقراطية بينما تصنف البلدان التي تسجل قيما من صفر إلى ١٠ بلدانا مرتفعة الديمقراطية.

تحذير بشأن التصنيفات الائتمانية



يغطي مقال «لعبة التصنيف» لكتابه بانايوتيس غافراس (عدد مارس ٢٠١٢) كثيرا من الجوانب المثيرة للاهتمام، عدا للأسف ما يشكل حقا الخطأ الجوهري الذي ارتكبه الجهات التنظيمية التي وضعت اتفاقية بازل عند استخدام التصنيفات الائتمانية لتحديد رأس المال الإلزامي للبنوك.

فالبنوك تمثل بالفعل مخاطر متصورة، مثل المخاطر المدرجة في التصنيفات الائتمانية، بسبب

أسعار الفائدة، والمبالغ المنكشفة، والشروط العامة الأخرى. ولذلك فعندما تحدد الجهات التنظيمية رأس المال الإلزامي على أساس نفس التصورات أيضا، فإن ذلك يعني أنهم يتعاملون بصورة مزدوجة مع هذه التصورات، فيجعلون ما يُرتأى رسميا أنه آمن من المخاطر أكثر

جاذبية، ويجعلون ما يُرتأى رسميا أنه محفوف بالمخاطر أقل جاذبية. وتصبح أي معلومات، مثل المعلومات المتعلقة بمخاطر عدم السداد، معلومات سيئة، حتى وإن كانت لا تشوبها شائبة، إذا نُظر فيها بصورة مفرطة.

ولعل ما يفسر استعصاء ذلك على الفهم هو أن كل شخص تقريبا يعزي السبب في هذه الأزمة إلى الإفراط في الإقدام على المخاطر، حتى وإن كان نشوء جميع المشكلات عن الانكشاف المفرط لما كان يُتصور أنه آمن تماما من المخاطر - وعدم وجود انكشاف لما يُرتأى رسميا أنه «محفوف بالمخاطر»، مثل الانكشاف للمشاريع الصغيرة وصغار أصحاب المشاريع - يشير إلى اقترابنا من حالة مريضة من العزوف عن المخاطر دعت إليها التنظيميات.

وعندما قررت الجهات التنظيمية أن تقوم بدور مديري المخاطر للعالم، نسوا أو تناسوا أن جميع الأزمات المصرفية جاءت كلها نتيجة الانكشاف المفرط لما كان يُعتبر آمنا، وليس أبدا من الانكشاف المفرط لما كان يعتبر سابقا محفوفًا بالمخاطر.

بير كوروفسكي

مدير تنفيذي سابق في البنك الدولي (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

نرحب برسائلكم. يرجى إرسال ما لا يزيد على ٣٠٠ كلمة إلى fanddletters@imf.org أو إلى العنوان التالي: Editor-in-Chief, Finance, Development, International Monetary Fund, Washington, D.C., 20431, USA. ويجوز أن تخضع الرسائل للتحديد.

Dismal science?

IMF



Listen to our podcast interviews with top economic experts and decide: www.imf.org/podcasts



مسؤولة شؤون الفجوات

تايسون تتحدث في ندوة حول المساواة بين الجنسين في دافوس، سويسرا

جيريمي كليفت يقدم لمحة عن شخصية لورا تايسون، أول سيدة ترأس «مجلس المستشارين الاقتصاديين» في الولايات المتحدة

وكانت الاحتجاجات التي بدأت في شكل مظاهرات ضد عمليات الإنقاذ المالي لمؤسسات «وول ستريت» المالية والفساد قد دخلت في دوامة حولتها إلى حركات «احتلال» في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

تحطيم السقف الزجاجي

عملت السيدة تايسون كمهندسة لبرنامج السياسات الاقتصادية المحلية والدولية في حكومة الرئيس الأمريكي كلينتون إبان فترة رئاسته الأولى للولايات المتحدة، حيث وصلت إلى أعلى مرتبة وظيفية تصل إليها امرأة في البيت الأبيض في عهد الرئيس كلينتون عندما جاءت خلفا للسيد «روبرت روبن» كمدير للمجلس الاقتصادي القومي في الفترة من فبراير ١٩٩٥ إلى ديسمبر ١٩٩٦.

وكان تأييد تايسون لمنهج «الأحادية المتشددة» في التجارة قد جذب اهتمام كلينتون، حيث رأى فيه منهجا واقعيا وعمليا. وفي كتاب *Who's Bashing Whom? Trade Conflict in High-Technology Industries* (من يوجه اللكمات لمن؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا رفيعة المستوى)، الذي نُشر في عام ١٩٩٢، حددت تايسون السمة العامة لأسلوب تفاوض كلينتون مع اليابانيين حول قضايا الحماية في التجارة.

وكانت المشكلة في ذلك الوقت متمثلة في التحدي الجسيم الذي تشكله اليابان وأوروبا أمام الولايات المتحدة، لا سيما في مجال الصناعة التحويلية وصادرات التكنولوجيا رفيعة المستوى.

وإن ترفض «تايسون» منهج التجارة الحرة بلا قيود، اقترحت توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق عبر مفاوضات شاقة حول التعريفات الجمركية والحواجز أمام التجارة، تدعمها تهديدات مؤكدة باتخاذ إجراءات جزائية ضد الاقتصادات التي تغلق أسواقها أمام الواردات الأمريكية.

تايسون تمضي جانبا كبيرا من وقتها تفكر في الفجوات والعجزات - أي في الأمور غير المتاحة، أو ما ينقصنا: أي فجوة الوظائف، وفجوة الدخل، وفجوة التعليم، وفجوة المساواة بين الجنسين، وربما أكثرها إثارة للقلق فجوة عجز المالية العامة الأمريكية الأخذة في الاتساع.

ويساورها القلق من احتمال فقدان الولايات المتحدة لهيمنتها، وتزايد صعوبة تحقيق الحلم الأمريكي المتمثل في ازدياد الرخاء. وتقول لورا دي أندريا تايسون، أستاذة الاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة كاليفورنيا، في بيركلي، «إن العمالة والأسر الأمريكية كانت تعاني من المتاعب حتى من قبل فترة «الركود الكبير». ويقترن اسم لورا تايسون بعبارة «أول سيدة» في عدد من المجالات، فهي أول سيدة ترأس «مجلس المستشارين الاقتصاديين» (في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون)، وأول سيدة تشغل منصب عميد «كلية لندن لإدارة الأعمال»، حيث أسست «مركز سيدات الأعمال» التابع للكلية.

وأثناء فترة استراحة بين حلقات تدريس طلبة الماجستير في إدارة الأعمال، قالت السيدة تايسون إن «معدل نمو الوظائف بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٠ تباطأ حتى لم يعد يتعدى نصف مستواه خلال العقود الثلاثة السابقة. وكان معدل نمو الإنتاجية قويا، لكنه ظل بوتيرة أسرع كثيرا من معدل نمو الأجور، كما انخفض متوسط تعويضات العاملين الحقيقية بالساعة، مما أضر حتى بالعاملين الذين أتموا دراستهم الجامعية».

وترى السيدة تايسون أن القضية الجديدة التي تبعث على القلق في العصر الحالي هي الاحتجاجات على تزايد تفاوت الدخل في الولايات المتحدة - حيث تشكل الطبقة العليا الأكثر ثراء نسبة ١٪ فقط من المجتمع مقابل الطبقة الدنيا التي تشكل نسبة ٩٩٪ من المجتمع. وتقول «إنها قضية جيل لمن تتراوح أعمارهم بين أواسط العشرينات وأواسط الثلاثينات. وهؤلاء هم جيل هذا العالم، مثلما كنت أنا ضمن جيل الحركة المناهضة لحرب فيتنام.»

الاقتصاد التطبيقي

قال الرئيس كلينتون في مذكراته، بعنوان "My Life" (حياتي)، إنه اختار السيدة تايسون كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين لأنها أثارت اهتمامه بإمامها بقضايا التكنولوجيا والصناعة التحويلية والتجارة، وقال: «أحسست أن قضايا الاقتصاد الجزئي ظلت مهمة لزمّن طويل جدا في السياسات الاقتصادية القومية.»

وقد أثار تعيين السيدة تايسون صخباً في أوساط كبار الاقتصاديين الذين أعربوا صراحة عن شكوكهم في مؤهلاتها العلمية ومهاراتها التحليلية، رغم أنها استطاعت لاحقاً أن تكسب احترامهم. فقد ذكرت مجلة "Businessweek" (بزنسويك) في عدد فبراير ١٩٩٣ أنه "على الرغم من أن خبراء الاقتصاد غالباً ما يشكلون أساس النكات المضحكة، فمن النادر أن يكون أحدهم مستهدفاً من الخبراء الاقتصاديين الآخرين في هجوم سافر.

لكن أسلوب تايسون في التحليل الاقتصادي الممزوج باستراتيجيات سياسية حادة ومحسوبة بدقة جاء في بعض الحالات سابقاً لعصرها. لكنها لا تزال تتصل وتجوّل في كلية "هاس" للاقتصاد في بيركلي من خلال مناظرات اقتصادية واختلافات في وجهات النظر السياسية، كما تكتب المدونات والمقالات المنتظمة في المجالات والصحف، منها مدونة "Economix" (إيكونوميكس) في جريدة نيويورك تايمز وباب "A-List" (المتميزون) في جريدة فاينانشيال تايمز.

ولورا تايسون متزوجة من كاتب السيناريو "إريك تارلوف"، مؤلف رواية "Face-Time" (وجها لوجه) وبعض حلقات المسلسل التلفزيوني "M*A*S*H" (مستشفى الجراحة الميداني المتنقل) وكاتب مدونة مجلة "Atlantic" (أتلانتك). وتقول تايسون: "أقوم بتدريس فصل حول مزاولة الأعمال في الأسواق الصاعدة. وأقول للطلبة إن نصف المنهج يتناول العلوم الاستراتيجية - ورغم أنني لست خبيرة استراتيجية فإن لدي تجارب كافية في هذا المجال؛ فأنا عضو في مجالس للإدارة وتوليت إدارة كليات لإدارة الأعمال، وأتفهم طبيعة العلوم الاستراتيجية - والنصف الآخر يتناول علم الاقتصاد."

التشكيك في قوى السوق

من الواضح أن علم الاقتصاد تطور بمرور الزمن، لكن السبب في استياء خبراء الاقتصاد الأكاديميين، وفقاً لما جاء في مجلة "بزنسويك"، يكمن في «أنها أكثر انفتاحاً بكثير عن معظم خبراء الاقتصاد على فكرة الإجراءات الحكومية.»

وكانت تايسون قد ذكرت في كتابها بعنوان «من يوجه اللكمات لمن؟»، أنه «لا ينبغي أن يحدّنا المفهوم المطمئن بأن مصير الصناعات التكنولوجية رفيعة المستوى في أمريكا تحدده قوى السوق في غياب التدخل الأمريكي»، وذكرت المجلة أن «تشكيكها في أهمية مبدأ اليد الخفية يجعلها شخصاً غير مرغوب فيه بين صفوف المتخصصين الراسخة قناعتهم بأهمية قوى السوق

لكن الخبير الاقتصادي «جيمس غالبريث» (James Galbraith) انبرى مدافعاً عن تايسون. وكتب في المجلة الشهيرة الليبرالية "American Prospect" (وجهة النظر الأمريكية) في عدد مارس ١٩٩٣ قائلاً إنها حريصة ودقيقة وليست «محبّة للجدل ولا الظهور». وقال إن الخطر يهدد هؤلاء «الخبراء الاقتصاديين المحترفين الذين أحاطوا السوق بهالة من التميز داخل برج عاجي مما أتاح لهم قاعدة عريضة من السياسات مسبقة التجهيز. فما الذي سيفعله هؤلاء الخبراء إذا لم تعد معادلاتهم المستخدمة في كافة الأغراض كافية؟ ومن ثم فإن هؤلاء الأُولاد الكبار قد يشعرون بالخطر من تعيينها في هذا المنصب.» (راجع الإطار ١).

مخاوف بشأن المنافسة

في إطار الدراسة التي أجرتها تايسون حول التجارة والتوظيف بالاشتراك مع البروفسور «جون زيسمان» (John Zysman)، من جامعة بيركلي، استعرضت أسباب التراجع المسجل خلال الثمانينات من القرن الماضي في معدل التوظيف في مجال الصناعة التحويلية في

الولايات المتحدة، والتدهور العام في مركز الولايات المتحدة التنافسي الدولي، حيث درست آثار التوظيف على التجارة في أربع صناعات - هي صناعات الملابس والسيارات وأشباه الموصلات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت العوامل المستشهد بها بانتظام في هذه الدراسة تنسب بالأهمية مثل ارتفاع قيمة الدولار، والسياسة الحمائية، وتباطؤ وتيرة النمو في الأسواق الأجنبية. لكن تايسون وجدت أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية نسبياً، بما في ذلك التزام الحكومة بسياسة التجارة الحرة في ظل اتباع الأطراف الأخرى مجموعة مختلفة من القواعد.

ويقول «جيمس وجوليان سيكاريلي» (James and Julianne Cicarelli) في كتابهما بعنوان «خبيرات الاقتصاد البارزات» (Distinguished Women Economists) إن السيدة تايسون «أقنعت الرئيس كلينتون ومستشاريه الاقتصاديين باعتماد سياسة بديلة للتجارة الموجهة - أي اتفاقات تجارية تحدد نتائج مرغوبة من التجارة بدلاً من ترك النتائج ليحددها تدفق السلع الحر - في إطار المساعي لتنشيط الصناعات ذات التكنولوجيا رفيعة المستوى وتوسيع نطاقها. وكانت هذه السياسة بالغة الأثر في الزيادة المفاجئة الحقيقية في حجم التجارة الدولية في أواخر التسعينات، مما أعطى دفعة للاقتصاد الأمريكي أدت إلى تحقيق طفرة غير مسبوقة لا يمكن وصفها إلا بالتوسع الاقتصادي الأملئ.»

الأطراف المؤثرة المتغيرة

ربما تكون الأطراف المؤثرة تغيرت في الوقت الراهن، لكن هناك مشاغل كثيرة مماثلة. وبينما لا تزال تايسون تشعر بالقلق إزاء وهن الأداء الاقتصادي الأمريكي، فإن توجسها في الوقت الراهن نابغ أكثر

الإطار ١

الاقتصاد: تعديل النموذج

هزت الأزمة الاقتصادية العالمية قناعة خبراء الاقتصاد بعدم إمكان سقوط قوى السوق.

وحول الأزمة الاقتصادية العالمية، قالت السيدة لورا تايسون خلال زيارة قامت بها إلى نيويورك «إن الخطأ الأساسي كان في الاعتقاد بأن فرادى الأطراف الفاعلة الرشيدة ستكون بالضرورة منضبطة. وفي البداية، أود أن أشير إلى أنني قلت «الأطراف الرشيدة»، ولدينا الآن أدلة متراكمة على أن فرادى الأطراف الفاعلة ليست دائماً أطرافاً رشيدة، لكن النماذج الاقتصادية لم تأخذ هذا الأمر في الحسبان.

«ثم افترضت النماذج أساساً أن الجمع بين كل هذه القرارات الفردية سيعود بالفائدة. لكننا نرى الآن أن سلوك الأفراد غير الرشيد - أضف إلى ذلك سلوكيات القطيع - قد يخرج النظام تماماً عن مساره. وقد خرج النظام بالفعل عن مساره.

«ويدرك خبراء الاقتصاد الآن أن كفاءة الأسواق مثار للشك. وبالتالي سننظر بجدية في الأخطاء السلوكية التي يرتكبها الناس والتي يمكن التنبؤ بها. وسنضع مزيداً من القواعد التنظيمية لأننا في واقع الأمر لم نعد نؤمن بأن الناس سيفعلون الصواب من تلقاء أنفسهم، وسيستجيبون لتلك القواعد، ومن ثم يفضل أن نفكر في طبيعة هذه القواعد.

«لذلك أعتقد أن هناك تحولاً كبيراً طرأ بالفعل من حيث التفكير في إمكان فشل قوى السوق. فلماذا نفترض أن الأسواق لديها المعلومات الكاملة؟ وحقيقة الأمر أنها ليست متاحة لها في أغلب الأحيان، وحتى إذا كان لديها المعلومات الكاملة، فعادة ما يغفل عنها المسؤولين الذين لا يولونها الاهتمام الكافي. وأياً كان السبب، يجب أن نفترض أنها قد لا تثمر في نهاية الأمر نتائج مثالية. ومن ثم فإن هذا يعد تطوراً كبيراً جداً. وأعتقد أنه تطور هائل.»



الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعد إعلانه تولي السيدة تايسون رئاسة المجلس الاقتصادي القومي.»

من الصين وغيرها من الأسواق الصاعدة الديناميكية، على الرغم من أنها تسارع إلى الإشارة إلى عدم مواجهة كلينتون أي تباطؤ في النشاط الاقتصادي شبيها بما يواجهه الرئيس باراك أوباما، وتقول «إن حجم المشكلة مختلف كل الاختلاف، كما أن المناخ السياسي [الأمريكي] أسوأ في الوقت الحالي».

وقد أصبح العالم أكثر ترابطا وتكافلا بكثير، حتى باتت المشكلات التي تقع في أحد أنحاء العالم تؤثر على الأرجح على سائر أنحاءه. وتقول تايسون في هذا الشأن «إن العالم اليوم أكثر تكافلا قياسا بمعظم مقاييس التكافل، بل على الأرجح بجميع مقاييس التكافل التي قد تتبادر إلى الأذهان».

وتقول السيدة تايسون، التي تعمل حاليا كمستشار أول في «معهد ماكينزي العالمي» و«معهد بحوث بنك كريدبي سويس» وشركة «مجموعة روك كريك»، للاستثمار، «إن هذا الأمر من وجهة نظري إنما يعني أن هناك حاجة لزيادة التنسيق، أو التفهم والتنسيق، فيما يتعلق بسياسة الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية. فنحن أمام نظام مالي عالمي أكثر تشابكا بكثير، ولم نتوصل حتى الآن إلى الطريقة الملائمة لتنظيمه».

موجهون أكفاء

الاقتصاد في جامعة برينستون لمدة ثلاث سنوات ثم انتقلت في عام ١٩٧٨ إلى جامعة بيركلي حيث ظلت تعمل فيها على فترات متقطعة منذ ذلك الحين.

وبينما أشار عليها والداها بدراسة إدارة الأعمال، إلا أنها كانت حسب قولها: «واحدة ممن تحولوا فورا إلى دراسة علم الاقتصاد بعد الالتحاق بأول فصل دراسي في هذا التخصص. وكنت دائما أرى أن الاقتصاد أداة مهمة للعمل في السياسة العامة، ومن ثم عكفت على دراسته. وأعتقد أنني اتخذت القرار السليم. فأنا لا أزال أحب الاقتصاد. وترى تايسون، التي شاركت في إعداد التقرير السنوي حول «الفجوة العالمية بين الجنسين» والذي يصدر عن «منتدى الاقتصاد العالمي» أن المرأة مستمرة في تحقيق تقدم في مختلف أنحاء العالم - وإن كان بوتيرة بطيئة، ولا تزال متأخرة عن الركب خصوصا في مستوى التمثيل السياسي (راجع الإطار ٢).

وكانت الروابط التي جمعت تايسون بأسرة الرئيس كلينتون فضلا على مناصرتها لقضايا المرأة من العوامل التي جعلتها مؤيدا تلقائيا للسنانور هيلاري كلينتون خلال سعي هذه الأخيرة في عام ٢٠٠٨

كان والد لورا تايسون أمريكي من أصل إيطالي من الجيل الثاني المهاجر إلى الولايات المتحدة وشارك في الحرب العالمية الثانية. وكان يتمتع بعقلية موجهة نحو تحقيق الأهداف ومن ثم كان يحث أولاده على الإنجاز. وقد ولدت لورا تايسون في مدينة «بايون» في ولاية «نيوجيرسي» في عام ١٩٤٧ وتخرجت بدرجة امتياز من كلية «سميث»، إحدى الكليات الخاصة للبنات، وحصلت على درجة الدكتوراة في الاقتصاد في عام ١٩٧٤ من «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، حيث كانت تحصل على التوجيه والمشورة من الخبير الاقتصادي «إيفري دومار»، وهو خبير اقتصادي روسي المولد وضع نموذجا مهما للنمو وشجعها على الاهتمام بالاقتصادات الموجهة ذات الطابع السوفيتي. وعملت السيدة تايسون لفترة كاستشاري في البنك الدولي حيث تركز عملها على الاقتصادات الاشتراكية في أوروبا الشرقية، حيث شاركت في العمل لفترة قصيرة مع الخبير الاقتصادي الهنغاري المعروف «بيلا بالاسا» (Bela Balassa)، وخبيرة الاقتصاد التنموي «إيرما أدلمان» (Irma Adelman)، التي كانت في ذلك الوقت من أصحاب أعلى المراتب الوظيفية بين موظفات البنك. وقامت السيدة تايسون بتدريس مادة

الإطار ٢

تقدم بطيء في أوضاع المرأة

يتناول تقرير «الفجوة العالمية بين الجنسين» محاولة لقياس أوضاع المرأة حول العالم.

قالت لورا تايسون، التي تحث على اتباع مبدأ «البحث الإيجابي» (affirmative search) كوسيلة لتقدم النساء المؤهلات، «إننا ندرس أوضاع المرأة في ١٣٥ بلدا من حيث فجوات التمثيل السياسي؛ وفجوات الفرص الاقتصادية؛ وفرص الحصول على التعليم وفجوات الأداء التعليمي؛ وفجوات الرعاية الصحية. وأضافت قائلة: «ومنذ بدأنا القياس في عام ٢٠٠٦، وجدنا أن معظم البلدان حقق قدرا من التقدم، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. لكن المرأة لا تزال متأخرة عن الركب في مجالي الفرص الاقتصادية والتمثيل السياسي. فالمرأة في مختلف أنحاء العالم تشغل نسبة أقل من ٢٠٪ من مراكز صنع القرار على المستوى الوطني».

ويذكر التقرير الذي تم إعداده بالتعاون مع «ريكاردو هوسمان، مدير مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد الأمريكية، أن «هدفنا يتمثل في التركيز على ما إذا كانت الفجوة بين المرأة والرجل قد تقلصت، وليس إذا ما كانت المرأة تحقق «الفوز» في «المعركة بين الجنسين».

وإن تؤكد السيدة تايسون أن الجهود الجارية في هذا الشأن قائمة على إجراء المقارنات وليس تحديد ما ينبغي عمله، تقول إن التقرير انتقل إلى

تحليل الممارسات المثلى، مثل كيفية سعي الحكومات لتحسين مستوى التمثيل السياسي أو الأسلوب الذي تتبعه الشركات في تعيين النساء والاحتفاظ بهن في وظائفهن. وتتمتع السيدة تايسون بخبرات واسعة ولديها أفكار عديدة في هذا المجال. فهي عضو في مجالس إدارة عدة شركات، وفي عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة البريطانية بتكليفها بالعمل على إيجاد وسيلة لزيادة التنوع في مجالس إدارة المؤسسات.

وقد وقع اختيار السيدة تايسون على «تقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٢» الذي يصدره البنك الدولي حول المساواة بين الجنسين باعتباره تقريرا بالغ الأهمية في تجميع البحوث المعنية بكيفية تأثير المساواة بين الجنسين على التنمية.

وفي هذا الشأن تقول «إن أحد الأمور التي تعلمتها من هذا التقرير الحصيف هو مدى أهمية توفير فرص حصول المرأة على الائتمان. ونحن ندرك أن هناك مشكلة في حصول مؤسسات الأعمال الصغيرة على الائتمان بوجه عام في مختلف المجتمعات باختلاف مستويات التنمية فيها، سواء كانت مجتمعات متقدمة أم لا. وبالتالي هناك أسباب تفسر ازدياد سوء الأوضاع بالنسبة للمرأة، وتزداد صعوبة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة التي ترأسها نساء».

للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لخوض انتخابات الرئاسة. وتحولت تايسون بعد ذلك لتأييد أوباما بعد خروج هيلاري كلينتون من السباق في شهر يونيو من نفس السنة.

وإلى جانب آراء لورا تايسون المدافعة عن الرئيس أوباما، فهي عضو كذلك في المجلس غير الحزبي الذي أنشأه الرئيس لتوفير فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية، والذي يرأسه السيد "جيفري إيميلت"، مدير شركة جنرال موتورز. ويمثل الهدف الرئيسي لهذا المجلس في إيجاد سبل جديدة لتشجيع النمو عن طريق الاستثمار في الأعمال التجارية الأمريكية بغية تشجيع التوظيف، وتعليم وتدريب العمالة للمنافسة على المستوى العالمي، واجتذاب فرص العمل والأعمال التجارية إلى الولايات المتحدة.

استقطاب فرص العمل

كانت السيدة تايسون ضمن أعضاء «المجلس الاستشاري للتعاقي الاقتصادي» الذي أنشأه الرئيس أوباما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية للمساهمة في توليد الأفكار وإجراء التحليلات لتنشيط الاقتصاد الأمريكي، وترى أن التكافل والتنافس والتطور التكنولوجي على المستوى العالمي أدت جميعاً إلى استقطاب الفرص الوظيفية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة التوظيف في الوظائف عالية الأجور في المجالات التخصصية والفنية والإدارية، إلى جانب الوظائف منخفضة الأجور في مجالات الخدمات الغذائية والعناية الشخصية وخدمات توفير الحماية.

وفي المقابل انخفض مستوى التوظيف في الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة بين صغار الموظفين (أصحاب الياقات البيضاء) والعمال (أصحاب الياقات الزرقاء)، لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. وقامت الأسر الأمريكية المتضررة بشدة بتخفيض مدخراتها إلى أدنى حد، واقترضت مستخدمة منازلها كضمانات، وزادت من مديونياتها لتأمين احتياجاتها الاستهلاكية. وأسهم ذلك بدوره في تكوين فقاعات الإسكان والائتمان التي انفجرت في عام ٢٠٠٨. مما استدعى اتخاذ إجراءات مؤلمة لتخفيض قروض التمويل استمرت منذ ذلك الحين.

وترى السيدة تايسون أن الولايات المتحدة تستثمر دون المستوى المطلوب في ثلاثة مجالات رئيسية تساعد البلدان عادة على إنشاء فرص العمل عالية الأجور والإبقاء عليها، وهي زيادة مهارات القوى العاملة وتدريبها، ومشروعات البنية التحتية، والبحث والتطوير.

وتشير تايسون إلى دراستي "Michael Spence and Sandile Hlatshwayo" و "David Autor" الحديثتين حول أثر التطور التكنولوجي والعمولة في فقدان فرص العمل وتباطؤ نمو الأجور في منتصف سلم المهارات والتوزيع الوظيفي، وإن كانت ترى أنها عملية ديناميكية، حيث ترتفع الأجور في البلدان التي كانت تعتبر قبل ذلك من البلدان الجذابة. وفي هذا الشأن تقول "إن الصين قد تبدأ في فقدان وظائفها لغيرها من البلدان".

وتقول تايسون، التي تشغل مقعداً في مجالس إدارة شركات "مورغان ستانلي" و "إيه تي أند تي" و "سيلفر سبرينغ نتورك" ومجموعة شركات "سي بي ريتشارد إليس"، إن التنافس العالمي أدى إلى تزايد التفاوت في الدخل في الولايات المتحدة. وتقول إن هناك ثلاث قوى وراء التغيرات الهيكلية المعاكسة في سوق العمل الأمريكية، وهي:

- التطور التكنولوجي المتحيز للمهارة العالية، مما أدى إلى التشغيل الآلي للأعمال الروتينية مع زيادة الطلب على العمالة ذات التعليم العالي من الحاصلين على درجات جامعية على الأقل؛
- التنافس العالمي واندماج أسواق العمل من خلال التجارة والتعهد الخارجي، مما أدى إلى إلغاء الوظائف وتخفيض الأجور؛
- التراجع في قدرة أمريكا التنافسية التي تكسبها جاذبية كموقع للإنتاج والتوظيف.

ويجري استقطاب الفرص الوظيفية أيضاً في أنحاء أخرى من العالم. لكن بعض البلدان، مثل ألمانيا، يتخذ تدابير لمواجهة هذا الأمر، بينما تواصل الولايات المتحدة فقدان جاذبيتها كموقع للإنتاج والتوظيف، وفقاً لما ورد في دراسة "ماكيزني" التي أجريت مؤخراً. وتقول تايسون،

التي تشغل مقعداً في مجلسي إدارة "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا" و "معهد بيترسون للاقتصاد الدولي" إن أحد أسباب التراجع النسبي في مكانة الولايات المتحدة هو مواطن الضعف في نظامها التعليمي. وتقول إن مستويات التحصيل العلمي في الولايات المتحدة متفوتة إلى حد كبير وترتبط بمستويات دخل الأسر، حيث يتعذر على الأطفال من الأسر الأكثر فقراً أن يلتحقوا بالجامعات. وإضافة إلى ذلك، رغم أن النظام التعليمي ينتج عمالة لا تستوفي مستويات المهارة المطلوبة لشغل الوظائف عالية الجودة، فإن قيود الهجرة يتعذر معها جذب المواهب الأجنبية والحفاظ عليها.

الإجراءات الواجب اتخاذها

قامت الولايات المتحدة بعدة محاولات لإعداد خطة للتحرك لمواجهة هذه الأوضاع.

وقد حذرت «الأكاديميات الوطنية» الأمريكية في تقريرها الحيوي لعام ٢٠٠٥ بعنوان "Rising Above the Gathering Storm" (التحليل فوق العاصفة المقبلة) من تراجع مركز الولايات المتحدة التنافسي في الابتكار ودعت إلى زيادة الاستثمارات الحكومية في البحث والتطوير، والتعليم، ومشروعات البنية التحتية بهدف إيقاف هذا التراجع. وقد أحاطت بلدان أخرى بهذا الأمر، واقتبست بعض الأفكار من التقرير، لكن «الأكاديميات الوطنية» خلصت في وثيقة تنبؤية لاحقة إلى أن مركز الولايات المتحدة التنافسية لا يزال مستمراً في التراجع.

ومع اتساع فجوة العجز في الولايات المتحدة، واقتارانه بتقاعد جيل طفرة الإنجاب اللاحق على الحرب العالمية الثانية، مما يفرض ضغطاً زائداً على نظامي التقاعد والرعاية الصحية، تزداد تعقيدات التعامل مع كل هذه الفجوات في وقت واحد، الأمر الذي يستدعي تنفيذ بعض البدائل الصعبة.

وتقول تايسون "إن التحديات جسيمة ولا مفر من مواجهتها. ولا بد من وضع خطة لتخفيض العجز طويل الأجل بغية التصدي لعجز النمو وإيقاف التراجع المستمر في القدرة التنافسية في آن واحد. فلا بد أن نستثمر أكثر في أساسيات الابتكار مع تخفيض إنفاقنا على معظم البرامج الحكومية الأخرى."

وترى أنه على الرغم من الانتكاسات، فإن زيادة التكافل يمكن أن تحقق مزايا هائلة للعالم ككل.

وتقول "إن العالم حقق نجاحاً هائلاً في القضاء على الفقر العالمي - ولا يزال أمامنا شوط طويل، لكن هناك تقدماً كبيراً تم إحرازه بالفعل: فقد تحقق نجاح هائل على مستوى الانفراجات التكنولوجية؛ وتحقق نجاح هائل على مستوى بناء طبقة متوسطة في الاقتصاد العالمي. وجميع هذه الأمور رائعة وتمثل جانباً من مزايا التكافل، لكن التكافل يعني أيضاً أن عدم الاستقرار قد ينتقل بسرعة من مكان إلى آخر. فتأثير انتقال العدوى حقيقي، ويشمل العالم بأسره، وقد تحدث المتاعب بسرعة كبيرة. ومن ثم تتضح الحاجة إلى زيادة التعاون متعدد الأطراف." ■

جيريمي كليفت هو رئيس تحرير مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Cicarelli, James, and Julianne Cicarelli, 2003, Distinguished Women Economists (Westport, Connecticut: Praeger Publishers).

Clinton, Bill, 2004, My Life (New York: Alfred Knopf Publishers).

MySpace Journal, 2010, Interview with Laura Tyson. www.myspace.com/video/vid/102580084#pm_cmp=vid_OEV_P_P

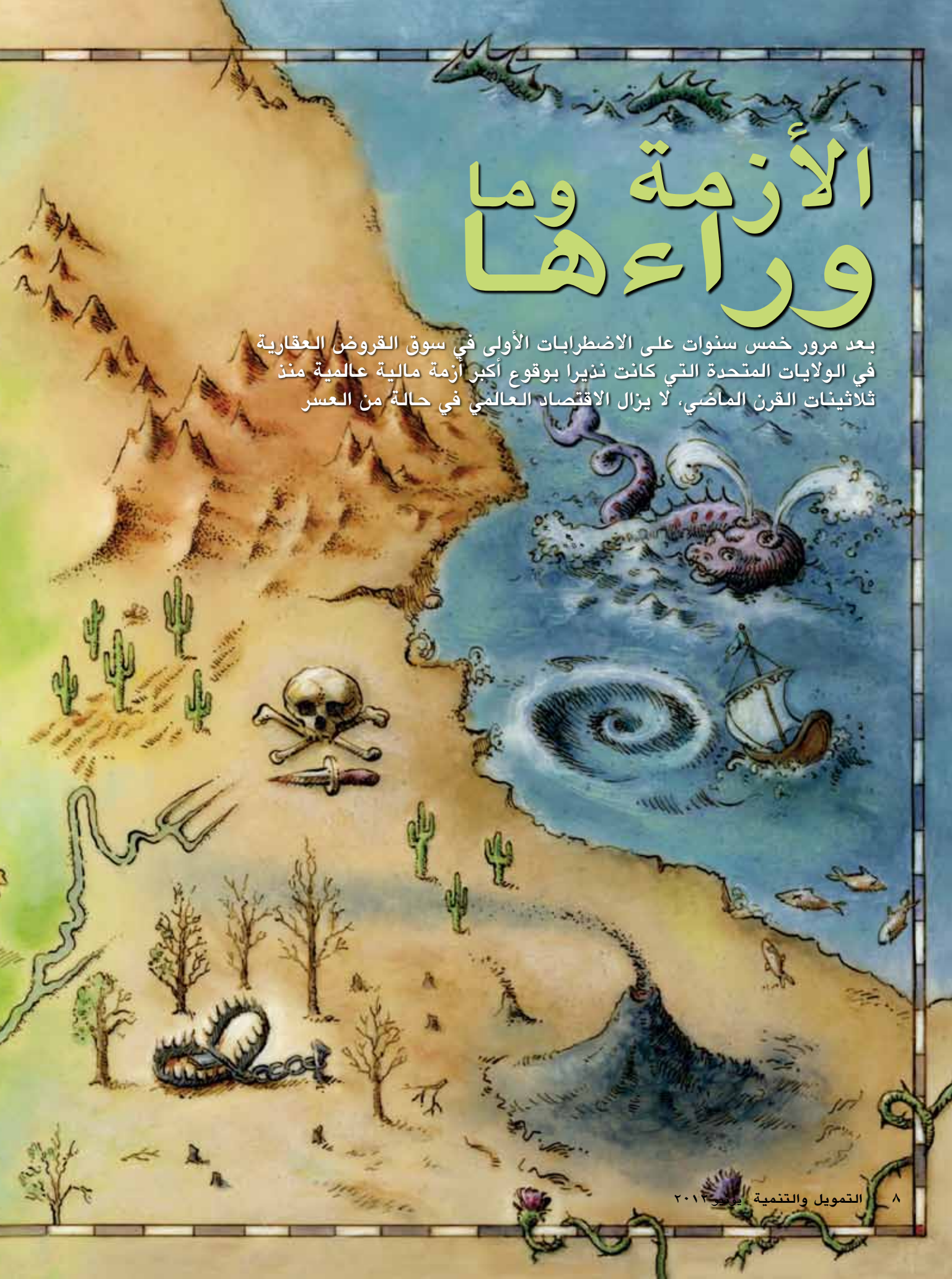
Tyson, Laura, 1992, Who's Bashing Whom? Trade Conflict in High-Technology Industries (Washington: Institute for International Economics).

———, W. Dickens, and John Zysman, eds., 1988, The Dynamics of Trade and Employment (Ballinger).

World Economic Forum, Global Gender Gap. www.weforum.org/issues/global-gender-gap

الأزمة وما وراءها

بعد مرور خمس سنوات على الاضطرابات الأولى في سوق القروض العقارية في الولايات المتحدة التي كانت نذيرا بوقوع أكبر أزمة مالية عالمية منذ ثلاثينات القرن الماضي، لا يزال الاقتصاد العالمي في حالة من العسر



تعددت

أسباب «الركود الكبير» فشملت عدم كفاية التنظيم المالي وارتباك الميزانيات العمومية مع التراكم المفرط في ديون المؤسسات المالية

وقطاع الأسر والحكومات. واقتصرت معظم التجاوزات على الاقتصادات المتقدمة ولم يتسن درء حدوث انهيار مالي عالمي كامل إلا بالتدخل بأساليب مبتكرة وعلى نحو مكثف من خلال السياسات، لا سيما في الولايات المتحدة.

ولكن حالات الركود التي تمتد جذورها إلى حدوث أزمات مالية هي أعمق، والتعافي منها أبطأ وأضعف من تلك التي لا تنتج عن انهيار مالي. فبعد مرور خمس سنوات، لا يزال التعافي في الولايات المتحدة ضعيفا، بينما أوروبا مهددة بتباطؤ النشاط الاقتصادي من جديد حيث يعاني العديد من البلدان من مشكلات الديون السيادية.

وأدى انتشار الحمائية في ثلاثينات القرن الماضي إلى تفاقم «الكساد الكبير» حينما سعت البلدان إلى حماية أسواقها المحلية من الواردات ولكنها لم تنجح إلا في زيادة الأمور سوءا بالنسبة للجميع. وهذه المرة، حذرت مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة من مثل هذه المخاطر فتجنبت الاقتصادات قدرا كبيرا من الحمائية العلنية. ولكن عندما شهد عام ٢٠٠٩ انهيار التجارة العالمية، ظهرت الحمائية على حين غرة وبصورة أكثر إقناعا، ثم انحسرت في ٢٠١٠ مع بدء التعافي، وإن كانت تبدو أخذة في الظهور مجددا.

وعلى العكس من فترات هبوط النشاط الاقتصادي العالمي السابقة، عانت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات

منخفضة الدخل من أضرار أقل وسرعان ما تعافت مقارنة بنظيراتها المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا. ويرجع حسن حظ هذه الاقتصادات جزئيا إلى قوة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها قبل الأزمة، مما جعل عددا كبيرا منها معدا لمحاربة التباطؤ. ويفضل حسن الحظ أيضا - ظلت أسعار السلع الأولية التي يعتمد عليها الكثير أعلى نسبيا مما كانت عليه في فترات الركود السابقة، كما أن هذه الاقتصادات أقل ارتباطا بالاقتصادات المتقدمة النظيرة مقارنة بما كانت عليه في الفترات السابقة، فضلا على أن نظمها المالية الأقل تطورا لم تواجه مخاطر تذكر من الديون عالية المخاطر التي أفضت إلى انكماش الأسواق المالية المتقدمة. ومع هذا، ربما كان مستوى الإعداد للتعامل مع أي أزمات جديدة أقل في الاقتصادات الصاعدة ومنخفضة الدخل. وتكثر المخاطر. فارتفاع أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى يهدد بزيادة المضاعب أمام استمرار التعافي. والتقدم في إصلاح التنظيم المالي يقع فريسة للمقاومة والقصور الذاتي. ولا تزال الاختلالات الاقتصادية العالمية مستمرة مع ما تسجله بعض البلدان من فوائض كبيرة ومتواصلة في موازين مدفوعاتها بينما تعاني بلدان أخرى من معدلات عجز كبيرة.

وينظر هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية» في وضع العالم بعد مرور خمس سنوات على الاضطرابات التي سببتها الأزمة. وتعكس الأدلة التي يسوقها صورة معقدة ومتنوعة عن مستقبل الاقتصاد العالمي. ■

جيمس رو جونور
مجلة «التمويل والتنمية»

تتبع مسار التعافي العالمي

أيهان كوزي، وبراكاش لونغاني، وماركو تيرونيس

هذه المخاوف بفضل اتخاذ إجراءات السياسة التي اتسمت بالجرأة وبأنها غير تقليدية. فمنذ عام ٢٠١٠ بدأ الاقتصاد العالمي يطمأ مسار التعافي، وإن كان هذا التعافي هشاً. فما مدى الاختلاف بين التعافي العالمي الحالي وحالات التعافي السابقة في فترة ما بعد الحرب

العالم أربع فترات من الركود منذ الحرب العالمية الثانية - ١٩٧٥ و١٩٩١ و٢٠٠٩. وكانت تلك السنوات هي التي سجلت انخفاضاً في متوسط دخل المواطن العالمي - وبلغه خبراء الاقتصاد، تراجعت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في

شهد

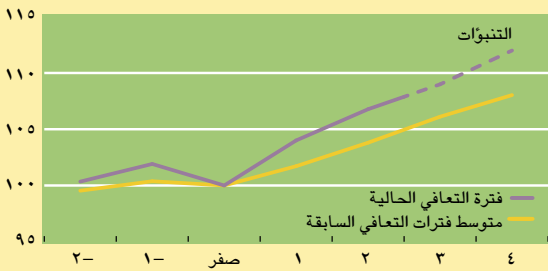
معظم الأسواق الصاعدة يبلي بلاء حسناً، بخلاف الوضع في غالبية الاقتصادات المتقدمة ولا يُرجح أن يتغير هذا الوضع

العالم - وكان هناك تراجع كبير في مقياس النشاط الاقتصادي العالمي الأخرى المختلفة. وأدت كل فترة من فترات الركود إلى نشأة المخاوف من وقوع كارثة اقتصادية مفاجئة، لكن في كل مرة كان الاقتصاد العالمي يتعافى في غضون عام أو اثنين.

وكان الركود العالمي في ٢٠٠٩ الذي جاء في أعقاب أزمة الأسواق المالية الناجمة عن فشل المؤسسة المصرفية الاستثمارية ليمان براذرز في السنة السابقة، هو الأعمق بين الفترات الأربعة، وأكثرها تزامناً عبر البلدان. وأصاب البعض القلق من أن يعيش العالم مجدداً فترة «الكساد الكبير» التي شهدتها ثلاثينات القرن الماضي. ولحسن الحظ، لم تتحقق

الرسم البياني ١
على المسار المقرر

يسير التعافي من آخر مراحل بطء النشاط الاقتصادي - حسب حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي العالمي - بوتيرة أسرع مقارنة بما كان عليه عقب فترات الركود الثلاثة السابقة. (حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مربوطاً بمؤشر ١٠٠ في مرحلة القاع، مرجحاً بتعديل القوى الشرائية)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مقياساً على أساس سنوي، ويدل الصفرة على مرحلة قاع الركود.

العالمية الثانية؟ وما أوجه الاختلاف بين الاحتمالات المتوقعة للاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة؟ وما هي المخاطر المحيطة بالتعافي العالمي؟

على مسار بطيء

بينما يتعين بذل بعض الجهد من أجل التوصل إلى تعريف للركود العالمي (راجع الإطار)، يبدو تعريف التعافي العالمي أسهل، حيث إنه ببساطة فترة تزايد النشاط الاقتصادي عقب الوقوع في ركود عالمي. وتشابه مسار التعافي الاقتصادي البطيء منذ عام ٢٠١٠ تشابها تاما في المتوسط للمسار الذي أعقب فترات الركود العالمي الثلاثة (راجع الرسم البياني ١). وبالفعل، إذا تحققت توقعات متوسط الدخل العالمي - حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي - لتحقق التعافي من «الركود العالمي»، كما يُطلق عليه غالبا - بوتيرة أسرع مما كان عليه بعد فترات الركود العالمي الثلاثة السابقة.

ولكن مسار الدخل العالمي يحجب وراءه اختلافا أساسيا للغاية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة. فقد كان التعافي في الاقتصادات المتقدمة شديد البطء مقارنة بفترات التعافي السابقة (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة اليسرى). ولم يترد بعد متوسط الدخل في بعض هذه الاقتصادات إلى مستواه الذي كان سائدا قبل الركود ولا تشير التنبؤات إلى ارتداده حتى بحلول عام ٢٠١٤.

وعلى جانب الإنفاق، ينعكس ضعف نمو الدخل على كل من الاستهلاك والاستثمار. فكان الاستهلاك مكبوحا في ظل عودة قطاع الأسر إلى مستويات أكثر أمانا في نسبة الدين إلى الدخل («تخفيض التمويل بالديون»)، وضعف الاستثمار في الهياكل في أعقاب طفرة أسواق المساكن في كثير من الاقتصادات المتقدمة.

وتيرة أسرع

في تناقض شديد مع التطورات الحاصلة في الاقتصادات المتقدمة، عاد متوسط الدخل في الاقتصادات الصاعدة عموما إلى المسار السريع الذي كان يقف عليه قبل «الركود الكبير»، (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة اليمنى). وبالفعل فاق نمو الدخل في هذا الاقتصادات مستوى النمو الذي شهدته في فترات التعافي العالمي السابقة، ومن المتوقع

موجات الركود والتعافي العالمية

تتردد كثيرا هذه الأيام عبارة «إننا نعيش في عالم تسوده العولمة» - وتكرر هذه الجملة في أكثر من ٧٠٠ ألف مشاهدة عند البحث في موقع غوغل. وبرغم هذا، فالأمر الذي يبعث على الدهشة هو عدم وجود اتفاق عام على تعريف للركود العالمي نعرف من خلاله متى يحيد عالمنا الاقتصادي ككل عن المسار المقرر. وتعريف الركود العالمي المستخدم هنا هو: الفترة التي تشهد انخفاض حصة الفرد الحقيقية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العالم، مصحوبة بانخفاض كبير في مقاييس مختلفة أخرى للنشاط العالمي (مثل الإنتاج الصناعي، والتجارة، وتدفعات رأس المال، واستهلاك النفط، والبطالة). وترصد هذه المعايير أربع فترات ركود في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية: ١٩٧٥ و ١٩٨٢ و ١٩٩١ و ٢٠٠٩ (دراسة Kose, Loungani, and Terrones, 2009). ومتى تحددت هذه التواريخ، يصبح تعريف التعافي العالمي سهلا: وهو ببساطة فترة زيادة النشاط العالمي التي تعقب مرحلة ركود عالمي.

أن يظل على هذا المنوال خلال السنوات القادمة. وتتقاسم الاقتصادات الصاعدة ثمار النمو القوي على نطاق واسع. أما الاستثناءات الملحوظة فهي الاقتصادات الأوروبية الصاعدة التي تتحرك في مسار تعافٍ شبيه بمسار الاقتصادات المتقدمة.

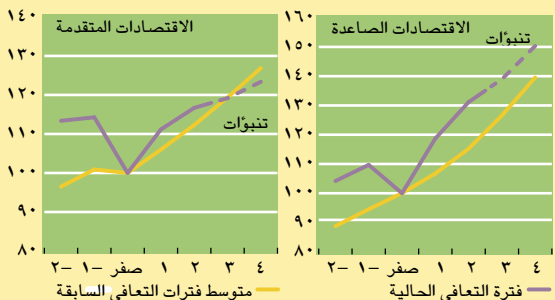
وشهدت التجارة العالمية انهيارا كبيرا أثناء الركود العالمي في ٢٠٠٩ وكانت أحد أسباب ما أثاره الركود من مخاوف الوقوع من جديد في «الكساد الكبير» ولجوء الحكومات إلى التدابير الحمائية في سعيها لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. ولكن التجارة العالمية شهدت ارتدادا إيجابيا، كما تسير في الاقتصادات الصاعدة بوتيرة أسرع من الاقتصادات المتقدمة (راجع الرسم البياني ٣). وربما واجه استخدام التدابير الحمائية التقليدية قيودا فرضها التخصص الرأسي، ويعني مشاركة عدد من البلدان في عملية إنتاج سلع منفردة (راجع المقال بعنوان «السياسة التجارية: هل تسير على خير ما يرام حتى الآن؟» في هذا العدد).

وكان أداء أسواق الأسهم أفضل في المتوسط أثناء فترة التعافي الحالية مقارنة بالفترات السابقة. وربما يُعزى السبب في ذلك إلى

الرسم البياني ٣

عائدات التجارة

هبط حجم التجارة الدولية في أوج الركود، وارتد في الاقتصادات الصاعدة (اللوحة اليمنى) بقدر أكبر من الاقتصادات المتقدمة (اللوحة اليسرى) (حجم التجارة مربوط بمؤشر ١٠٠ في مرحلة القاع، مرجحا بالتجارة)

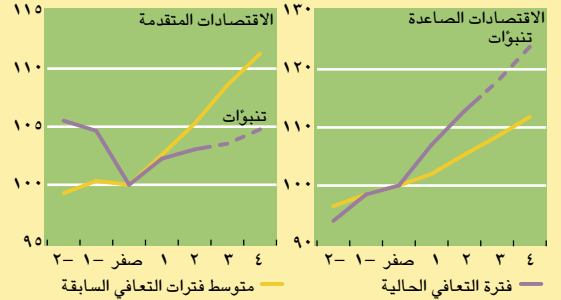


المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مقياسا على أساس سنوي، ويدل الصفر على مرحلة قاع الركود.

الرسم البياني ٢

ارتداد مزدوج السرعة

كان التعافي في الاقتصادات المتقدمة أبطأ بكثير (اللوحة اليسرى) من الاقتصادات الصاعدة (اللوحة اليمنى) (حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مربوط بمؤشر ١٠٠ في مرحلة القاع، مرجحا بتعادل القوى الشرائية)



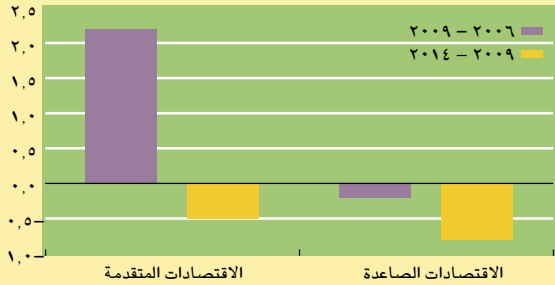
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مقياسا على أساس سنوي، ويدل الصفر على مرحلة قاع الركود.

الرسم البياني ٤

بحثاً عن فرص العمل

ارتفع معدل البطالة بصورة حادة في الاقتصادات المتقدمة ويُرجح استمرار التعافي بوتيرة بطيئة. وهبط المعدل في الاقتصادات الصاعدة.

(التغير في معدل البطالة، ٢٠٠٦ - ٢٠١٤)



المصادر: صندوق النقد الدولي، عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، وتقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: بيانات الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤ عبارة عن تنبؤات.

يفسر سبب التوقعات بأن يكون تراجع البطالة بطيئاً في الاقتصادات المتقدمة.

هل يتكرر ما شهدناه في ١٩٩٢؟

بالرغم من تعافي الاقتصاد العالمي والحيلولة دون الدخول مجدداً في حالة «الكساد الكبير»، لا يزال التعافي معرضاً للمخاطر. والاضطرابات المالية في أوروبا هي إحدى المخاطر الواضحة. وفي هذا الصدد، هناك بعض السمات المشتركة بين فترة الركود والتعافي في الاقتصادات المتقدمة وفترة الركود والتعافي في ١٩٩١ -

بالرغم من تعافي الاقتصاد العالمي والحيلولة دون الدخول مجدداً في حالة «الكساد الكبير»، لا يزال التعافي معرضاً للمخاطر.

١٩٩٢. فتقترن فترتا الركود بحالة من كساد أسواق الائتمان والمساكن في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. وقد شهد عام ١٩٩١ حالات كساد في أسواق الائتمان والأصول في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان والبلدان الاسكندنافية. واقتربت حالة الركود الأخيرة بمشكلات حادة في أسواق الائتمان والمساكن في الولايات المتحدة وعدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى، منها أيرلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

وثمة أوجه تشابه ملموس بين مسار نمو الدخل في الاقتصادات المتقدمة منذ عام ٢٠١٠ ومسار التعافي في ١٩٩٢. فيرجع تباطؤ حالي التعافي جزئياً إلى التحديات التي واجهت أوروبا. وتشكلت مرحلة التعافي السابقة بفعل هبوط النشاط الاقتصادي في كثير من الاقتصادات الأوروبية أثناء الأزمة في آلية سعر الصرف الأوروبي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، التي مهدت لليورو. وكان يتعين رفع أسعار الفائدة في هذا الفترة للدفاع عن ترتيب سعر الصرف، واضطر العديد من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة إلى تخفيض العجز الكبير في المالية العامة. وأدى ذلك إلى كبح النشاط الاقتصادي وزاد من تقلص أسواق الائتمان والمساكن في المنطقة.

اتساع نطاق عمل المؤسسات على الصعيد العالمي، بينما تعافى النشاط العالمي ككل على نحو أفضل مما كان عليه في الفترات التالية على فترات الركود السابقة - بفضل اقتصادات الأسواق الصاعدة.

في انتظار قطار الوظائف

تتغير معدلات البطالة بوجه عام في مرحلة متأخرة عن تغير الدخل. ومع تراجع الطلب عند بدء مرحلة ركود، تعتمد الشركات إلى تخفيض ساعات العمل الإضافي وإجراء تعديلات أخرى قبل تسريح العمالة. ومع بدء التعافي، تنتظر الشركات عموماً لفترة قبل تعيين عاملين جدد لترى ما إذا كان هذا التعافي مستمراً.

وبرغم هذا التأخر، فغالباً ما تتحرك التغيرات التي تطرأ على الدخل والبطالة معاً على نحو وثيق في غضون عام. وظلت هذه العلاقة متماسكة أثناء الركود العالمي عام ٢٠٠٩ - ويُطلق عليها «قانون أوكن» بعد أن وصفها الخبير الاقتصادي آرثر أوكن (١٩٦٢) في مقال كُتب منذ خمسين عاماً مضت.

وعلى مدار فترة الركود، ارتفع معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة بنحو نقطتين مئويتين في الفترة بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. واتساقاً مع ضعف نمو الدخل في هذه الاقتصادات، تراجع معدل البطالة ببطء شديد في فترة التعافي. وحتى بحلول عام ٢٠١٤، تشير التنبؤات إلى هبوط معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة بأقل من ٠,٥ نقطة مئوية، أي أقل من ربع الزيادة التي سجلتها في مرحلة الركود (راجع الرسم البياني ٤). وفي المقابل، لم تتزحزح معدلات البطالة في الاقتصادات الصاعدة عن مكانها إلا بدرجة طفيفة أثناء الركود وتشير التنبؤات إلى تراجعها بحلول عام ٢٠١٤.

وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، اختلف ارتفاع معدل البطالة كثيراً من بلد إلى آخر في فترة الركود. ويُعزى هذا الاختلاف إلى ثلاثة عوامل هي مدى نمو الدخل (أو الافتقار إليه)، والاختناقات الهيكلية،

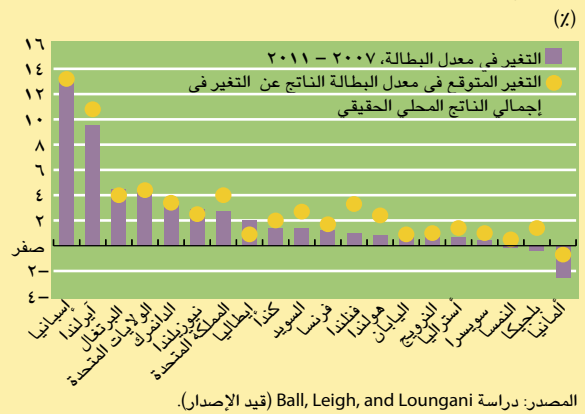
وتأثير السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سوق العمل. وربما كان للعوامل الهيكلية دور داعم في بعض البلدان، لا سيما أن انهيار قطاع المساكن كان سبباً رئيسياً وراء تراجع الناتج. أما دور السياسات، خاصة سياسات سوق العمل مثل اقتسام العمل، فقد يكون مهماً في بعض الحالات الخاصة كتفسير سبب انخفاض البطالة في ألمانيا. فيحصل أصحاب العمل في ألمانيا على دعم لتشجيعهم على الاحتفاظ بالعاملين بالرغم من تخفيض ساعات عملهم وأجورهم.

غير أن عامل النمو ظل هو أهم العوامل. ويتضح من الرسم البياني ٥ أن إسبانيا وأيرلندا والبرتغال والولايات المتحدة شهدت أعلى زيادات في معدل البطالة في الفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠١١ ومع هذا، ففي أستراليا وسويسرا والنمسا وبلجيكا وألمانيا، لم تشهد البطالة سوى ارتفاعاً طفيفاً - أو سجلت انخفاضاً - على مدار هذه السنوات. ويمكن عزو هذه الاختلافات في تجربة البطالة بين البلدان على نحو يكاد يكون تاماً إلى التغيرات التي طرأت على نمو الدخل في تلك البلدان. وبعبارة أخرى، صدق عليها «قانون أوكن» تماماً (دراسة Ball, Leigh, and Loun-gani، قيد الإصدار). والدور المهمين لنمو الدخل في دفع سوق العمل

الرسم البياني ٥

توأمان ملتصقان

التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بعد استبعاد التضخم) يفسر تقريبا كل التغير في معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة في الفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠١١.

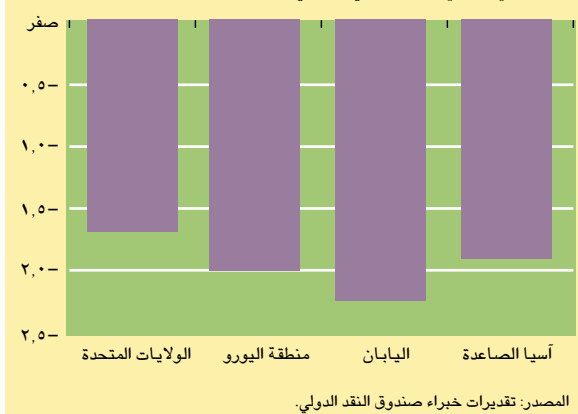


المصدر: دراسة Ball, Leigh, and Loungani (قيد الإصدار).

الرسم البياني ٦

النفط يهدد التعافي

ارتفاع أسعار النفط بمقدار ٦٠٪ سيصيب الناتج الاقتصادي على مستوى العالم بأضرار خطيرة. (التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بعد عامين من ارتفاع الأسعار)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقوع آثار أكبر نوعا ما في أوروبا واليابان والاقتصادات الصاعدة في آسيا (راجع الرسم البياني ٦).

الخوف من التعطل

هناك أوجه تشابه من أبعاد مختلفة بين فترة التعافي العالمي الجارية والفترات السابقة، وإن كانت هناك أيضا بعض الفروق البارزة. وكان تفاوت مصائر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة واحدا من أكثر نتائج التعافي العالمي الراهن الباعثة على الدهشة. فتمتعت الاقتصادات الصاعدة بأقوى درجات الارتداد الإيجابي في النشاط الاقتصادي وأصبحت محرك النمو العالمي في مرحلة التعافي. وفي المقابل، تشير التنبؤات إلى أن التعافي الحالي في الاقتصادات المتقدمة سيكون الأضعف في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن هناك بعض الخطوط المتوازية بين مسار التعافي في الاقتصادات المتقدمة والتعافي عام ١٩٩٢: كانت حالتنا التعافي الجارية وفي عام ١٩٩٢ تواجهان عراقيل من المشكلات في الأسواق المالية في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة. ومن شأن الإخفاق في حل هذه المشكلات أن يعطل التعافي ويسفر عن تراجع آفاق توظيف العمالة الضعيفة بالفعل في الاقتصادات المتقدمة. ويلوح في الأفق خطر الصدمات النفطية كأحد عوامل المسببة للمخاطر أمام الآفاق الاقتصادية العالمية. ■

أيهان كوزي، مساعد مدير، وبراكاش لونغانى، مستشار، وماركو تيرونيس، مساعد مدير، وجميعهم من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Ball, Laurence, Daniel Leigh, and Prakash Loungani, forthcoming, "Okun's Law: Fit at 50?" IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

Kose, M. Ayhan, Prakash Loungani, and Marco E. Terrones, 2009, "Out of the Ballpark," Finance & Development, Vol. 46, No. 2, pp. 25-28.

Okun, Arthur M., 1962, "Potential GNP: Its Measurement and Significance," Proceedings of the Business and Economic Statistics Section of the American Statistical Association, pp. 89-104.

وفي الوقت الحاضر، يؤدي ارتفاع علاوات المخاطر على الديون السيادية إلى وقوع ضرر مشابه أو ربما أشد على أرصدة المالية العامة والنمو. وفي كلتا الحالتين، أدى الافتقار إلى استراتيجية سياسات موثوقة ومنسقة في الوقت المناسب إلى تفاقم الاضطرابات المالية. وكان هناك تباطؤ في نمو الاستهلاك والاستثمار على المستوى المحلي مدفوعا بتركة الأزمة المالية - فعمدت الأسر والشركات المثقلة بديون مرتفعة إلى تقليص أنشطتها للوصول إلى مستويات دين أكثر أمانا (راجع التحقيق بعنوان «تخفيض الدين» في هذا العدد).

هل تؤدي صدمات النفط إلى خروج التعافي عن مساره؟

يكن أحد مصادر المخاطر الأخرى أمام التعافي العالمي في صدمات النفط - أي احتمال اضطراب عرض النفط وما يقترن به من تصاعد حاد في أسعار النفط. وكان لهذه التطورات دور في الركود العالمي عام ١٩٧٥.

ومنذ ذلك الوقت، اتخذت البلدان المستوردة للنفط خطوات عديدة للحد من تعرضها لمخاطر صدمات النفط. فعمدت إلى زيادة عدد مصادر استيراد النفط، مما يجعلها أقل عرضة لمخاطر الاضطرابات من مصدر بعينه، واستخدمت مصادر أخرى مثل الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة - مثل الطاقة الشمسية والرياح- لتحل محل النفط. وسجل كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة ارتفاعا في مستوى كفاءة استخدام الطاقة؛ وهبط مقدار الطاقة اللازمة لتوليد دولار من الدخل على نحو مطرد. وتحسنت قدرة البنوك المركزية على وضع ركيزة ثابتة لتوقعات التضخم بالحديث عن عدم تغير توقعات التضخم الأطول أجلا جراء الارتفاع في أسعار النفط. ومن ثم، كانت مخاوف الجمهور في عدد كبير من البلدان أقل بكثير فيما يخص العواقب التضخمية لأسعار النفط مقارنة بما كان عليه الوضع في الماضي. ولم يعد ارتفاع أسعار النفط يسبب دوامة تصاعدية تتعاقب فيها ارتفاعات الأجور والأسعار، على غرار ما حدث في سبعينات القرن الماضي.

ومع هذا، فبينما تمكنت البلدان من بناء بعض القدرة على الصمود في مواجهة صدمات النفط، فهي لا تزال معرضة لمخاطر اضطرابات العرض الحادة أو عدم اليقين الناتج عن التقلب الحاد في أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاعا يبلغ ٦٠٪ في أسعار النفط يمكن أن يخفض الدخل في الولايات المتحدة بنحو ٢٪ على مدى عامين، مع



إصلاح عيوب النظام

ولكن بعد مرور خمس سنوات على ظهور أولى بوادر الأزمة في سوق الرهون العقارية في الولايات المتحدة، لا يزال هناك شعور بتباطؤ موجة الإصلاح التنظيمي المبدئية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الإرهاق الذي حل على دعاة الإصلاح وتزايد مشاعر عدم الاكتراث بين مواطنين أكثر قلقاً إزاء الآثار الاقتصادية اللاحقة لتباطؤ النمو وارتفاع البطالة يفوق اهتمامهم بالتنظيم المالي. كذلك أبدت الصناعة المالية العالمية مقاومة، حيث يتسق موقفها في ذلك مع الدراسات التي تشدد على تكلفة التنظيم المفرط ومخاطر العواقب غير المقصودة التي تترتب على التغيير التنظيمي. والسلطات الوطنية محاصرة بمؤسساتها المالية التي يساورها قلق من الآثار المحلية التي تترتب على التدابير التي تتخذها بلدان أخرى. كذلك يساور صناع السياسات قلق من تراجع مكاسب العولمة المالية مدفوعاً بالتباين في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح على المستوى الوطني. وعلى هذه الخلفية، يستعرض هذا المقال ما تحقق من إنجازات في هذا الصدد والجوانب التي لا يزال يتعين معالجتها.

التقدم المتحقق

تحقق قدر كبير من التقدم حتى الآن. وتحظى عملية التنظيم بزخم أقوى من أي وقت مضى في ظل ما يوليه قادة مجموعة العشرين من اهتمام مباشر

كان ضعف التنظيم المالي في الاقتصادات المتقدمة أحد العناصر المساهمة بقدر كبير في وقوع أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ «الكساد الكبير» - فكان تصميم التنظيم المالي مشوباً بالضعف، وغير عملي، وافتقر إلى الاتساق عبر المؤسسات وقطاعات السوق، ناهيك عن عدم اتساقه على مستوى البلدان. وكان التصور السائد هو شدة تراخي هذا التنظيم، حيث تلبى السلطات الحكومية متطلبات القطاع الخاص بصورة مفرطة للحد من التكاليف الباهظة التي تترتب على الالتزام بالقواعد. إذن ليس من المستغرب بدء التركيز منذ عام ٢٠٠٩ على إصلاح التنظيم المالي عند وضع جدول أعمال السياسة الاقتصادية لقادة مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة من أجل الإسهام في التصدي للمخاطر على مستوى النظام بأكمله، والتي كشفت عنها الأزمة، ودرء انتشار تداعياتها إلى المؤسسات والبلدان الأخرى، وإلى الاقتصاد الحقيقي.

وتحقق تغيير ملموس منذ عام ٢٠٠٩ نتيجة للضغط على «مجلس الاستقرار المالي» متعدد الجنسيات لتحسين مستوى تنسيق التنظيم المالي العالمي وكذلك اتخاذ بعض إجراءات الإصلاح التنظيمي الشامل في الولايات المتحدة وأوروبا.

تباطأت وتيرة الجهود المبذولة لإصلاح التنظيم المالي بعد الزخم المبدئي الكبير الذي حدا بالكثيرين إلى اعتبارها عاملاً مساهماً في حل الأزمة العالمية

لورا كودريس، وأديتيا نارايين

وكان نظام الظل من العناصر الرئيسية التي ساهمت في عرض وطلب المنتجات المورقة غير النمطية والتي تنطوي على مخاطر، مما أفضى إلى الانهيار المالي في الولايات المتحدة. ويعتمد منفذو عمليات التوريق إلى جمع القروض (مثل الرهون العقارية، وأرصدة بطاقات الائتمان، وقروض السيارات) التي تضمن الأوراق المالية المباعة للمستثمرين. وتستخدم مدفوعات المبالغ الأصلية للقروض وفوائدها في سداد مستحقات مالكي الأوراق المالية - وذلك عادة من خلال اتفاق بشأن الشرائح الائتمانية يمنح أولويات مختلفة فيما يخص أداء مدفوعات المستثمرين في الفئات المختلفة. وأعطى انخفاض أسعار الفائدة دفعة للمستثمرين للحصول على العائد الإضافي الضئيل الذي حققته هذه الأوراق المالية. وعالجت القواعد التنظيمية عددا كبيرا من العيوب التي اكتشفت في

بالإصلاح المالي في خضم الأزمة الراهنة. وتعزز البنين الدولي من خلال تفويض «مجلس الاستقرار المالي» صلاحية تنسيق الاستجابة التنظيمية على مستوى العالم. وأعيدت كتابة قواعد اللعبة على نحو كامل إلى حد ربما يسمح بأن نطلق على عملية الإصلاح الحالية عملية «إعادة التنظيم».

وتمثل اتفاقية بازل الثالثة إحدى الإنجازات الرئيسية نحو تعزيز رأس المال من حيث الجودة والحجم. وتضع هذه الاتفاقية أيضا شروطا للسيولة متفق عليها دوليا (النقد والأوراق المالية التي يمكن بيعها بسرعة وسهولة مقابل نقدية). وعند تنفيذ الاتفاقية بالكامل في نهاية عام ٢٠١٧، ستوافر لدى البنوك احتياطات وقائية أكبر لمواجهة أي ضغوط مفاجئة من النوع الذي شهدته في ٢٠٠٨، حينما كاد الإقراض بين البنوك يتوقف تماما وارتفعت تكاليف التمويل ارتفاعا بالغا.

السلطات الوطنية محاصرة بمؤسساتها المالية التي يساورها قلق من الآثار المحلية للتدابير التي تتخذها بلدان أخرى.

عملية التوريق لتجعلها أكثر أمانا. فعلى سبيل المثال، يجب أن تحتفظ الجهة المنشئة للمنتجات بعدد أكبر منها (أو أن تكون لديها مصلحة تحرص عليها)، مما يضطرها إلى توخي مزيد من العناية في تفحص مستوى المخاطر في القروض الأساسية. وتضع القواعد المحاسبية الدولية الجديدة حدا لقدرة المؤسسات المالية على حيازة الأصول المورقة ضمن كيانات خارج ميزانياتها العمومية نظرا لاحتمال عدم حيازة قدر كاف من رأس المال في المقابل. ويقتضي قانون «دود - فرانك» زيادة مستوى الشفافية من جانب الجهات المنشئة حول محتوى الأصول في هذه المنتجات. وتقتضي القواعد التنظيمية السارية الآن في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن تولي هيئات التصنيف الائتماني قدرا أكبر من العناية لطريقة التصنيف الائتماني للمنتجات. وتخضع الأشكال الأخرى من بنوك الظل كذلك لفحص مجلس الاستقرار المالي وكيانات أخرى للنظر فيما إذا كانت تنطوي على نفس مخاطر التمويل بالديون ومخاطر أخرى تضر بالنظام المالي.

ويمثل الرسم الإضافي الجديد على رأس المال - الذي يفرض على ما يُسمى بالمؤسسات المالية المؤثرة على النظام العالمي - رد فعل دولي وليد حيال مخاطر الترابط، أي الآثار التي يُحتمل أن تحدثها إحدى المؤسسات في المؤسسات الأخرى نتيجة لتشابك علاقاتها وترابط مراكزها المالية.

والفكرة من صدور «قانون دود- فرانك» الأمريكي هي أن البنوك «الأهم من أن تفشل» ينبغي أن تخطط لنهايتها كبادرة على التعامل بجدية في الوقت الحاضر مع تعقيداتها الداخلية وما يقترن بها من آثار ثانوية ناتجة عن الترابط. وتهدف هذه الخطط - وهي بمثابة وصايا الأحياء من المؤسسات المالية - إلى ضمان قدرة أي مؤسسة تتعرض للفشل على تصفية عملياتها دون أن تتسبب في اضطراب النظام المالي. وتحقق تقدم أيضا على صعيد ما كان يُعد يوما آخر الخوم: وهي المعايير الدولية لأطر تسوية أوضاع المؤسسات والتي تسهل إغلاق المؤسسات المالية العاملة في أكثر من بلد.

أساس الأزمة

الغرض من إعادة التنظيم كذلك هو تحقيق هدف مباشر على مستوى أنواع معينة من الأنشطة التي كانت أساس الأزمة.

والآن أصبح ما يُطلق عليه نظام الظل المصرفي - حيث تمارس المؤسسات المالية أنشطة ترتبط عموما بالأعمال المصرفية ولكنها لا تخضع للقواعد التنظيمية للبنوك - يتصدر عملية معنية بمراجعة الأنشطة والمؤسسات التي ربما يتعين أن يشملها نطاق التنظيم - وهو ما يُطلق عليه المحيط التنظيمي. وممارسة كثير من الأنشطة التي كانت أساس الأزمة العالمية تجري بين نظام الظل والجهاز المصرفي ذي الطبيعة المنهجية الأكبر. وفي الولايات المتحدة، أدى التفاعل بين السماسرة الوسطاء، وشركات الاستثمار ذات الغرض الخاص والكيانات الوسيطة التي ترعاها البنوك، وصناديق الاستثمار المشترك في أسواق المال، وصناديق التحوط، ومجموعة متنوعة من المؤسسات المالية، إلى إفراز حالة من عدم الاتساق النظامي المتزايد بين الأصول الأطول أجلا والخصوم قصيرة الأجل التي كانت تمولها. واعتمدت بعض المؤسسات بصورة غير صحيحة على أدوات أقصر أجلا شبيهة بالودائع ومدتدولة في أسواق المال بدلا من اعتمادها على الودائع التقليدية. (راجع المقال بعنوان «ما هي أسواق المال؟» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

مساهمة غير مباشرة

حتى أنشطة البنوك التي ساهمت بصورة غير مباشرة في وقوع هذه الأزمة - مثل تداول الأوراق المالية لحسابها (وليس لحساب عملائها) وصناديق التحوط التي ترعاها البنوك - تعتبر عالية المخاطر بالنسبة لتلك التي تتلقى دعما من الحكومة (أي من دافعي الضرائب) لمساندتها. وينادي ما يُطلق عليه «قاعدة فولكر» (Volker rule) في الولايات المتحدة و«تقرير فيكرز» (Vickers report) في المملكة المتحدة بفصل أنشطة البنوك التقليدية الخاصة بالعملاء - جمع الودائع وتقديم القروض - عن أنشطة البنوك التي تنطوي على مخاطر أعلى والتي ربما تعرض البنك لمخاطر الحصول على دعم من دافعي الضرائب. وتصدى معظم البنوك المتضررة، حيث إن هذه المبادرات إذا تم تنفيذها بشكل كامل سيؤدي على الأرجح إلى انخفاض عائدات المساهمين. وبينما تهدف معظم القواعد التنظيمية إلى ضمان صحة المؤسسات، تعالج القواعد الأخرى الاختلال الوظيفي في الأسواق المالية ككل. وتتضمن جهود نقل عملية تسوية عقود المشتقات المتداولة على مستوى ثنائي خارج المقصورة إلى أطراف مقابلة مركزية. فعندما تتم تسوية قدر كاف من هذه العقود عن طريق طرف مقابل مركزي، بدلا من تسويتها مباشرة بين طرفي التداول، تتراجع المخاطر لأن في وسع

الطرف المقابل المركزي موازنة التدفقات النقدية من العقود المتعددة إلى البائعين والمشتريين. وبطبيعة الحال، إذا نهضت الأطراف المقابلة المركزية المتعددة فجأة (كما هو الحال الآن) تنخفض مزايا المقاصة متعددة الأطراف ويتعين توفير مزيد من الموارد لضمان سلامة هذا العنصر الرئيسي في البنية التحتية المالية.

وتلقى سوق إعادة الشراء ("الريبو") اهتماماً أيضاً - حيث تباع المؤسسات أوقافاً مالية تملكها للحصول على أموال قصيرة الأجل مع إعطاء وعد بشرائها مجدداً في المستقبل القريب. وإذا نهضت هذه الآليات التمويلية فجأة، أو أصبحت باهظة التكلفة، قد تعاني بعض المؤسسات التي تعتمد عليها من نقص مَفُوض في النقدية اللازمة. أما جمع ونشر المعلومات عن تكلفة اتفاقات إعادة الشراء (مثل هوامش الضمان المطبقة على القيمة الاسمية للضمان المقدم) وأنواع الضمانات المقبولة، فيتوقع أن يساعد على دعم أوضاع السوق. وبرغم القدر الكبير من الاهتمام الذي تحظى به سوق إعادة الشراء، لم يتسن لمجموعات العمل الأخيرة أن تدفع الإصلاحات ذات الصلة قَدماً (مثل المجموعة التي ينسق عملها بنك التسويات الدولية وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك).

وتحقق أيضاً تقدم في معالجة المخاطر النظامية من خلال سياسات السلامة الاحترازية الكلية التي تقر بأن الحفاظ على صحة المؤسسات المالية المنفردة لا يكفي لضمان سلامة النظام ككل (راجع المقال بعنوان "حماية الكل" في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة «التمويل والتنمية»). وتعالج مناهج السلامة الاحترازية الكلية الأشمل بعض الظواهر الأساسية التي تسفر عن تضخيم تقلبات الدورة الاقتصادية بسبب الائتمان والتمويل بالديون. وتحدد هذه المناهج أيضاً أوجه الترابط بين المؤسسات والأسواق لتفسير السبب وراء إمكانية انتقال التأثير الذي تحدته مشكلة تواجه مؤسسة أو سوق ما بسرعة إلى مؤسسة أو سوق أخرى. ومن الجهود المبكرة لمعالجة المشكلات الأكثر تأثيراً على النظام وضع شروط رأس المال الوقائي المضاد للاتجاهات الدورية في اتفاقية بازل الثالثة - التي تنص على قيام المؤسسات برفع رؤوس أموالها في أوقات البُسر لكي تتمكن من التعامل بشكل أفضل مع المشكلات في أوقات العُسر - وفرض الرسم الإضافي على رأسمال المؤسسات المالية المؤثرة على النظام العالمي الذي اتفق عليه في الآونة الأخيرة.

مزيد من العمل

بينما فكر المعنويون ملياً فيما يتعين القيام به، لا تزال الغاية النهائية بعيدة بعض الشيء. وبالفعل، كانت حركة التغيير بطيئة في بعض المجالات مثل دمج المعايير المحاسبية عبر الأطلنطي في معيار عالمي واحد. فضلاً على ذلك، وبعد مرور ثلاث سنوات على تعهد قادة العالم بالالتزام بجدول أعمال الإصلاح، لا يزال يتعين أن تبدأ البلدان في تنفيذ بعض عناصره الرئيسية - مثل سياسات التصدي لمخاطر السيولة النظامية.

وهذا أمر طبيعي إلى حد ما نظراً لضرورة التنفيذ على مراحل لتخفيف الأثر الذي يقع على الصناعة المالية والاقتصاد ككل. ومع هذا، فالتأخر في التنفيذ يعني أن العالم لا يزال معرضاً لتكرار نفس المخاطر التي جمدت الأسواق المالية منذ ما لا يزيد من ثلاثة أعوام مضت.

وإضافة إلى ذلك، تواجه الإصلاحات عقبتين رئيسيتين - الإحجام عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل وعدم كفاية التنفيذ.

فكان أول من أحجم عن تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها مع انحسار المرحلة الأولى من الأزمة هو الصناعة المالية، ولكن هناك مقاومة

حالياً من بعض السلطات الوطنية التي تكافح لمواجهة بطء التعافي في المرحلة الثانية من الأزمة. ولا يزال يتعين تفعيل شروط تعزيز رأس المال والسيولة التي اتفقت بشأنها لجنة تآلفت من جهات تنظيمية من مختلف أنحاء العالم - اتفاقية بازل ٣ - وإن كانت اتفاقية بازل ٢-٥ قد نصت على بعض التحسينات البسيطة. ومع هذا، يُلقى باللوم على قواعد اتفاقية بازل ٣ بسبب التخفيض الجاري للتمويل بالديون (تخفيض الأصول) وبطء نمو الائتمان. كذلك بدأ توجيه أصابع الاتهام بين البلدان، وهناك ادعاءات تزعم بمشاركة بعضها في التلاعب بالتنافسية - بوسائل منها على سبيل المثال عدم الالتزام بالأطر الزمنية المتفق عليها.

ويمكن رؤية نتائج عدم كفاية التنفيذ في عدة مجالات. فلم يلق توفير الموارد اللازمة لتعزيز الرقابة على إنفاذ القواعد التنظيمية السليمة سوى اهتمام محدود. وبدأت المراجعة التنظيمية تمثل مشكلة - وتعني استغلال المستثمرين لاختلاف الأسعار في الأسواق المختلفة والنتائج عن اختلاف القواعد أو الأنظمة. ولم يبدأ الاهتمام إلا مؤخراً بتحديد سبل تعزيز القدرات الرقابية بصفة عامة، واستقلاليتها ونطاقها ومواردها وسلطتها وأساليب تنفيذها بصفة خاصة، من أجل ضمان التنفيذ العادل على مستوى المؤسسات والأسواق والبلدان. ومع هذا، فمن غير المرجح أن ترقى الاستقلالية الرقابية إلى مستوى استقلالية البنك المركزي قريباً بأي حال، وستظل الأجهزة الرقابية تواجه كل من جماعات الضغط في الصناعة المالية والضغط الحكومي في خضم مكافحتها من أجل تقليص الحوافز المتاحة للمؤسسات الأهم من أن تفشل - والتي لا تبدي ميلاً يُذكر نحو تقليص حجمها أو نطاق نشاطها.

المسار الصعب

قد تتباطأ وتيرة جهود الإصلاح التنظيمي، إلا أنها أحرزت تقدماً. وتسنى جني الثمرة القريبة نسبياً، بينما لا يزال أمامنا العمل الأصعب الذي يتطلب جهوداً أكبر لمعالجة مشكلات أشد. وتتضمن قائمة الأعمال التي لا يزال يتعين القيام بها ما يلي:

• تحديد وبناء أدوات - لا تزال في مراحلها الأولى من التطوير- لتخفيف المخاطر المؤثرة على النظام؛

• تحسين قدرة السلطات على التعامل مع تبعات الأزمات في حالة إخفاق الأدوات المصممة لمنع وقوع أحداث مؤثرة على النظام؛

• توفير إطار للوساطة المالية (تحويل المدخرات إلى استثمارات) للمساعدة في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستقر، دون وضع تنظيم مفرط في التحديد.

ويمثل استمرار العسر المالي في بعض أنحاء العالم، وأبرزها أوروبا، عائقاً أمام التقدم، مما يرجع بصفة خاصة إلى ما يضيفه من مشكلات تؤثر على إصلاح القواعد التنظيمية إذا كان هناك احتمال بالتأثير سلباً على قدرة الحكومة السيادية على مساندة النظام المالي.

ومع هذا، لا يسعنا أن نضيع زخم التقدم، لأن الإخفاق في معالجة أصعب الأسئلة سيؤثر بلا شك على الاستقرار المالي العالمي في المستقبل. والوضوح بشأن نقطة النهاية ضروري من أجل بناء الثقة بشأن المستقبل - الثقة التي نفتقر إليها بشدة في البيئة الحالية. ■

لورا كودريس، مدير مساعد، وأديتيا نارايين، رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي.

السياسة التجارية:

هل تسير على ما يُرام

حتى الآن؟

برنارد هوكمان

سجل

التاريخ أعمق هبوط جراء الانهيار الحاد في التجارة الدولية خلال الفترة المنصرمة بين الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ والربع الثالث من عام ٢٠٠٩، وكان أشد حدة مما رآه العالم خلال «الكساد الكبير» في ثلاثينات القرن الماضي. ولكن بخلاف «الكساد الكبير»، لم يكن من الشائع أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٨ وما أعقبها من ركود أن تلجأ البلدان إلى الحمائية سعياً لوقاية أنشطتها على حساب البلدان المجاورة. وبدلاً من ذلك، ساعدت برامج التنشيط النقدي والمالي على تعافي الطلب وأدت إلى حدوث ارتداد إيجابي سريع في التجارة العالمية (راجع الرسم البياني ١) - وشملت هذه البرامج دعم أنشطة محددة مثل صناعة السيارات. ومن أبرز العوامل التي تساعد على تفسير عمق انهيار التجارة وسرعة التعافي هي سلاسل العرض الدولية - التي تربط بين كثير من البلدان معا في العملية الإنتاجية وظلت تلقى الدعم من خلال التحرير المطرد للتجارة على مدار العقود القليلة الماضية. وانتعشت التجارة بفضل نشأة نظام اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب، فضلاً على الطلب في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، لا سيما الصين. ولكن حتى إذا لم يرتفع مستوى الحماية الكلي كثيراً في الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١١، فقد فرض كثير من التدابير التي تميز ضد الموردين الأجانب، وأماناً أدلة على تزايد الضغوط الحمائية، مما

يرجع جزئياً إلى التحرك في مواجهة ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في البلدان المصدرة للسلع الأولية والمخاوف من تأثير التوسع النقدي في الاقتصادات المتقدمة.

الاستخدام الفعال للسياسة التجارية

كانت الاقتصادات النامية، وخاصة الأسواق الصاعدة الأكبر، من بين أكثر الاقتصادات فعالية في استخدام السياسة التجارية. وطبقاً لتقارير الرصد الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، فُرضت تدابير تجارية يصل عددها إلى ١٢٤٣ في الفترة بين بدء الأزمة في أواخر عام ٢٠٠٨ ونهاية الربع الرابع من عام ٢٠١١. وعمد حوالي ثلاثة أرباع هذه التدابير إلى فرض قيود على التجارة، بينما أسهم ربعها في تخفيض مستوى حماية الواردات. أما «مرصد التجارة العالمية» (GTA)، وهو عبارة عن شبكة تربط بين مستودعات الفكر والمعاهد التي تجمع معلومات عن التدابير التجارية، فيغطي طائفة أوسع من الإجراءات التي قد تؤثر على التجارة ويشير إلى اتخاذ ١٥٩٣ إجراء أثناء الفترة بين نوفمبر ٢٠٠٨ ونوفمبر ٢٠١١، منها ١١٨٧ إجراء تمييزياً ضد الموردين الأجانب و٤٠٦ إجراء تحريراً. ولم تكن السياسات تخضع للرصد الشامل قبل عام ٢٠٠٨، مما يستحيل معه التوصل إلى معرفة إلى أي مدى تشكل هذه التدابير ارتفاعاً كلياً في نشاط السياسة التجارية.

لم يكن اللجوء إلى الحمائية واسع الانتشار أثناء الأزمة العالمية، ولكن هناك تحركات في هذا الاتجاه ظهرت مؤخراً

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بقدر أكبر بكثير على تقديم الدعم المالي للصناعات المحلية. ونظرا لتوجيه هذا الدعم نحو الشركات المحلية، فقد ينشأ عنه أثر حمائي. غير أن حجم التشوهات المصاحبة التي تصيب المنافسة الدولية غير معروف. ويتسم نطاق هذه التدابير المساندة بأنه أصغر بكثير اليوم مما كان عليه بعد بدء أزمة الاقتصاد العالمي مباشرة.

ويخضع إنتاج السلع المصنعة للتنظيم على نحو متزايد من خلال السلاسل العالمية، حيث يتم تجهيز السلع (القيمة المضافة) في بلدان متعددة تمثل جزءا من السلسلة. وتتخصص المصانع في كل بلد في عملية محددة تُتَوَجَّح بالمنتج النهائي. وهذه العملية الكلية، التي غالبا ما يُطلق عليها التخصص الرأسي، تعني أن جزءا كبيرا من سعر سلعة مُصدرة يعكس على الأرجح قيمة المدخلات المستوردة في هذا المنتج. وتشير التقديرات إلى بلوغ محتوى الواردات الداخل في الصادرات على مستوى العالم ككل إلى ٣٠٪ تقريبا (دراسة Daudin, Riffart, and Schweisguth, 2011).

ويتضح من دراسة (Gawande, Hoekman, and Cui (2011) أن كثافة التخصص الرأسي تسهم في تفسير استقرار التعريفات الجمركية أو تراجعها في عام ٢٠٠٩ كما يلي:

• التعريفات الأعلى تمثل ضريبة على أجزاء من سلسلة التجهيز المتممة للإنتاج، ومن ثم تجد الحكومات المستوردة حافزا على إبقاء التعريفات عند مستوى منخفض.

• الشركاء التجاريون يودون لو أن البلدان المنتجة للمدخلات التي يستخدمونها تبقى على تكاليف التجارة عند مستويات منخفضة - بوسائل منها التعريفات المنخفضة أو الصفرية. وتحقق بذلك منفعة البلدان المصدرة التالية في السلسلة وتلك المنتجة للمدخلات من خلال زيادة الصادرات الكلية (مبيعات المنتج النهائي).

• البلدان الأعضاء في اتفاقيات التجارة الحرة العميقة - مثل المكسيك (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) وتركيا (اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي) - أو التي ربطت تعريفاتها الجمركية في ظل منظمة التجارة العالمية، مثل الصين، كانت أكثر تقيدا بكثير في استخدامها للتعريفات الجمركية مقارنة بالبلدان الأخرى.

ويبلغ عدد الإجراءات الحمائية الجديدة نروته في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ووصل إلى أدنى مستوياته في الربع الثالث من عام ٢٠١٠. ومع هذا تشير بيانات "مرصد التجارة العالمية" في الفترة الأخيرة إلى تزايد التدابير الحمائية مجددا؛ فزادت الإجراءات الحمائية في الربع الثالث من عام ٢٠١١ وحده بنفس المستوى المسجل خلا أسوأ فترة في عام ٢٠٠٩ (دراسة Evenett, 2011).

وفرضت معظم التدابير التجارية منذ عام ٢٠٠٨ في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين، ومعظمها لم ينطو على تعريفات جمركية. ولم تحدث زيادة كبيرة في الاستخدام الكلي للتعريفات الجمركية أو الحواجز التجارية المؤقتة، مثل تدابير مكافحة الإغراق، التي تهدف إلى مساعدة الشركات المحلية المضارة من منافسة الواردات (دراسة Bown, 2011). ولم يتجاوز تأثير هذه التدابير ٢٪ تقريبا من التجارة العالمية (دراسة Kee, Neagu, and Nicita, 2010)؛ ومنظمة التجارة العالمية (WTO, 2011). كذلك لم يتأثر الاتجاه العام نحو تحرير التعريفات الجمركية تدريجيا المشاهد منذ منتصف تسعينات القرن الماضي (الرسم البياني ٢).

وبالرغم من محدودية فرض التدابير الجمركية بوجه عام، استخدم كثير من البلدان تدابير غير جمركية، مثل فرض قيود على تراخيص الاستيراد وشروط المحتوى المحلي، التي ربما يكون تأثيرها أعظم. وتخلص دراسة (Henn and McDonald (2011 إلى انخفاض تدفقات التجارة بما يتراوح بين ٥٪ و٨٪، متأثرة بفرض القيود، مقارنة بتدفقات تجارة نفس المنتج بين الشركاء التجاريين غير المتأثرين بالتدابير الحمائية. وفي نفس الوقت، اعتمد كثير من البلدان سياسات لتحرير التجارة واتخاذ تدابير عامة للتنشيط المالي والنقدي ساعدت على توليد الطلب على الواردات.

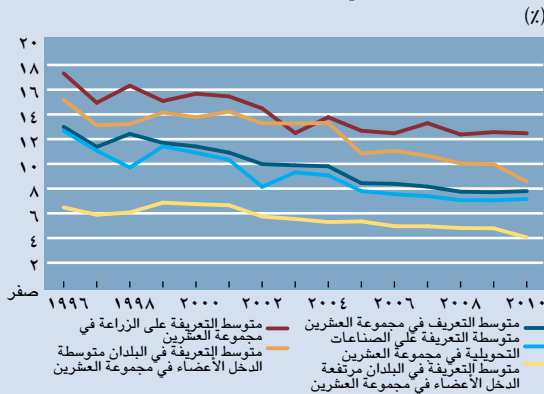
التغيرات في ردود الأفعال

يمكن تقسيم البلدان إلى مجموعة نشطة في استخدام السياسة التجارية وتلك التي أحجمت عن استخدام السياسات التجارية. وغالبا ما تتجه المجموعة النشطة - ومنها بلدان كبرى مثل البرازيل والصين والهند - إلى اتخاذ مزيج من إجراءات فرض القيود التجارية وتحرير التجارة. ويساعد هذا الأمر في تفسير الأسباب وراء عدم حدوث ارتفاع صاف كبير بصورة كلية في مستويات حماية الحدود ولم يظهر سوى تأثير كلي صغير على التجارة العالمية. وبدلا من أدوات السياسة التجارية التقليدية، اعتمدت الاقتصادات المتقدمة الكبرى كتلك الأعضاء في

الرسم البياني ٢

فرض رسوم أقل

لم تسجل التعريفات الجمركية (الضرائب على الواردات) ارتفاعا بوجه عام أثناء أزمة الاقتصاد العالمي.



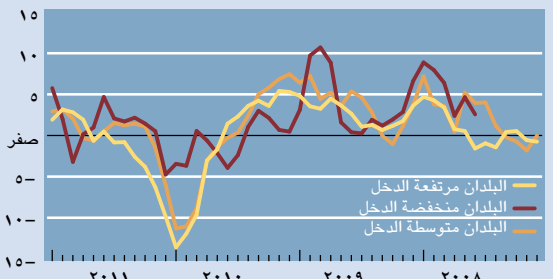
المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات World Integrated Trade Solution database؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ملحوظة: لا تتوفر بيانات التعريفات الجمركية لكل من روسيا، ١٩٩٨ - ٢٠٠٠؛ والمملكة العربية السعودية، ١٩٩٦ - ١٩٩٨، و٢٠١٠ والهند، ٢٠١٠ والاتحاد الأوروبي، ٢٠١٠ وجنوب إفريقيا، ١٩٩٨.

الرسم البياني ١

ارتداد إيجابي

انهارت التجارة العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨، ولكنها سرعان ما ارتدت ثم تماسكت منذ أواخر عام ٢٠٠٩

(السلع، حجم الصادرات، التغير % من ربع سنة إلى آخر، معدل موسميًا)



المصدر: دراسة (Datt, Hoekman, and Malouche (2011).

وزادت الأرجنتين من استخدام تراخيص الاستيراد غير التلقائية، وهي عملية يتم بموجبها منح الموافقات على الاستيراد على أساس تقديري (تقتضي قواعد منظمة التجارة العالمية اتخاذ قرار بشأنها في غضون ٦٠ يوما). كذلك وضعت الأرجنتين أسعاراً مرجعية لكثير من المنتجات المستوردة وتشترط موازنة الصادرات في مقابل الحصول على موافقة لاستيراد بعض السلع. وطبقت إندونيسيا أيضاً شروط الترخيص غير التلقائي على استيراد الأجهزة المنزلية والمنسوجات والأحذية ومنتجات غذائية معينة، ولا يجوز استيراد بعضها إلى من خلال موانئ

ولا تعني هذه النتائج المستخلصة أن الحكومات لا تواجه ضغوطاً لمساعدة الشركات والصناعات المحلية. ولكن ما تعنيه هو اختلاف حوافز استخدام السياسات التجارية التقليدية مثل التعريفات الجمركية من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. وبعض المناطق في العالم – أوروبا وأمريكا الشمالية ومعظم شرق آسيا – شديدة الترابط والاندماج إلى حد لم تعد عنده السياسة التجارية أداة عظيمة الفائدة في مساعدة الصناعات المحلية، حتى في مواجهة صدمة عنيفة في الطلب الخارجي. ويفسر هذا الأمر أيضاً انتشار استخدام تدابير الدعم المالي في الاتحاد

إنتاج السلع المصنعة يخضع للتنظيم على نحو متزايد من خلال السلاسل العالمية، حيث يتم تجهيز السلع (القيمة المضافة) في عدة بلدان.

بحرية محددة. والاتجاه العام في الفترة الأخيرة يبعث على القلق، فالتدابير الحمائية تجذب الانتباه بعيداً عن عوامل التكلفة المحلية الأساسية التي تفرض صعوبات أمام تنافس الصناعات وتحويل دون التخصص الرأسي بدلاً من مسانده، والذي ثبت أنه من دوافع النمو في شرق آسيا وأوروبا الشرقية والمكسيك. وبالرغم من أن الضغوط التي تولد الإجراءات الحمائية في عدد من الأسواق الصاعدة ترجع في جانب منها إلى السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في بلدان أخرى، فإن رفع مستوى الحماية التجارية سيضر بكل من البلدان التي تفرض هذه التدابير وشركائها التجاريين، وتقلص احتمالات النمو ككل بينما اقتصاد العالم في حاجة إلى زيادة النمو والحفاظ عليه. ■

برنارد هوكمان، مدير إدارة التجارة الدولية في البنك الدولي.

يستند هذا المقال إلى دراسة Mohini Datt و Bernard Hoekman و Mariem Malouche بعنوان "Taking Stock of Trade Protectionism Since 2008" المراجع:

Bown, Chad, ed., 2011, The Great Recession and Import Protection: The Role of Temporary Trade Barriers (Washington: Center for Economic Policy Research and World Bank). See also www.voxeu.org/index.php?q=node/6914

Daudin, Guillaume, Christine Riffart, and Danielle Schweisguth, 2011, "Who Produces for Whom in the World Economy?" Canadian Journal of Economics, Vol. 44, No. 4, pp. 1403-37.

Evenett, Simon, 2011, Resolve Falter as Global Prospects Weaken: The 9th GTA Report (London: Center for Economic Policy Research).

Gawande, Kishore, Bernard Hoekman, and Yue Cui, 2011, "Determinants of Trade Policy Responses to the 2008 Financial Crisis," Policy Research Working Paper 5862 (Washington: World Bank).

Henn, Christian, and Brad McDonald, 2011, "Protectionist Responses to the Crisis: Damage Observed in Product-Level Trade," IMF Working Paper 11/139 (Washington: International Monetary Fund).

Kee, Hiau Looi, Cristina Neagu, and Alessandro Nicita, 2010, "Is protectionism on the rise? Assessing National Trade Policies during the Crisis of 2008," Policy Research Working Paper 5274 (Washington: World Bank).

World Trade Organization (WTO), 2011, Report on G-20 Trade Measures (Geneva).

الأوروبي والولايات المتحدة. ولكن هناك مناطق أخرى – في أنحاء أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء – أقل اندماجاً بكثير في سلاسل القيمة المضافة الدولية، ومن ثم قد تدعم حكوماتها استخدام أدوات السياسة التجارية لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.

أفاق معتمة

تلوح في أفق السياسة التجارية غماتان. أولاهما هي تزايد استخدام تدابير حماية أنشطة الصناعات التحويلية في بلدان مثل البرازيل الأقل اندماجاً في سلاسل القيمة المضافة العالمية والتي سجلت ارتفاعاً في أسعار الصرف الحقيقية. والثانية هي الانتشار المتزايد لتدابير فرض قيود على تصدير المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية – مما يسبب الضرر للشركاء التجاريين. وغالباً ما تستخدم الحكومات في كلتا الحالتين تدابير غير جمركية – مثل الدعم، أو حظر الصادرات والواردات، وسياسات المشتريات العامة التمييزية، وفرض مزيد من شروط الترخيص أو تفتيش المنتجات – وهي بوجه عام أقل شفافية من التعريفات الجمركية وغالباً ما تسفر عن تشوهات أكبر.

وتشير بيانات منظمة التجارة العالمية ومرصد التجارة العالمية إلى أن أقل قليلاً من نصف التدابير غير الجمركية التي فرضت منذ ٢٠٠٨ هي تدابير كمية. وفرض حوالي الثلث على الصادرات (منظمة التجارة العالمية 2011, WTO). وتهدف هذه التدابير عموماً إلى تخفيض الأسعار المحلية لصالح قطاع الأسر (في حالة المنتجات الغذائية) والصناعات المحلية التي تجهز المواد. وفرضت الصين، على سبيل المثال، قيوداً على تصدير بعض المعادن والمواد الخام.

وإزداد عدد تدابير "اشترى المنتج الوطني" كثيراً في ٢٠١١ (منها حوافز المحتوى المحلي والتفضيلات الوطنية). وخاصة على مستوى الأسواق الصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين. فعلى سبيل المثال، حددت روسيا حصص الواردات وفرضت شروط المحتوى المحلي على بنود الغذاء والسيارات. ورفعت البرازيل الضرائب على المركبات التي يقل المحتوى المحلي فيها عن ٦٥٪ ولا يكون منشؤها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي "ميكروسور" (السوق المشتركة بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي). كذلك أعادت البرازيل التفاوض في الفترة الأخيرة بشأن عقد اتفاق تجاري مع المكسيك لفرض حصة على قيمة صادرات السيارات المسموح بها إلى البرازيل لمدة ثلاث سنوات وأشارت إلى أنها ربما ترفع التعريفات الجمركية على منتجات مختارة.

تخفيض الديون

ستين كلايسنز

العمومية للمؤسسات المالية وقطاع الأسر والحكومات في الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات الأصول والديون التي يمكن الاستمرار في تحملها. ومن المسائل الخلافية اليوم أسباب الصعوبة البالغة في تخفيض التمويل بالديون، وما يمكن أن تقدمه الحكومات من مساعدة، ومدى ما أحرزه العالم في تخفيض الديون، و تحديد السياسات الأفضل للمستقبل.

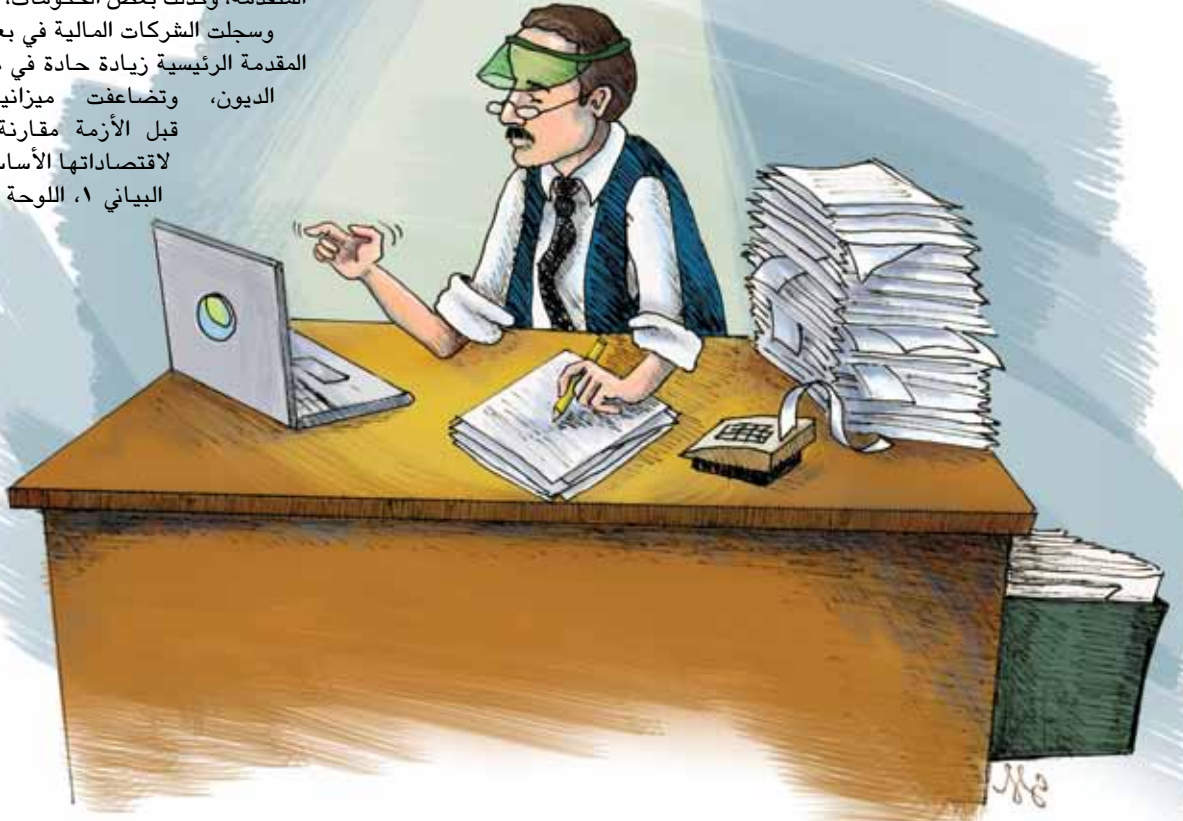
جذور الأزمة

تنشأ معظم الأزمات المالية من الاقتراض الزائد. وتختلف الأطراف التي تُقدم على الاقتراض المفرط من أزمة إلى أخرى. ففي الماضي، كانت الحكومات أو الشركات هي التي تقترض في الغالب بصورة مفرطة. فقبل وقوع الأزمة الأخيرة، كان اقتراض المؤسسات المالية وقطاع الأسر في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك بعض الحكومات، أكثر مما ينبغي. وسجلت الشركات المالية في بعض الاقتصادات المقدمة الرئيسية زيادة حادة في مستويات ارتفاع الديون، وتضاعفت ميزانياتها العمومية قبل الأزمة مقارنة بالحجم الكلي لاقتصاداتها الأساسية (راجع الرسم البياني ١، اللوحة العليا). وارتفعت

عادة ما يكون هبوط الجبل أسهل من صعوده. ولكن يبدو أن النظام المالي يعمل على نحو مغاير لقانون الجاذبية. فقد ثبت أن تخفيض مستوى المديونية، أي «الحد من التمويل بالديون»، يتطلب بذل جهد أكبر بكثير من صعود جبل الديون. ولذلك فإن حالات الركود الناتجة عن الخلل في الميزانيات العمومية، كتلك التي عانى منها كثير من الاقتصادات المتقدمة مؤخراً، أسوأ بكثير من حالات الركود التي لا تنوء الميزانيات العمومية فيها بأعباء ديون لا يمكن الاستمرار في تحملها (راجع المقال بعنوان «تتبع مسار التعافي العالمي» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»).

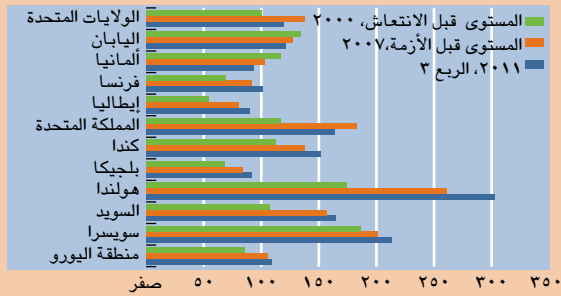
وسوف يستمر تأخر التعافي من أسوأ هبوط اقتصادي يشهده العالم منذ «الكساد الكبير» في ثلاثينات القرن الماضي إلى أن تعود الميزانيات

سيظل التعافي الاقتصادي متوقفاً في كثير من الاقتصادات المتقدمة إلى أن يتم إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية لقطاع الأسر والمؤسسات المالية



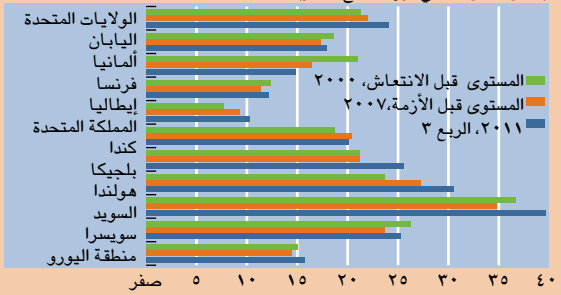
الرسم البياني ٢ ضائقة المستهلكين

سجل قطاع الأسر ارتفاعا كبيرا في الدين مقارنة بدخله المتاح، مدفوعا بالاقتراض لأغراض السكن والاستهلاك.
(مديونية قطاع الأسر % من الدخل المتاح)



ولكن نتيجة لانتعاش أسعار المساكن والأسهم، ظل صافي ثروة الأسر عاليا حتى وقوع الأزمة حينما هبطت الأسعار، وانخفض صافي الثروة، وارتفع الدين.

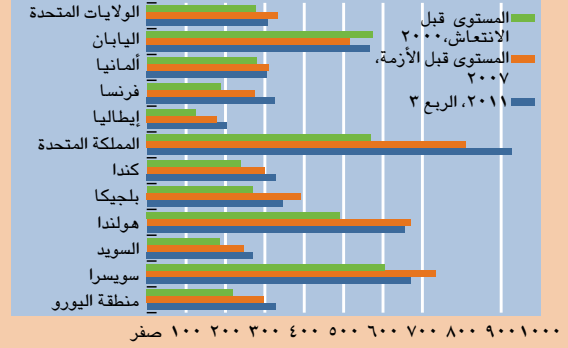
(الدين % من صافي ثروة قطاع الأسر)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: لا تتوافر بيانات نسبة الدين إلى صافي الثروة في حالة بلجيكا.

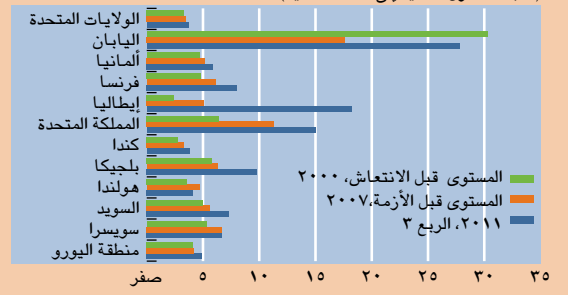
الرسم البياني ١ تراكم الدين

سجل الدين ارتفاعا حادا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في سجلات المؤسسات المالية في كثير من الاقتصادات المتقدمة.
(الدين % من إجمالي الناتج المحلي للبلد الأم)



كذلك سجل التمويل بالديون (نسبة الأصول المالية إلى حصة الملكية) ارتفاعا حادا.

(نسبة الأصول المالية إلى حصة الملكية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

غالبا ما يجري تخفيض التمويل بالديون بين أولئك الأكثر ميلا إلى الاستهلاك الأمر الذي يُحدث تأثيرا غير متكافئ على الطلب الكلي. وعلى العكس من بعض الأزمات السابقة، لم يشهد التمويل بالديون (نسبة الدين إلى حصة الملكية) في قطاع الشركات غير المالية ارتفاعا كبيرا، بل تراجع في بعض البلدان مقارنة بفترات سابقة (الرسم البياني ٣). واحتفظت الشركات عموما بميزانيات عمومية متحفظة، وقامت في الغالب بالفعل برفع مراكزها النقدية، مما أدى إلى تراجع صافي ديونها - الخصوم ناقص الأصول المالية.

ما الصعوبة في تخفيض التمويل بالديون؟

عندما وقعت الأزمة وتراجعت أسعار الأصول، انخفض صافي الثروة بصورة حادة. واضطرت الأسر والمؤسسات المالية إلى تخفيض مستوى مديونيتها. وكان هذا المسار الهبوطي أصعب من عملية الصعود لأنه يستغرق وقتا في عملية تخفيض الديون وليس كل شخص يستطيع أو ينبغي له أن يفعل ذلك في نفس الوقت.

ويحيد قطاع الأسر من وجهة نظره أن تستغرق عملية تخفيض التمويل بالديون وقتا أطول. فقد تقضى الأسرة سنوات عديدة لادخار قدر كاف من المال تسدده كدفعة مقدمة في شراء أول سكن لها. ولكن عند امتلاكها للمسكن يمكنها أن تقترض أضعاف دخلها. وفي أوقات اليسر، يمكن أن تحقق الأسر منفعة من ارتفاع أسعار المساكن وترى

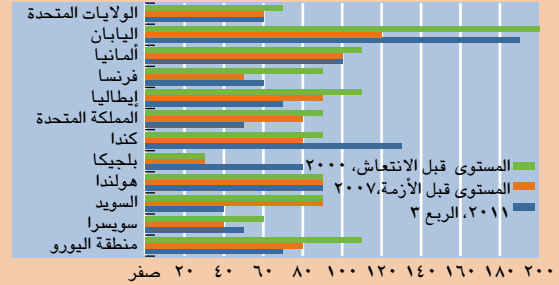
نسبة المديونية إلى حصص الملكية (التمويل بالديون) في المؤسسات المالية بصورة حادة في كثير من الأحيان (راجع الرسم البياني ١، اللوحة السفلى). ومن الأمثلة الجديرة بالذكر بعض بنوك الاستثمار الأمريكية الكبرى والبنوك الأوروبية الشاملة التي سجلت ارتفاعا في التمويل بالديون بلغ ٣٠ مرة ضعف حصص الملكية، وذلك أعلى بكثير من النسبة التي بلغت في الفترات السابقة.

وسجل قطاع الأسر كذلك معدلات ارتفاع كبيرة في الديون، مدفوعة في الغالب بالاقتراض لأغراض السكن والاستهلاك. ويتضح من الرسم البياني ٢ (اللوحة العليا) أن كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا شهدت ارتفاعا حادا في نسب الدين إلى الدخل المتاح في قطاع الأسر خلال السنوات السابقة على الأزمة. ولكن نظرا للطفرات المتزامنة في أسعار كل من المساكن والأسهم، لم تُترجم هذه القروض إلى زيادات في التمويل بالديون تقاس في الميزانيات العمومية المجمعة؛ وظلت مديونية قطاع الأسر ثابتة إلى حد كبير كنسبة من الأصول التي تحتفظ بها (الرسم البياني ٢، اللوحة السفلى). ولكن هذا المقياس الذي كان يبدو مباشرا حجب وراءه انكشاف قطاع الأسر بصورة متزايدة لمخاطر الهبوط الحاد في أسعار الأصول، لا سيما أسعار المساكن. وتجدر الإشارة إلى أنه كان يحجب وراءه أيضا اتساع توزيع الانكشاف على مستوى قطاع الأسر. وبينما يميل أصحاب مراكز الأصول الموجبة إلى الادخار الصافي، وأصحاب مراكز الأصول السالبة إلى الإنفاق بقدر أكبر نسبيا،

قيود الشركات

على العكس من الأزمات السابقة، لم تتجه الشركات غير المالية إلى رفع نسب الدين إلى حصة الملكية، واحتفظت عموماً بميزانيات عمومية متحفظة.

(الدين % من حصة الملكية في الشركات غير المالية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

حدة الانكماش. وقد تراجع استهلاك قطاع الأسر بصفة خاصة في الاقتصادات عالية المديونية بأكثر من أربعة أضعاف المقدار الذي يمكن عزوه ببساطة إلى تأثير انخفاض أسعار المساكن على الثروة. ولم تكن زيادة الانكماش مدفوعة بمجرد وقوع أزمات مالية. فالعلاقة بين مديونية قطاع الأسر وانكماش الاستهلاك تصدق أيضاً على الاقتصادات التي لم تمر بأزمة مصرفية في فترة قريبة من كساد سوق المساكن.

ومن الصعب أيضاً تخفيض التمويل بالديون في حالة المؤسسات المالية، كما أن تخفيضها للديون يمكن أن يسفر عن آثار اقتصادية كلية مساوية لما ينتج عن تخفيض الديون في قطاع الأسر أو ربما أسوأ. وقد تضطر البنوك إلى استعادة سلامة ميزانياتها العمومية في ظل ارتفاع القروض المتعثرة، أو انخفاض قيمة الأوراق المالية في الحوافز المصرفية (الذي يؤدي إلى تدهور مركز نسبة الدين إلى حصة الملكية في البنوك)، أو تشديد القواعد التنظيمية بعد وقوع أزمة مالية. وبرغم ذلك يمكن أن تدخر البنوك قليلاً، شأنها في ذلك شأن قطاع الأسر، فيما عدا من خلال تخفيض توزيعات الأرباح وتعديل الرواتب. فيمكنها إصلاح الخلل في ميزانياتها العمومية عن طريق تعبئة أسهم رأس المال، ولكنها غالباً ما تحجم عن ذلك، فجمع رأس المال بسرعة يمكن أن يكون مكلفاً.

وبدلاً من ذلك، تتجه البنوك في الغالب إلى إصلاح ميزانياتها العمومية بتقليص الأصول الخطرة - أي تخفيض القروض الجديدة. ولكن هذه الاستجابة تضر الاقتصاد الحقيقي لأنها تقلص فرص توافر التمويل الخارجي. وإذا انصرف القطاع المالي عن تقديم تمويل جديد، قد تنشأ ضائقة ائتمانية تضطر قطاع الأسر والشركات إلى تخفيض التمويل بالديون، مما يؤدي بدوره إلى إضعاف الاستثمار والاستهلاك. وقد تنشأ عن ذلك حلقة مفرغة يتعاقب فيها تراجع الناتج الكلي والنشاط، وهبوط الدخل، وسوء أوضاع القروض، وانخفاض أسعار الأسهم، ثم يعقبها الاضطرار إلى زيادة تخفيض التمويل بالديون.

هل في وسع الحكومات إنعاش التباطؤ الاقتصادي؟

هناك حالات كثيرة عبر التاريخ أفضت فيها الزيادة الكبيرة في التمويل بالديون في القطاع الخاص إلى وقوع أزمة مالية - مثلما حدث في البلدان الاسكندنافية وبلدان شرق آسيا في تسعينات القرن الماضي. وأوضحت الأبحاث أن الأزمات المالية من هذا النوع تتبعها فترات طويلة من الركود العميق تصل فيها المؤشرات الحاسمة مثل البطالة وأسعار المساكن إلى نقطة القاع في وقت أطول بكثير مما تستغرقه فترة الركود العادي. ومع ذلك ففي بعض الحالات، كان التعافي يأتي سريعاً بفضل قدرة الحكومات على الاستعاضة عن المشتريات العامة بالشراء من القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، عندما وقعت أزمة كبيرة في مطلع تسعينات القرن الماضي، اتجه المقرضون أصحاب الديون المفرطة في القطاع الخاص في السويد إلى تخفيض التزاماتهم بالحد من الإنفاق. أما الحكومة السويدية التي كان وضعها الائتماني أفضل من القطاع الخاص، فقد عمدت إلى زيادة نفقاتها، وسجلت عجزاً كبيراً في المالية العامة. وفي نفس الوقت، قامت الحكومة على الفور بإعادة هيكلة النظام المالي، ولجأت البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة. وبفضل تعديل سعر الصرف، أمكن وقف انهيار النشاط، وتحقق التعافي الاقتصادي ومن ثم استطاعت الحكومة أن تبدأ في تخفيض ديونها. ولكن لسوء الحظ، فهذا المسار غير متاح أمام كثير من الاقتصادات المتقدمة اليوم بنفس السهولة التي كان عليها في تسعينات القرن الماضي. فمستويات الدين العام كانت مرتفعة بالفعل قبل وقوع الأزمة المالية، بينما يلوح كثير من الخصوم الأخرى في الأفق - ومنها معاشات التقاعد وخدمات الرعاية الطبية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وكانت حالات الركود تسفر عن عجز كبير في المالية العامة، وذلك بصفة أساسية بسبب بطء النشاط الاقتصادي وزيادة ارتفاع النفقات، مما يرجع جزئياً إلى إعادة رسملة البنوك عندما أعقدت

زيادة أكثر حدة في صافي الثروة. ولكن تراجع أسعار المساكن يمكن أن يؤدي إلى تجاوز القرض لقيمة المنزل، فيمحو صافي الثروة. وتتفاقم المشكلات إذا أضفنا مشكلات البطالة وتراجع الدخل - التي تواجه كثيراً من الأسر المعيشية في الاقتصادات المتقدمة اليوم. وبالفعل، عندما أخذت أسعار المساكن تتراجع بدءاً من عام ٢٠٠٧، إيداناً بوقوع الأزمة المالية العالمية، انكسرت ثروات كثير من الأسر بالنسبة إلى ديونها. وفي ظل انخفاض الدخل وارتفاع البطالة، يواجه كثيرون صعوبة في سداد مدفوعات قروضهم العقارية والتزاماتهم المالية الأخرى رغم انخفاض أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات قياسية.

وعندما تواجه الأسر هذه الظروف، يجب أن تزيد من مدخراتها كي تستعيد صافي ثروتها. ولكن قدرتها على تنفيذ ذلك بسرعة تتسم بال محدودية. فإذا كان بناء الدفعة المقدمة قد استغرق بعض الوقت، سينطبق ذلك أيضاً على إعادة بناء صافي ثروتها. وفي حالة الأسر التي اضطرت للتوقف عن السداد، إعادة هيكلة الديون مع مقرضها يمكن أن تستغرق عاماً أو أكثر. وإضافة إلى ذلك، فهي في حاجة إلى فترة زمنية لكي تستعيد جدارتها الائتمانية - حتى تتمكن من إعادة التمويل بشروط أكثر جاذبية - بينما يمكن أن تستغرق عملية تخفيض التمويل بالديون كل سنوات حتى تتخذ مسارها العادي.

هذا فيما يتعلق بالاقتصاد الجزئي. أما على المستوى الإجمالي أو الاقتصادي الكلي، فالقصة أشد تعقيداً. فحينما يقلص الجميع الإنفاق في آن واحد تكون النتيجة الكلية أسوأ. فإذا بدأ عدد كبير من الأسر يرفع فجأة مقدار ما يدخر بقدر أكبر كثيراً، سيسجل الطلب الكلي هبوطاً كبيراً، فيتراجع الناتج مؤدياً إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الدخل - ويضطر مزيد من الأسر إلى الحد من التمويل بالديون. وإذا حاول عدد كبير من الأسر أن يبيع مساكنه لاستعادة السيولة، فإن أسعار المساكن سوف تشهد مزيداً من الانخفاض، فتزداد حالات عدم السداد وغلق الرهن، ويزداد تشديد شروط الائتمان للمقرضين الآخرين. ويطلق خبراء الاقتصاد على هذه الحالة حلقات التأثير السلبي المرتد، لأنها تقضي إلى البيع البخس الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار المساكن إلى مستويات أدنى من قيمها التوازنية.

ويؤكد لنا التاريخ أن تخفيض التمويل بالديون عملية بطيئة. ففي الاقتصادات المتقدمة على مدار العقود الثلاث الماضية كانت فترات كساد وركود قطاع المساكن في الغالب أشد وأطول إذا كانت مسبقة بارتفاعات أكبر في مديونية قطاع الأسر (صندوق النقد الدولي، IMF، 2012). وعلى وجه التحديد، يبدو أن مزيج انخفاض أسعار المساكن، وارتفاع التمويل بالديون في الفترة السابقة على الركود يسفران

وبينما لم تتجه الشركات غير المالية في معظم البلدان إلى زيادة التمويل بالديون، لا يزال القطاع غير المالي في بعضها - لا سيما اليابان وكندا - مثقلا بالديون.

السياسات يمكن أن تُحدِث فرقا

سوف يستغرق إصلاح الميزانيات العمومية وقتا طويلا. وبالرغم من تقدم القطاع الخاص في عملية الإصلاح، فلا يزال أمامه شوط كبير للانتهاج منها. ويواجه كثير من الحكومات مشكلات كبيرة في المالية العامة إلى حد لا يمكنها من سد فجوة الطلب الناجمة عن تخفيض التمويل بالديون. ومع ذلك، ففي بعض الجوانب يكون هذا التقدم البطيء محمودا.

الحكومات الأموال على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لكي تظل عاملة. ونتيجة لذلك، أصبحت الجدارة الائتمانية لكثير من البلدان الآن موضع شك، ولا يستطيع كثير من الحكومات زيادة الإنفاق بسهولة لحماية الاقتصاد من تقلص الإنفاق الاضطراري في القطاع الخاص. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة على البلدان على هامش منطقة اليورو التي اضطرت حكوماتها إلى اللجوء إلى التقليل.

ومع هذا، يمكن أن تضطلع الحكومات بأدوار مهمة. ويمكن الاعتماد في ذلك على برامج إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر كالتالي طبقت في الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن الماضي ويتم تطبيقها في أيسلندا اليوم. فتحمّل الحكومة الأمريكية حوالي واحد من كل خمسة قروض عقارية، ومددت آجال الاستحقاق وخفضت أسعار الفائدة، وشطبّت أصل الدين في عدد من الحالات، مما أدى بالتالي إلى تخفيض أعباء



نجحت الولايات المتحدة وألمانيا دون سواهما في تخفيض نسبة المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي في القطاع المالي.

وكما ذكر آنفا، فالسرعة الكبيرة في تخفيض التمويل بالديون، وخاصة من جانب المؤسسات المالية، يمكن أن تسفر عن تدهور الأداء الاقتصادي ككل بسبب تخفيض الطلب الكلي وتقليل النشاط الاقتصادي. وتبشر البوادر في بعض البلدان بأن الإصلاح الجاري لا يسفر عن عواقب اقتصادية كلية سلبية. أما التحدي الذي يواجه جميع البلدان فهو إصلاح الميزانيات العمومية بوتيرة ملائمة، فلا تكون مفرطة في السرعة ولا في البطء.

وتستطيع السياسات أن تُحدِث فرقا. أما التوصيات المعتادة بشأن تخفيض نسب التمويل بالديون على نحو منظم على مستوى العالم فتشمل العناصر التالية:

- يجب أن يتوخى صناع السياسات العناية في التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية الكلية والهيكلية لضمان وصول النظام المالي إلى وضع موات يسمح له بدعم الاقتصاد.
- من الضرورة بمكان إحراز مزيد من التقدم في إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها مع الاستعانة بدعم رسمي إذا لزم الأمر، كعنصر مكمل لعمليات زيادة رؤوس الأموال ومخصصات خسائر القروض الجارية في البنوك (راجع المقال بعنوان "إصلاح عيوب النظام"، في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). وينبغي أن تضمن السلطات فرض البنوك لقيود ملائمة على مدفوعات توزيع الأرباح والمكافآت للحفاظ على رأس المال الوقائي الذي يمكنه استيعاب الخسائر.
- يجب أن تصل أعباء الديون العقارية في قطاع الأسر لدى بعض البلدان إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها من خلال برامج تسهل تخفيض قيمة أصل الدين.
- يجب رسم الطريق نحو التقشف المالي في كثير من البلدان لضمان الملاءة أو استعادتها في نظر الأسواق المالية، ولكن مسار تخفيض الديون لا ينبغي أن يعرقل التعافي على المدى القصير.
- يجب على صناع السياسات تنسيق أنشطتهم لمنع انتشار تداعيات معاكسة، ويجب أن يتجنبوا الإفراط في تفضيل أنظمتهم الاقتصادية والمالية. ■

سداد الديون وتقليل عدد حالات عدم السداد وغلغ الرهن في قطاع الأسر. ومن شأن هذه السياسات أن تساعد على منع الدورات الداعمة لذاتها التي يتعاقب فيها توقف الأسر عن سداد الديون، وزيادة تراجع أسعار المسكن، وزيادة انكماش الناتج.

أين نحن اليوم؟

يختلف مقدار التقدم نحو تخفيض التمويل بالديون الآن باختلاف قطاعات الاقتصاد المحددة واختلاف البلدان. وتعرض الرسوم البيانية ١ و ٢ و ٣ أيضا لمحة سريعة عن وضع المديونية في قطاع الأسر والقطاع المالي وقطاع الشركات في الربع الثالث من عام ٢٠١١. وتُعدّ مقارنة بسيطة بين مستويات الدين ونسب التمويل بالديون الحالية والسابقة على الانتعاش (عام ٢٠٠٠)، يتبين من خلالها أن أمام قطاع الأسر طريقا طويلا لإصلاح الخلل في ميزانياته العمومية. كذلك يتعين على القطاع المالي تخفيض نسبة ديونه إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبه خصومه إلى حصة الملكية بقدر كبير. أما وضع قطاع الشركات فهو أفضل بوجه عام.

وفي إطار هذه العملية، حقق بعض البلدان تقدما محدودا مقارنة بغيره. فتراجعت في ألمانيا بالفعل نسبة المديونية إلى الدخل في قطاع الأسر. وفي الولايات المتحدة، انخفضت النسبة أيضا من مستوى الذروة، وإن كان ذلك راجع في الأساس إلى حالات التوقف عن السداد التي أدت إلى محو الديون. وفي المملكة المتحدة، انخفضت نسبة المديونية إلى الدخل في قطاع الأسر إلى حد ما منذ وقوع الأزمة، وإن كان مستواها لا يزال مرتفعا. وبرغم هذا، لم ترتد مديونية قطاع الأسر في معظم البلدان الأخرى حتى الآن إلى مستواها قبل الأزمة ولم تتوقف عن الارتفاع بعد. فعلى سبيل المثال، لا يزال التمويل بالديون في قطاع الأسر أخذا في الارتفاع في فرنسا وهولندا، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى انخفاض أسعار المساكن.

وبوجه عام، حققت القطاعات المالية تقدما أقل في تخفيض التمويل بالديون. وبينما نجحت الولايات المتحدة وألمانيا في تخفيض نسبة المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي في القطاع المالي، لم ترتد هذه النسبة بعد إلى مستوياتها قبل الأزمة. أما في بلدان مثل كندا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، لم يُقدّم القطاع المالي على تخفيض التمويل بالديون بعد، ولا يزال هناك ارتفاع كبير في نسبة المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي أو نسبة المديونية إلى حصة الملكية أو في كليهما.

ستين كلايسنز، مدير مساعد في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2012, "Dealing with Household Debt," World Economic Outlook, Chapter 3 (Washington, April).

المتفرجون وقت الانهيار

الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل اجتازت مرحلة الركود العالمي بنجاح. فهل تكتب لها النجاة إذا واجهت صدمات أخرى؟

ثروت جهان، وبراء ماكدونالد

فانخفض الطلب على صادراتها، وازدادت أسواق الصرف الأجنبي تقلبا، وتشدت أوضاع تمويل التجارة وأشكال الائتمان الأخرى، وتباطأت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك ألقت أجواء العتمة وعدم اليقين في العالم بظلالها على الاستثمار المحلي. وجاء ذلك كله في أعقاب طفرة أسعار الغذاء والوقود في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، التي بدأت تُصَف الموازن التجارية ومراكز الاحتياطيات الرسمية واقتضت زيادة الإنفاق الاجتماعي - إلا في البلدان المصدرة للسلع الأولية.

واختلف التعافي نتيجة انتهاج سياسات أقوى قبل الأزمة. وبفضل بلوغ التضخم مستويات منخفضة أو معتدلة، وتوافر مستويات مريحة من الاحتياطيات الدولية، وقوة حسابات المالية العامة، وانخفاض المديونية، توافرت «مساحة للتصرف من خلال السياسات» والتي احتاج إليها كثير من البلدان لانتهاج سياسات فعالة في التصدي للركود.

وبرغم إقدام السلطات النقدية في كثير من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل بداية على تشديد السياسات بغرض تعزيز الثقة واحتواء تأثير الأزمة المالية، حيث أصبحت مخاطر انتقال تداعيات الأزمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي أكثر وضوحا، قامت البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة وسمحت بقدر أكبر من مرونة أسعار الصرف. وقام نحو ثلاثة أرباع الأسواق الصاعدة وأكثر من نصف البلدان منخفضة الدخل في ٢٠٠٩ بتيسير أوضاعها النقدية والمالية.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات

منخفضة الدخل أداء اقتصاديا قويا غير مسبق في الفترة السابقة على الأزمة المالية العالمية. واختلقت التجارب باختلاف البلدان، لكن في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي، المعدل لاستبعاد أثر التضخم، في مجموعتي البلدان بين ٧٪ و ٨٪ في المتوسط - أي أعلى كثيرا من معدلات تسعينات القرن الماضي. ونجحت هذه الاقتصادات في تخفيض التضخم إلى مستوى الرقم الواحد. ويرجع جزء كبير من الفضل في تحقيق هذه الإنجازات الاقتصادية إلى الإصلاحات الهيكلية المستمرة التي زادت من القدرة التنافسية للاقتصادات وجعلتها أكثر صمودا، وإلى تحسين السياسات المالية والنقدية. وتُرجم هذا النمو الاقتصادي المستمر أيضا إلى انخفاض معدلات الفقر - وهو من أبرز غايات «الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة» التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سنوات مختلفة).

وبفضل قوة الوضع الاقتصادي في كثير من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، فقد كانت قادرة على اتخاذ خطوات في مواجهة الركود العالمي الذي بدأ في ٢٠٠٨ وحل مباشرة عقب الأزمة المالية التي اجتاحت الاقتصادات المتقدمة. وكان هؤلاء «المتفرجون الأبرياء»، إن جازت تسميتهم هكذا، قادرين على نفخ غبار الركود بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصادات المتقدمة. فضلا على ذلك، استفاد كثير منهم من التعافي السريع لأسعار السلع الأولية.

ولكن هل سيحقق هؤلاء المتفرجون نجاحا مماثلا في حالة هبوط النشاط الاقتصادي العالمي مجددا أو مواجهة صدمة اقتصادية خطيرة أخرى؟ ربما اعتمد هذا الأمر على مدى تأهبها.

الوقوع في المأزق

نشأت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الاقتصادات المتقدمة، غير أن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل وقعت أيضا في هذا المأزق، لبعث الوقت (راجع الرسم البياني ١، والجداول). فهبطت معدلات نموها بالرغم من أن تباطؤ النشاط الاقتصادي كان أقل وضوحا في البلدان منخفضة الدخل. وانتقلت الاضطرابات المصاحبة للأزمة العالمية إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل من خلال عدة قنوات رئيسية:

خط تجميع سيارات تاتا نانو في مدينة ساناند الهندية، والمعروفة بأنها «أرخص سيارة في العالم»

تشهد ارتدادا إيجابيا حادا. وبدأ تدفق رأس المال مجددا وارتفع معدل نمو الائتمان، وسجل كثير من الأسواق الصاعدة ارتفاعا كبيرا في الإنتاج الصناعي. وأصبح التضخم مصدرا للقلق المتزايد في الأسواق الصاعدة وبعض البلدان منخفضة الدخل لا سيما عندما بدأ التعافي يعطي دفعة لأسعار السلع الأولية في العالم. ولكن في عام ٢٠١١، بدأ انتشار تداعيات الاضطرابات المالية وتباطؤ النشاط الاقتصادي مرة أخرى إلى الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل - مما يؤكد أن قوة نموها وسرعة تطورها لا يزالان معتمدين على قوة نمو الاقتصادات المتقدمة، برغم ما يُشار إليه من احتمالات ضعف الاعتماد المتبادل بينها إلى حد ما (دراسة Canuto and Leipziger, 2012).

المخاطر والتدابير المُخَفِّفة

بالرغم من نجاح الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل في اجتياز الأزمة بنجاح، لا بد من التأهب للتصدي لمزيد من التقلب في الاقتصاد العالمي. ومنذ مطلع ٢٠١٢ يبدو أن منطقة اليورو ربما تدخل في ركود طفيف، وربما سجلت الاقتصادات المتقدمة الأخرى نموا ضعيفا ومضطربا. ومن شأن انتقال التداعيات المعاكسة من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة أن يسبب انخفاضا مستمرا في نمو الأسواق الصاعدة. أما المخاطر الأخرى التي تلوح في أفق العالم فتشمل صدمة معاكسة في عرض النفط أو تراجع احتمالات النمو على مستوى الأسواق الصاعدة ذاتها، مما سيؤثر أيضا

انتهاج سياسات أقوى قبل الأزمة كان وراء الفرق في التعافي

على البلدان منخفضة الدخل نتيجة لتزايد الروابط الاقتصادية بين مجموعتي البلدان. وربما سجل النمو في معظم البلدان منخفضة الدخل ارتدادا إيجابيا، إلا أنه لا يزال عرضة للمخاطر، وخاصة مخاطر تذبذب أسعار السلع الأولية وصددمات الأسعار العالمية الأخرى. ويجب على كل من الاقتصادات الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل اتباع سياسات حذرة تكفل قدرتها على الصمود.

والأمر الذي يكتسب أهمية كبيرة في حالة الاقتصادات الصاعدة هو التوجيه المطرد نحو الهبوط الهادئ مع تراجع النمو المحلي في خضم تقلب التدفقات الرأسمالية، والانتعاش الائتماني المحتمل، وإمكانية تدهور البيئة الخارجية. وتختلف الظروف بين هذه البلدان: فيمكن تيسير السياسة النقدية في تلك التي تشهد تضائل الضغوط التضخمية (مثل معظم بلدان أمريكا اللاتينية) لمعالجة مخاطر التطورات السلبية، ثم ينبغي تكميلها، إذا اقتضى الأمر، بتعزيز الرقابة المالية للوقاية من النشاط المحموم في قطاعات مثل العقارات. أما البلدان التي تسجل

وكان التغيير في أوضاع المالية العامة حادا بصفة خاصة، فوسع وسيط عجز المالية العامة على مستوى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل بنحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي (راجع الرسم البياني ٢). ويُعزى هذا الاتساع بدرجة كبيرة إلى آثار «أدوات التثبيت التلقائي» مثل تراجع الإيرادات (انخفاض الضرائب مع تراجع الناتج) ولو كانت مراكز المالية العامة أضعف ومستويات المديونية أعلى - مثلما كان الحال في الماضي - كان سيتعين على الحكومات إما زيادة الضرائب أو تخفيض النفقات - أو كليهما. وإضافة إلى السماح بعمل أدوات التثبيت التلقائي، تحركت الاقتصادات ذات الاحتياطات الوقائية الأعلى بفعالية من خلال زيادة الإنفاق.

رد فعل غير مسبوق

كان رد فعل سياسة المالية العامة غير مسبوق بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. فلم تدخل هذه البلدان في الأزمة من نفس مركز القوة على صعيد الاقتصاد الكلي مثلما كان الحال في الأسواق الصاعدة، ولكنها كانت في وضع أفضل بكثير مقارنة بوضعها أثناء الأزمات السابقة. وبلغت الاحتياطات الرسمية في متوسط البلدان منخفضة الدخل حوالي ضعف مستواها وقت بدء الأزمات السابقة. أما معدلات التضخم، وعجز المالية العامة، وعجز الحساب الجاري، ومستويات الدين الخارجي، فقد بلغت حوالي نصف ما كانت عليه عند بدء الأزمات السابقة (صندوق النقد الدولي، 2010a, IMF).

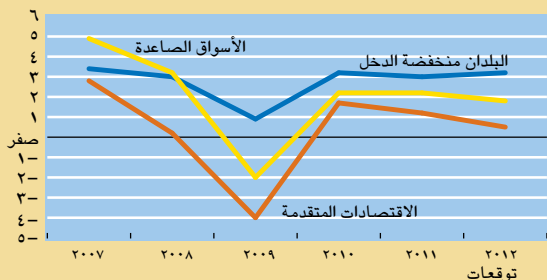
وخلال الأزمات السابقة، مثل أزمتي ١٩٨٢ و ١٩٩٠، اضطرت البلدان منخفضة الدخل إلى تخفيض العجز في المالية العامة. وفي ٢٠٠٩، قام متوسط البلدان منخفضة الدخل بزيادة عجز المالية العامة بمقدار ٢.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. وارتفع الإنفاق الحقيقي (المعدل لاستبعاد أثر التضخم) بنسبة ٧٪. واعتمدت هذه البلدان على مصادر محلية في تلبية أكثر من نصف احتياجات التمويل التي نتجت عن ارتفاع معدلات عجز المالية العامة؛ ومع هذا، تدخل صندوق النقد الدولي وجهات دائنة خارجية أخرى لتوفير مقدار كبير من التمويل بشروط ميسرة (بأسعار فائدة أقل من تلك السائدة في السوق) وأشكال تمويل أخرى.

وظهر تأثير أداء الاقتصادات المتقدمة على البلدان الأخرى مجددا في ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتعاضل تأثير السياسات المعاكسة للاتجاهات الدورية بفضل التعافي العالمي في ٢٠١٠، بينما كانت الأوضاع في معظم البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة بصفة خاصة

الرسم البياني ١

ضرر بالغ

كانت بلدان الأسواق الصاعدة أشد تضررا من البلدان منخفضة الدخل أثناء الأزمة العالمية نتيجة لروابطها الأوثق مع الاقتصادات المتقدمة. (التغير ٪ في نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي في بلد الوسيط)



المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، "تقرير الرصد العالمي"، إبريل ٢٠١٢.

اختلاف التأثير

عانى وسيط الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة من تراجع متشابه في الناتج وأسواق الأسهم أثناء الأزمة العالمية، ولكن الاختلاف كان أكبر بين الأسواق الصاعدة.

انتهيار الناتج	الأسواق الصاعدة	الاقتصادات المتقدمة
الوسيط	٤.٩-	٤.٥-
الرُّبِيع الخامس والعشرين	٨.٤-	٦.٦-
الرُّبِيع الخامس والسبعين	٢.٠-	٢.٩-
انتهيار أسواق الأسهم		
الوسيط	٥٧.١-	٥٥.٤-
الرُّبِيع الخامس والعشرين	٧٢.٠-	٦٤.١-
الرُّبِيع الخامس والسبعين	٤٥.٢-	٤٩.٠-

المصدر: صندوق النقد الدولي (2010b, IMF). ملحوظة: يُقاس انتهيار الناتج على أساس النسبة المئوية للتغير في إجمالي الناتج المحلي من القمة إلى القاع. ويُقاس انتهيار أسواق الأسهم على أساس النسبة المئوية للتغير في أسعار الأسهم المحلية من القمة إلى القاع.

عدم التوازن المستقر

محمد العريان



للفريقين غير قابلة للاستمرار، مع احتمال أن تسفر عن اضطرابات جسيمة في الاقتصاد العالمي.

تعاف بطيء

حتى الآن لم يتحقق للعالم التعافي السليم من الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨. فلا تزال الاقتصادات المتقدمة تواصل سعيها للتغلب على تباطؤ النمو، وعدم كفاية فرص العمل الجديدة، وتزايد التفاوت في الدخل والثروة. كذلك زادت المخاطر الجغرافية السياسية، ومنها المخاطر التي تدفع أسعار النفط نحو الارتفاع. ويدخل العديد من السياسيين الأمريكيين والأوروبيين في مجادلات عقيمة بدلا من السعي للتوصل إلى حلول تذلّل العقبات الهيكلية التي تقلل من فرص العمل المتاحة وتضعف النمو.

ولا تزال معدلات النشاط في الاقتصادات الصاعدة أسرع منها في الاقتصادات المتقدمة المقابلة، وإن كانت معدلات نموها أخذاً في التباطؤ. ومن العوامل التي تسهم في هذا الشأن المشكلات التي تعترض الاقتصادات المتقدمة، وإن كان هناك عامل آخر يتمثل في صعوبة تجاوز التحديات على مستوى السياسة بالنسبة لما يصفه الفائز بجائزة نوبل «مايكل سبنس» بخاصية «تحول البلدان متوسطة الدخل» - أي عندما ترتفع تكاليف الإنتاج في بلد ما إلى مستويات تزداد معها صعوبة تنافسه مع البلدان منخفضة الدخل بينما لا تسمح له قدراته المؤسسية بالدخول في مصاف الاقتصادات المتقدمة.

وفي هذا السيناريو الاقتصادي العالمي لم يستمر معدل التصحيحات في اختلالات الحسابات الجارية والتي بدأت بعد الأزمة المالية العالمية (راجع الرسم البياني ١)، وتبدو عناصر الاختلالات مماثلة لما كانت عليه قبل الأزمة بدرجة تبعث على القلق.

وقد أجريت هذه التصحيحات لأسباب سلبية وليست إيجابية. فقد جاءت نتيجة تأثير «الركود الكبير»، على الطلب في الاقتصادات المتقدمة، مع تراجع العجز التجاري في بلدان كالولايات المتحدة

الاختلالات العالمية

بعض الشيء في السنوات الأخيرة، مما يرجع أساسا لهبوط النشاط

الاقتصادي العالمي وليس لاتخاذ إجراءات مدروسة على صعيد السياسات. لكن الاختلالات لا تزال مرتفعة ارتفاعا مزمنا وتزايد احتمالات انخداد العالم بالدخول في حالة من السلبية الضارة، مثلما حدث قبل الأزمة المالية العالمية.

وكان هناك إقرار واسع النطاق بمثل هذه الاختلالات في الفترة التي سبقت «الركود الكبير» مباشرة إلا أنها لم تخضع لأي تصحيحات مستمرة على مستوى السياسات. وقد نظم صندوق النقد الدولي جلسات مشاورات ضمّت بلدانا تسجل عجوزات كبيرة ومستمرة في موازين مدفوعاتها، كالولايات المتحدة، وبلدانا تحقق فوائض كبيرة، كالصين وكبرى البلدان المنتجة للنفط. لكن هذه المشاورات لم تحقق نجاحا ملحوظا.

وفي نفس الوقت، وقع الكثيرون في مأزق الاستشهاد الخاطئ بعبارة «الأسباب الخاصة» في تبرير إمكانية استمرار الاختلالات التي تعد غير قابلة للاستمرار بالمقاييس التاريخية. وفي المقابل، انتهى الأمر بهذه الاختلالات إلى زيادة إشعال الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومرة أخرى تتزايد احتمالات إخفاق العالم في معالجة الاختلالات - ولا يقتصر السبب هذه المرة على التراخي وإنما لعدم قدرة الاقتصاديين وصناع السياسات على التقارب حول تحليل مشترك. وفي غياب التحليل المشترك تتعذر صياغة الاتفاقات الفعالة على مستوى السياسات والقدرة على خلق الشعور بالمسؤولية المشتركة على النحو الملائم بين اقتصادات العجز واقتصادات الفائض.

وسوف تأتي اللحظة في نهاية المطاف التي تكتشف فيها البلدان ذات العجز صعوبة استمرارها في الإنفاق الضخم الذي يفوق إيراداتها. وفي نفس الوقت، ستكتشف البلدان ذات الفائض أن استمرارها في تحقيق الفائض يضعف من احتمالات النمو في المستقبل. وسوف تصبح الاختلالات بالنسبة

تقلصت

استمرار الفوائض
والعجوزات
الكبيرة في موازين
المدفوعات تهدد
الرخاء الاقتصادي
والاستقرار المالي
العالمي على
المدى الطويل

جاءت الاعتبارات المحلية في مختلف البلدان أكثر أهمية من المخاوف العالمية. وانقضت تلك الأيام العظيمة التي شهدت تنسيق السياسات على المستوى الدولي والذي توجّهت اجتماعات مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والصاعدة في قمة لندن الناجحة في إبريل ٢٠٠٩ لتحل محلها اجتماعات غير مؤثرة. ولا يزال التقدم محدودا في تسوية الاختلالات العالمية بدعم من السياسات نظرا لأن «برنامج التقييم المتبادل» الذي طلبت مجموعة العشرين إلى صندوق النقد الدولي الإشراف عليه لا يزال في طور الإنشاء.

وغالبا ما تؤكد التفسيرات الأكاديمية وجود عوامل مختلفة وراء ظهور الاختلالات العالمية المستمرة وفشل معالجتها. ويترتب على ذلك تفاقم المشكلة التي تواجه صناعات السياسات الذين يعانون بالفعل من قصور الأدوات المتاحة وانخفاض مستوى المرونة بعد فترة امتدت، بشتى المعايير، بكثافة غير معتادة في استخدام التدابير المالية والنقدية للحيلولة دون حدوث الكساد العالمي.

ويذهب بعض الخبراء إلى أن الاختلالات العالمية كانت نتاج خيارات على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية. ويسلط آخرون الضوء على الدور الهيكلي للمدخرات الوطنية ومدى سهولة استثمار الوفورات عبر الحدود الوطنية. وهناك خبراء يرون أن الاختلالات ناجمة عن الهيكل المتهاك للنظام النقدي الدولي. وليس هناك تفسير واحد في جميع الكتابات المتخصصة يحظى بدرجة عالية من توافق الآراء يعزي هذا الأمر لفترات الارتباك وليس لفشل الدوائر الاقتصادية.

بينما ارتفعت البطالة إلى مستويات عالية ومستمرة على غير المعتاد. وقد انعكس مسار هذا التصحيح إلى حد ما في وقت لاحق مع بدء تعافي هذه الاقتصادات - ليس على خلفية من الإصلاحات المستمرة وإنما لأسباب يرجع جانب كبير منها لكميات السيولة الكبيرة التي ضختها البنوك المركزية فضلا على تراجع معدل ادخار الأسر بشكل نهائي.

ولا تزال الولايات المتحدة مسؤولة عن جانب كبير من العجز الأساسي - بواقع الثلث في الوقت الحالي مقابل النصف قبل الأزمة. ومن جهة أخرى، هناك خمسة بلدان فقط مسؤولة عن نصف الفائض العالمي، على غرار الأوضاع قبل الأزمة.

وقد استمر التدهور في أكثر الاختلالات الثنائية حساسية وتأثيرا على النظام المالي، أي اختلال الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة، حيث زاد الاختلال في الوقت الحالي عن المتوسط السائد في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وفي نفس الوقت، لا يزال الاختلال الرئيسي بين ألمانيا وبلدان أوروبا الهامشية هو أحد عوامل التعقيد في أزمة مديونية إقليمية تتسم أصلا بالتعقيد والإرباك.

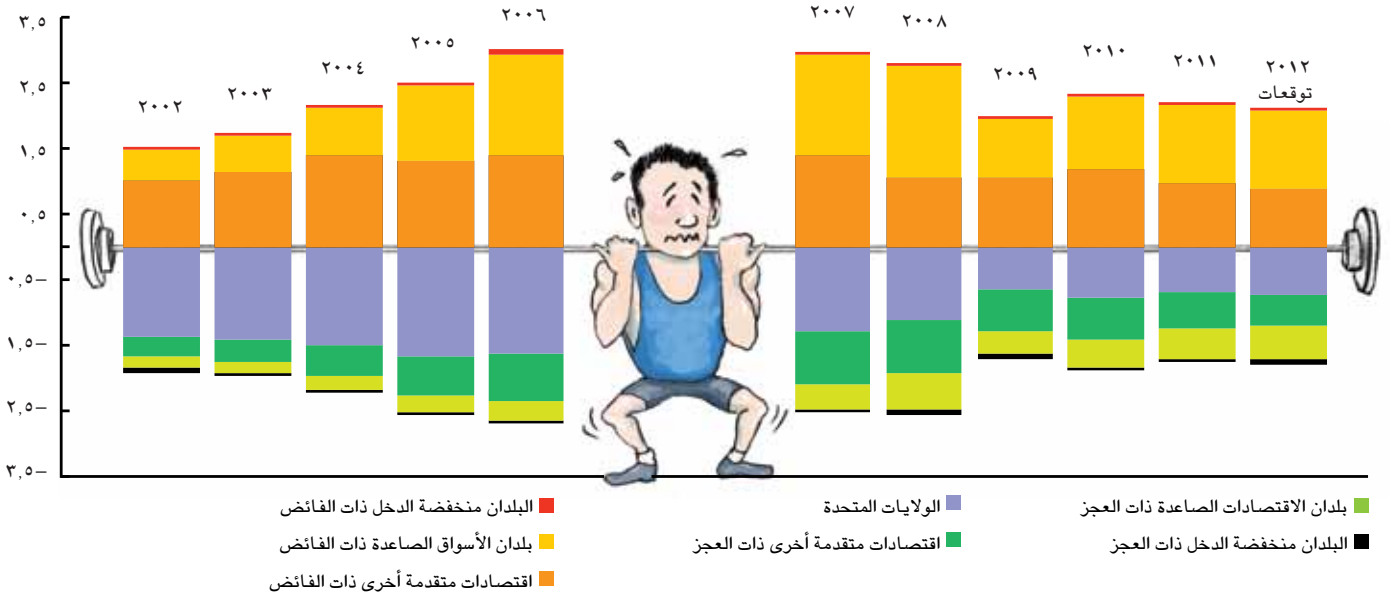
تفسير الاختلالات

اقترن استمرار الاختلالات بتفسيرات محدودة في مناقشات الدوائر الأكاديمية ذات الصلة وتتعلق بأسبابها ومغزاها وما يمكن عمله أو ينبغي تنفيذه لمعالجتها. وإن دل هذا على شيء، فهو يدل على زيادة تعارض آراء خبراء الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى.

وفي غياب التحليل المشترك لهذه الاختلالات، لن يكون مستغربا أن تأتي المبادرات المعنية بالسياسات مخيبة للأمل أيضا. فقد

استمرار الاختلالات

تقلص اختلالات موازين المدفوعات العالمية لم يستمر بعد «الركود الكبير» (اختلالات الحسابات الجارية العالمية، % من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٢٠١٢). ملحوظة: لا يشمل التفاوت الإحصائي العالمي

ويشير الخبراء الاقتصاديون أيضا إلى المخاطر المتزايدة من حروب العملة والسياسات الحمائية (أحد المخاوف التي أعرب عنها وزير المالية البرازيلي «غيدو مانتيجا» في العديد من المناسبات). وتنسم الاختلالات العالمية في الوضع الأمثل بأنها في حالة من «عدم التوازن المستقر». وربما تستمر كذلك لفترة. لكنها إذا ما استمرت، فإن الاقتصاد العالمي سيواصل مساره بعيدا عن التوازن المقترن بازدياد النمو العالمي، وتوفير فرص العمل على أساس قابل للاستمرار، وتحقيق السلامة المالية.

مسارن للتسوية

هناك طريقان لتسوية هذا التضارب المزمع - وغير القابل للاستمرار في نهاية المطاف - بالنسبة لحالة عدم التوازن المستقر على المدى المتوسط.

وهناك تسوية غير محبذة وهي التي تنطوي على انزلاق الاقتصادات المتقدمة مرة أخرى في نوبة من الركود، الأمر الذي قد يحدث نتيجة اندلاع أزمة مديونية أخرى في أوروبا، أو حدوث ارتفاع حاد آخر في سعر النفط من جراء الاضطرابات الجغرافية-السياسية، أو حدوث تطورات غير متوقعة في الأسواق نتيجة الرفع المالي الذي لا يزال مفرطا في مؤسسات وقطاعات سوقية معينة. ومن المؤكد أن التحركات على مستوى السياسة لمواجهة هذا الخطر ستكون أقل فعالية نظرا لتضخم الميزانيات العمومية للبنوك المركزية في الوقت الحالي في كبرى الاقتصادات المتقدمة بحيث تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بينما لا تزال معدلات العجز والمديونية مرتفعة.

أما التسوية الأفضل فهي التي يتوخى فيها صناعات السياسات اتخاذ إجراءات استباقية ووقائية. ومن المرجح أن يكون لهذه التسوية ثلاثة أوجه، وهي التصدي المتزامن لتحديات السياسة في كلا الأجلين القصير والطويل؛ وإجراء سلسلة من التصحيحات أثناء مسار التسوية كلما توافر المزيد من المعلومات عن هذه التغييرات على مستوى السياسة؛ وتحقيق درجة عالية من التنسيق على المستوى الدولي مع اضطلاع صندوق النقد الدولي بدور أكثر فعالية وحزما باعتباره قائدا لأوركسترا الاقتصاد العالمي، وغرفة لمقاصة المعلومات، وناصحا أمينا للبلدان الأعضاء.

وفي هذا السيناريو تستعيد الولايات المتحدة قدرتها على المنافسة وتحقيق النمو، وتقوم أوروبا بتنفيذ الإصلاحات التي جعلها اتحادا اقتصاديا أكثر صلابة وانسجاما، وتعمل الاقتصادات الصاعدة المؤثرة نظاميا على تشجيع مواطنيها من الطبقة المتوسطة المتنامية على الاستهلاك إلى جانب الإنتاج. ويتعين أن تتزامن كل هذه التطورات مما سيقضي قيام صندوق النقد الدولي بدور المنسق الفعال والموثوق.

ولا ينبغي أن نقلل من شأن النتائج الإيجابية المحتملة لمثل هذا التطور الشامل على مستوى السياسات. فبالإضافة إلى إزالة العقبات التي تسببت مرارا في إضعاف الاقتصاد العالمي وتعريضه للأزمات المالية، سوف تحظى مثل هذه التغييرات بالميزة الإضافية المتمثلة في اجتذاب رأس المال الخاص الذي لا يشارك حاليا في النشاط. ومن شأن مثل هذا التدفق الرأسمالي أن يوفر دعما إضافيا للاستثمار والإنتاج والتوظيف والتجارة وزيادة المساواة في توزيع الدخل.

وتتوقف رفاهية الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم على تعجيل المجتمع الدولي من معالجته لهذا التحدي الجسيم. ■

محمد العريان هو الرئيس التنفيذي والمسؤول المشارك لشؤون الاستثمار في شركة "بيمكو" للاستثمارات العالمية، التي تتعامل في أصول بقيمة ٨,١ تريليون دولار.

ويمر الاقتصاد العالمي اليوم بعمليات إعادة مواءمة عامة وهيكلية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مع تحول الهيمنة والديناميكية النسبية من الاقتصادات المتقدمة الأقدم إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتستمر عمليات إعادة المواءمة في فترة تنطوي على هبوط استثنائي في النشاط الاقتصادي ترتب عليه إجراء بعض التجارب على مستوى السياسات في الاقتصادات المتقدمة الساعية إلى نفض غبار الركود، الأمر الذي لم يكن ليخطر على البال منذ فترة ليست بالطويلة. وتأتي هذه التطورات أيضا لتفسر التقلبات العنيفة في الأسواق - حيث تتبدل توجهات المستثمرين بين تأييد خوض المخاطر والعزوف عنها.

الآفاق المتوقعة

في ظل هذه الظروف، فإن أفضل ما يمكن أن نتوقعه من الاقتصادات ذات الفائض والاقتصادات ذات العجز هو ترميم السياسات وليس اتخاذ مبادرات رئيسية ومستمرة معنية بها.

ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد الأمريكي التعافي تدريجيا لكنه لن يصل إلى تنفيذ مجموعة الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق النمو القوي والمستمر. وسوف تتركز المناقشات في أوروبا على الإصلاح، لكن المسائل التمويلية ستظل هي السائدة. أما في بلدان الأسواق الصاعدة، فسوف يحول التردد السائد بشأن البيئة العالمية التي تكتنفها أجواء

إن أفضل ما يمكن أن نتوقعه من الاقتصادات ذات الفائض والاقتصادات ذات العجز في الشهور المقبلة هو ترميم السياسات وليس اتخاذ مبادرات رئيسية ومستمرة معنية بها.

عدم اليقين دون القيام بأي محاولات لإعادة مواءمة السياسات من أجل تفضيل المستهلكين والمنتجين على حد سواء.

وما لم تحدث كارثة اقتصادية، لا يمكن تصور حدوث تغييرات كبيرة على المدى القصير في مستوى الاختلالات العالمية أو مكوناتها. وسيكون السيناريو الأساسي المرجح هو الذي تتكرر فيه نفس الأحداث في العالم.

لكن هذه الآفاق قصيرة المدى لا تبعث على الارتياح إلى حد كبير. ومما لا شك فيه أن المسألة التي لا يختلف بشأنها معظم خبراء المجتمع الأكاديمي هي مخاوفهم من احتمال أن تؤدي الاختلالات المستمرة إلى تعرض الاقتصاد العالمي لمخاطر التوقف المفاجئ في التدفقات الاستثمارية، مثلما حدث في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨. وفي ذلك الوقت توقف تدفق الموارد إلى الأسواق الصاعدة وبدأ السعي وراء الملاذات الآمنة مثل سندات الحكومة الأمريكية، وهو ما حدث مؤخرا في أوروبا.

أما أكثر الأمور إثارة للقلق فتتعلق بتشتيت العملة في أوروبا وتردي أوضاع التمويل في الولايات المتحدة. ويقضي هذان الحدثان بعيدا الاحتمال من «أحداث طرف المنحنى» وقوع اضطرابات كارثية، مع عدم وجود أي بلد في العالم تقريبا محصنا من آثار انتقال التداعيات.

السلع الأولية في فترة الرواج

كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على أسعار السلع الأولية أقل بكثير مما كان في فترات الركود السابقة. لكن الآفاق طويلة الأجل ازدادت قتامة.



توماس هلبلينغ

كان

رواج أسعار السلع الأولية بمثابة سمة بارزة خلال الطفرة الاقتصادية العالمية في الفترة من ٢٠٠٣ إلى منتصف ٢٠٠٨ (راجع الرسم البياني ١). ولدى وقوع الأزمة المالية العالمية ومع بداية فترة «الركود الكبير» هبطت الأسعار وباتت نهاية رواج السلع الأولية وشيكة. غير أن أسعار السلع الأولية شهدت ارتدادا إيجابيا في مراحل التعافي المبكرة، وبنهاية عام ٢٠١٠ كانت أسعار العديد من السلع الأولية قريبة من مستويات الذروة المسجلة قبل الأزمة أو تجاوزتها. ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في ٢٠١١ فقدت السلع الأولية بعض بريقها باستثناء النفط، الذي يتأثر سعره بزيادة المخاطر الجغرافية السياسية المحيطة بالعرض.

وربما يرجع ضعف الأسعار في الآونة الأخيرة ببساطة إلى الحالة المزرية التي وصل إليها الاقتصاد العالمي، لكنه يثير التساؤل أيضا عما إذا كان الوقت قد حان لإعادة تقييم آفاق أسواق السلع الأولية. لكن التوقعات السريعة ليست لها فائدة تذكر في هذا الشأن. وغالبا ما تفشل في استنتاج اتجاه تغيرات الأسعار ومدى استمرارها. وتتناول هذه المقالة تطورات أسواق السلع الأولية منذ وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء البحوث التي أجريت مؤخرا حول بدايات فترات رواج أسعار السلع الأولية، والتي تؤكد أن التفاعل بين صدمات العرض والطلب وانخفاض المخزون هو القوة الرئيسية وراء هذا الرواج (دراسة Carter and Smith, 2011). وتكمن الأهمية هنا فيما إذا كانت الأزمة المالية العالمية قد تسببت في تغيير هذه التفاعلات، وكيفية حدوث ذلك إذا صح الأمر.

عوامل الطلب

على جانب الطلب، كانت سرعة النمو الاقتصادي المستمرة وغير المتوقعة في الاقتصادات الصاعدة والنامية من بين القوى الرئيسية وراء رواج أسعار السلع الأولية في أوائل الألفينات. وقد أدى تسارع النمو في الاقتصادات الأكثر اعتمادا عموما على السلع الأولية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة إلى زيادة الطلب العالمي على السلع الأولية مع انخفاضه في الاقتصادات المتقدمة. وقد زاد متوسط نمو الطلب العالمي على السلع الأولية بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي مقارنة بفترة الثمانينات أو التسعينات.

ولم تؤثر الأزمة المالية العالمية و«الركود الكبير» إلا بقدر ضئيل على أداء النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية، التي سرعان ما تعافت ليعود إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والنشاط الصناعي فيها إلى المستويات الاتجاهية السائدة قبل الأزمة بينما تراجع هذا الأداء في الاقتصادات المتقدمة. وقد عجلت السياسات التنشيطية على مستوى الاقتصاد الكلي من حدوث التعافي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وخاصة في الصين، حيث عززت السياسات التنشيطية القوية من الاستثمارات كثيفة الاعتماد على السلع الأولية، الأمر الذي حفز التعافي بدرجة كبيرة في أسواق السلع الأولية. وكانت قوة التعافي في الأسواق الصاعدة وراء سرعة عودة الطلب على السلع الأولية في منتصف ٢٠٠٩.

وعلى سبيل المثال، نجد أن الطلب العالمي على المعادن الأساسية في الربع الأول من ٢٠١٠ قد تجاوز مستويات الذروة في فترة ما قبل الأزمة (الرسم البياني ٢). وبالمثل، زاد الطلب العالمي على النفط بنحو ٣,٢٥٪ في عام ٢٠١٠، بنسبة قاربت ذروة نمو الطلب في عام ٢٠٠٤. وتشير هذه التطورات إلى أن الأزمة المالية العالمية لم تحدث تغييرا جذريا في شكل الطلب في أسواق السلع الأولية. فلا يزال نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية عند المستويات التي يزداد عندها الطلب على السلع الأولية لدى ازدياد الدخل. وفي هذه البلدان نجد أن الطلب تحركه العوامل الهيكلية بالإضافة إلى الدورة الاقتصادية على المدى الطويل، مما يفسر طول فترة رواج السلع الأولية الحالية على غير العادة (دراسة Radetzki, 2006).

استجابة العرض

على جانب العرض، هناك فرق كبير بين صدمات العرض — أي الاضطرابات غير المتوقعة في إنتاج السلع الأولية — واستجابة العرض لزيادة الطلب.

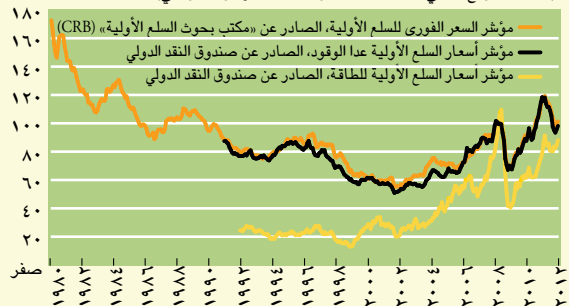
وقد اتسمت صدمات العرض بالأهمية في بعض طفرات الأسعار في الآونة الأخيرة، وخاصة بالنسبة لأسعار الحبوب الرئيسية في عام ٢٠١٠ وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكانت طفرة أسعار الغذاء خلال النصف الثاني من ٢٠١٠، على سبيل المثال، قد نشأت نتيجة اضطرابات العرض المرتبطة بالأحوال الجوية — الجفاف وحرائق الغابات في روسيا وأوكرانيا وكازاخستان، ومن بعدها الفيضانات في آسيا. وفيما يتعلق باستجابة الأسعار العالمية لاضطراب العرض فإنها لا تتوقف فقط على قدر الانخفاض في الإنتاج بل وعلى حجم المخزون

الرسم البياني ١

تقلبات عنيفة

ارتفعت أسعار السلع الأولية على نحو مطرد خلال العقد الأول من الألفية الجديدة إلى أن وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم هبطت هبوطا حادا، لتعود بعد ذلك إلى التعافي.

(٢٠٠٨: الربع الثاني = ١٠٠، بالسعر الثابت للدولار الأمريكي)



المصادر: قاعدة بيانات نظام أسعار السلع الأولية في صندوق النقد الدولي؛ وشركة "Haver Analytics".

واستجابة العرض تكون أكثر حدة في قطاع النفط الخام، مثلما كان عليه حالها أثناء الرواج الاقتصادي العالمي في أواسط العقد الأول من الألفية الثالثة. وقد توسعت الطاقة الإنتاجية توسعا بطيئا، لأن الحقول النفطية الجديدة وعمليات الاستخلاص المعززة لا تكاد تعوض انخفاض الإنتاج في أهم الحقول النفطية التي تم تطويرها بين الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي. وظلت المشروعات عالية التكلفة هي المصدر الرئيسي للعرض الإضافي. وتأتي طفرة إنتاج النفط الأكثر صعوبة في استخراجها في الولايات المتحدة لتكون مؤشرا على أن التقدم التكنولوجي لا يزال بوسعه إيجاد مصادر جديدة للعرض. لكن تبقى هذه المصادر محدودة على وجه الإجمال ولا يرجح أن تترتب عليها زيادة حجم المعروض النفطي العالمي في السنوات القليلة المقبلة.

ولم تتسبب الأزمة المالية العالمية ولا «الركود الكبير» ولا التعافي المضطرب الذي أعقبهما في تعطيل نهضة قطاع السلع الأولية بعد فترة الثمانينات والتسعينات المشوبة بالفتور. وهناك عاملان رئيسيان وراء إحياء هذا القطاع لا يزالان قائمين - هما زيادة النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية وقيود العرض.

قوى جديدة

لكن ذلك لا يعني أن أنماط نهضة قطاع السلع الأولية ستظل بلا أي تغيير. فهناك قوى أخرى تعمل آثارها. ومصادر النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية أخذت في التغير. ففي الصين، على سبيل المثال، تهدف الخطة الخمسية الأخيرة التي وضعتها الحكومة إلى تحويل الاقتصاد من النمو القائم على الاستثمار إلى النمو القائم على الاستهلاك. وسوف يغير ذلك على الأرجح من طبيعة الطلب على السلع الأولية في الصين. وعلى وجه التحديد، مع تراجع حصة البناء في النشاط الاقتصادي، يرجح أن يتباطأ الطلب على السلع الأولية المستخدمة في البناء. وفي نفس الوقت، يواصل الاقتصاد العالمي التواءم مع أسعار السلع الأولية المرتفعة. وفي نهاية المطاف، سوف يؤدي الابتكار والتحفيز على إيجاد البدائل الأقل تكلفة إلى خفض الطلب وزيادة العرض. وعلى سبيل المثال، بدأت مؤخرا عملية إحياء مشروعات حقول النفط المجمدة، لأن ارتفاع الأسعار سيجعل الإنتاج مربحا مرة أخرى. وستؤدي أسعار الغاز المنخفضة في الولايات المتحدة (من ثورة غاز صخور السجيل) إلى التشجيع شبه المؤكد على زيادة استخدام هذا الوقود، حتى في السيارات التي تعمل بالغاز. غير أن التواءم مع الأسعار المرتفعة حتى الآن لا يزال تدريجيا ولا يرجح أن يدفع أسعار السلع الأولية نحو الانخفاض بسرعة.

وبينما تبدو الأساسيات سليمة، لا تزال آفاق النمو العالمي غامضة — ولا يرجح ذلك لمجرد ضعف التوقعات نسبيا وزيادة مكامن الخطر على غير العادة في الاقتصادات المتقدمة. ومن المؤكد أن هذه المخاطر قيدت آفاق الطلب الخارجي في الاقتصادات الصاعدة. لكن النمو في هذه الاقتصادات يخضع أيضا لقيود الطاقة الإنتاجية المحلية، وفي بعض الحالات النمو الائتماني السريع إن لم يكن مفرطا. ■

توماس هلبلينغ هو رئيس قسم في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

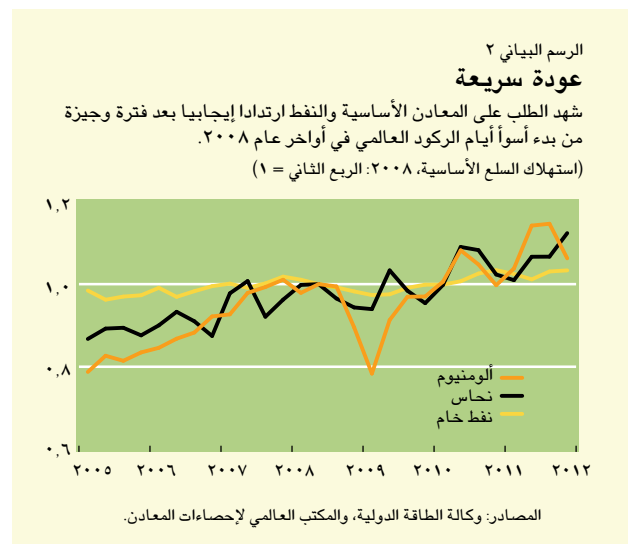
- Carter, Colin A., and Aaron Smith, 2011, "Commodity Booms and Busts," Annual Review of Resource Economics, Vol. 3, No. 1, pp. 87-118.
Radetzki, Marian, 2006, "The Anatomy of Three Commodity Booms," Resources Policy, Vol. 31, No. 1, pp. 56-64.

الذي يمكن استخدامه كاحتياطي وقائي. وقد ظل التفاعل بين انخفاض المخزون المبدئي واضطرابات العرض على مدار العقد الماضي عاملا مهما في طفرات أسعار الغذاء. وكلما انخفض المخزون المبدئي مقارنة بالاستهلاك زاد تردد أصحاب المخزون في بيع ما لديهم بأي سعر. وكان مخزون الغذاء مقابل الاستهلاك قد انخفض بدرجة كبيرة على مدار العقد الماضي، حيث وصل في ذروة أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٨ إلى أدنى مستوياته مقارنة بالمستويات السائدة أثناء رواج أسعار السلع الأولية والغذاء بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤. وزاد مخزون الغذاء إلى حد ما بفضل مواسم الحصاد المواتية في أواخر ٢٠٠٨ وفي ٢٠٠٩ و٢٠١١ لكن استمرار قوة الطلب وضع العراقيل أمام إعادة بناء المخزونات وظل مستوى المخزون منخفضا نسبيا حتى الآن. ونظرا لأن توافر الائتمان وتكلفته يؤثران على تكلفة الحفاظ على المخزون، فمن المعقول أن تكون الأزمة المالية هي من أسباب انخفاض مستوى المخزون الغذائي. لكن لا توجد أدلة كافية لتأييد هذا الأمر. والواقع أن المخزون كان منخفضا وقت اندلاع الأزمة. وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن الأوضاع المالية أعادت تراكم مخزون المعادن الأساسية أو

الاقتصاد العالمي يواصل التواءم مع أسعار السلع الأولية المرتفعة.

النفط الخام. وفيما يتعلق بتلك السلع الدورية، بدأ المخزون في الارتفاع ارتفاعا حادا مع بداية «الركود الكبير» في ظل تراجع الطلب بوتيرة أسرع من العرض وهبوط الأسعار الفورية. لكن سرعان ما تغير هذا الأمر بمجرد تنفيذ التدابير التنشيطية وإبداء الأطراف المشاركة في السوق رغبتها في امتصاص العرض الزائد.

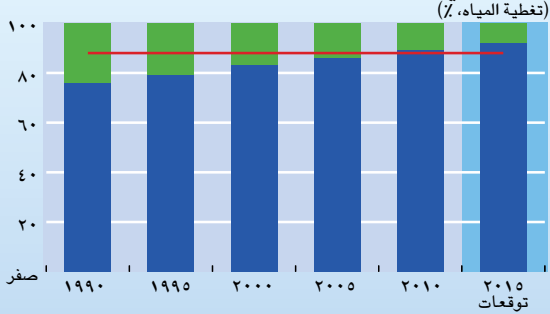
وهناك عامل آخر وراء ارتفاع أسعار السلع الأولية، قبل الأزمة وبعدها، وهو بطء استجابة المنتجين للزيادة غير المتوقعة في الطلب على السلع الأولية. وأسهم في ذلك أيضا ارتفاع تكلفة إنشاء المخازن والمستودعات ذات الصلة. وقد استمر رواج الاستثمار في التعدين والمنتجات الهيدروكربونية — متحررا إلى حد كبير من قيود الائتمان والتمويل التي أثرت على العديد من المقترضين المحتملين. غير أن الطاقة الإنتاجية الجديدة ظلت بطيئة فلم تتمكن من الدخول في مرحلة الإنتاج، مما يرجع إلى طول الفترة الفاصلة بين الاستكشاف وتطوير طاقة إنتاجية جديدة في التعدين والمنتجات الهيدروكربونية، إلى جانب العقبات الهيكلية، كالسياسات التي تقيد الاستكشاف والاستثمار في بعض البلدان.



المياه للناس

تحقق الهدف العالمي لمياه الشرب المأمونة، ولكن يظل أكثر من ٧٨٠ مليون شخص دون مياه نظيفة

تحقق الهدف المتعلق بتوفير مياه شرب مأمونة المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية



مصادر مياه غير محسنة (تغطية المياه، %)

ملحوظة: يستبعد الهدف المتعلق بمياه الشرب القياس المباشر لجودة مياه الشرب. والقياس المستخدم في رصد الأهداف الإنمائية للألفية هو "استخدام مصدر محسن للمياه". ويمكن ألا يمثل هذا المؤشر البديل للطرق الموصى بها في تقرير منظمة الصحة العالمية المعنون مبادئ توجيهية لجودة مياه الشرب (٢٠١١).

بإمكان أكثر من ملياري شخص منذ عام ١٩٩٠ الاستفادة من مصادر محسنة لمياه الشرب، مثل وصلات الأنابيب والآبار المحمية، وفقا لما ورد في تقرير مشترك أعدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية. فقد بلغ عدد الأشخاص الذين استخدموا مياه شرب مأمونة في عام ٢٠١٠ نحو ٦,١ مليار شخص، أي ٨٩٪ من سكان العالم. وهي نسبة تتخطى نسبة ٨٨٪ المقررة في الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحصول على مياه شرب مأمونة في عام ٢٠١٥.

أصبح

٨٩٪

من سكان العالم استخدموا مياه شرب نظيفة في عام ٢٠١٠

معظم التحسينات في تغطية مياه الشرب جاءت من استخدام وصلات أنابيب ومصادر محسنة أخرى.

(تغطية المياه، %)

مياه سطحية
مصادر مياه غير محسنة
مصادر مياه محسنة أخرى
أنابيب في المباني



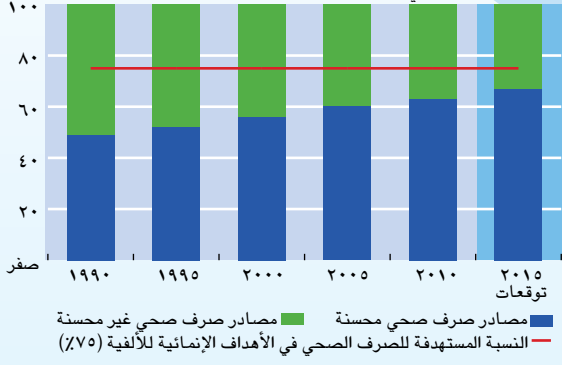
٢٠١٠ ١٩٩٠

تقدم مختلط

تجذب هذه الأرقام العالمية فروقا شاسعة بين المناطق والبلدان. فنسبة القادرين على الاستفادة من مصادر محسنة لمياه الشرب في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لا تزيد على ٦١٪ من مجموع السكان، تقابلها نسبة ٩٠٪ أو أكثر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة شمال أفريقيا، وأجزاء كبيرة من آسيا. ويعيش في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من ٤٠٪ من مجموع الأشخاص الذين لا يجدون مياه شرب مأمونة. ويقتصر عدد البلدان الماضية على مسار تحقيق الهدف المنشود بحلول عام ٢٠١٥ على ١٩ بلدا من إجمالي ٥٠ بلدا في تلك المنطقة.

إلا أن الهدف المتعلق بتوفير الصرف الصحي المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية قد لا يتحقق

(تغطية الصرف الصحي، %)

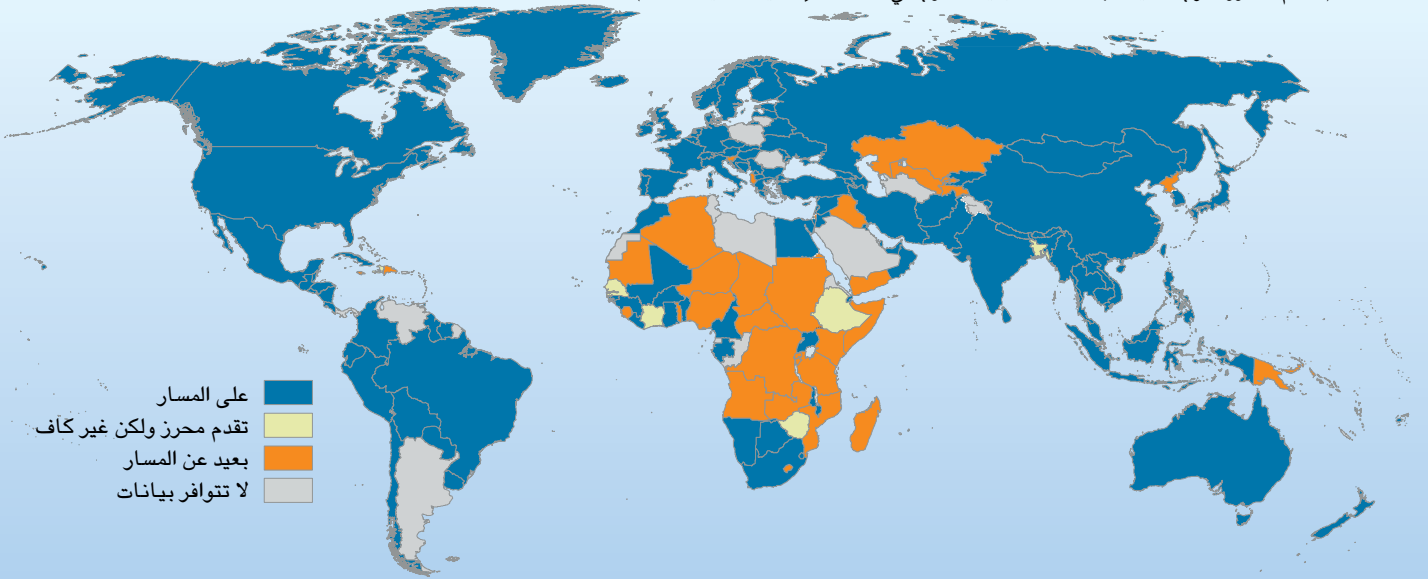


٦٣٪

من سكان العالم استفادوا من خدمات الصرف الصحي في عام ٢٠١٥

منطقتا إفريقيا جنوب الصحراء والمحيط الهادئ ليستا على مسار تحقيق الهدف المتعلق بمياه الشرب المقرر في الأهداف الإنمائية للألفية.

(التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف المتعلق بمياه الشرب في الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٥)



نساء يحملن المياه في النيجر.



صوب إتاحة المياه المأمونة والصرف الصحي للجميع

يبين التقرير المشترك لليونسيف ومنظمة الصحة العالمية السبب في استمرار وجود شوط طويل أمام هذا العمل حتى ينجز. فعند الأشخاص الذين لا يزالون غير قادرين على الحصول على مياه شرب مأمونة يزيد على ٧٨٠ مليون شخص، ولا يرجح أن يبلغ العالم النسبة المستهدفة التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية بشأن إتاحة مرافق الصرف الصحي. وتوجد ضرورة إلى استمرار الجهود للحد من التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وأوجه انعدام المساواة المرتبطة بالفقر، والتوسع بشدة في التغطية في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والمحيط الهادئ، وتعزيز الرصد العالمي لجودة مياه الشرب، ووضع العمل في مجال الصرف الصحي في المسار الصحيح، ورفع النسبة المستهدفة في الأهداف الإنمائية للألفية باتجاه تحقيق التغطية الشاملة. ■

أعدته نتالي راميريز-جومينا، يستند النص والرسوم البيانية إلى تقرير التقدم المحرز في مجال مياه الشرب والصرف الصحي (Progress on Drinking Water and Sanitation)، الذي نشرته منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية في ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير في الموقع الإلكتروني www.who.int/publications/en/

الاضطرار

لوك إيرود وبنديكت كليمنتس



ذلك، يُرجح أن تؤدي التطورات المناخية إلى اضطراب مراكز المالية العامة الحكومية بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وبرامج الإنفاق - والأهم من ذلك، من خلال السياسات المكلفة اللازمة لتخفيف آثار تغير المناخ وتطويع السلوك وأنماط الإنتاج للبيئة الجديدة (صندوق النقد الدولي، IMF, 2008a, 2008b). ومدلول هذه التكاليف والمخاطر هو عدم إمكانية استمرار الأنماط الراهنة لاستخدام الطاقة، غير أن التحول إلى نموذج تخفيض انبعاثات الكربون سيقتضي تنفيذ استثمارات ضخمة في مجال مصادر الطاقة البديلة التي يُطلق عليها مصادر الطاقة الخضراء.

وبالرغم من كل الاهتمام بدفع الاستثمارات الخضراء، فالأمر الذي يبعث على الدهشة هو ضآلة حجم البحوث التي أجريت حول هذا الموضوع. فهذا المفهوم جديد نسبياً، وليس له تعريف دقيق في الدراسات الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى ندرة البيانات وتشتتها بين مصادر مختلفة. ونحن

المناخ هو أحد أكثر التحديات إلحاحاً على وجه الأرض. وترجع الأسباب السائدة وراء هذا التغير إلى انبعاثات غازات

الاحتباس الحراري التي تنتج عن احتراق الوقود الأحفوري بفعل الإنسان وتغير استخدامات الأرض. فانبعاثات غازات الاحتباس الحراري تسبب الاحترار العالمي، والضباب الدخاني، والأمطار الحمضية وتؤثر سلباً على الصحة العامة. ويشير العديد من الدراسات إلى أن عدم تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من المحتمل أن يؤدي إلى وقوع نتائج كارثية على الإنسان (دراسة Stern, 2007).

ولكن تغير المناخ يسفر عما هو أكثر من وقوع آثار سلبية على البيئة والصحة، فتتجمعه على الأرجح آثار اقتصادية بارزة أيضاً، نظراً للتأثير الذي يقع على الناتج والإنتاجية على نطاق واسع جراء ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والأحوال الجوية القاسية، فضلاً على

تغير

الاستثمار في
التكنولوجيا الصديقة
للبيئة يزداد نمواً
على مستوى العالم

الأخرى بقدر كبير في زيادة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية. فعلى سبيل المثال، بلغت حصتها حوالي ثلث الزيادة في القدرة الإنتاجية في عام ٢٠٠٩ (راجع الرسم البياني ١، الجانب الأيمن).

ووضع كثير من البرامج الحكومية على مدار العقد الماضي — معظمها في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الأعضاء في "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (OECD) — لتشجيع إنتاج أو استهلاك الطاقة المتجددة. وارتفع عدد البلدان التي حددت نوعا من الأهداف على صعيد السياسة أو وضعت سياسات داعمة في السنوات الأخيرة بمقدار الضعف تقريبا — من ٥٥ بلدا في مطلع عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ١٠٠ بلد بحلول مطلع عام ٢٠١٠.

هناك أيضا احتمال بتحقيق مكاسب الكفاءة في قطاع النقل.

وتطوي خطط الدعم بوجه عام على ثلاثة أهداف: تقليل الانبعاثات الكربونية ومنع تغير المناخ؛ وتحسين أمن الطاقة من خلال تنوع مزيج مصادر الطاقة؛ ودعم النمو من خلال تعزيز القدرة التنافسية وتوفير فرص العمل وابتكار صناعات جديدة.

ومن أكثر الأشكال الشائعة لسياسات دعم توليد الكهرباء من مصادر متجددة التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة (وكانت معتمدة في ٥٠ بلدا و٢٥ ولاية أو مقاطعة في مطلع عام ٢٠١٠) ومعايير حافظة الطاقة المتجددة (ونجدها في ١٠ بلدان و٤٦ ولاية أو مقاطعة). وتلتزم شركات المرافق بموجب التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة بتسديد مدفوعاتها لمنتجي الكهرباء من مصادر خضراء بناء على أسعار تعكس تكلفة التكنولوجيا التي ربما تكون أعلى من تكلفة توليد الكهرباء من مصادر تقليدية. وتقتضي معايير حافظة الطاقة المتجددة التزام شركات الكهرباء بالاعتماد على مصادر متجددة في الحصول على جزء من مصادر الطاقة.

ويمثل تقدير تكلفة البرامج الحكومية مسألة شائكة، فهي لا تتضمن المدفوعات المباشرة فحسب، وإنما تدخل فيها أيضا التخفيضات الضريبية، وضمانات القروض، والحصص. وتشير التقديرات الصادرة إلى أن تكلفة البرامج الحكومية في أنحاء العالم تتراوح بين ٤٠ مليار

نحاول سد هذه الفجوة باقتراح تعريف للاستثمار الأخضر وتحليل اتجاهاته العامة والوقوف على محدداته الاقتصادية الكلية على مدار العقد الماضي في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة. وتقدم النتائج التي نستخلصها رؤى متعمقة قوية لصناع السياسات الساعين إلى التحول نحو اقتصاد أكثر اخضراراً.

الاستثمار الأخضر

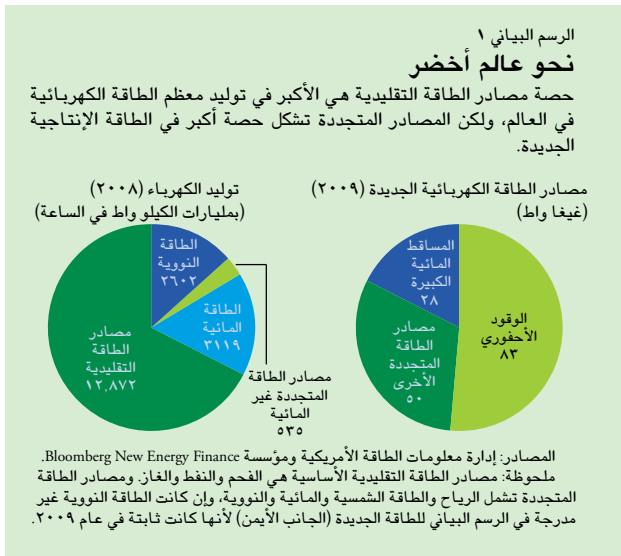
ليس ثمة تعريف موحد للاستثمار الأخضر. فنحن نعرفه بأنه الاستثمار اللازم للحد بقدر كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والانبعاثات الملوثة للهواء. وهناك عدة طرق للحد من الانبعاثات الغازية، ومن ثم فالاستثمار الأخضر يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة:

- الاستثمارات التي تجعل توليد الطاقة أقل تلويثا: ينطوي الاستثمار الأخضر على التحول من إمدادات الطاقة من الوقود الأحفوري إلى بدائل أقل تلويثا — إما كمصادر توليد الكهرباء (مثل الرياح والطاقة الشمسية والنوية والمائية) أو كمصادر مباشرة للطاقة (مثل الوقود الحيوي كالايثانول المستخرج من الذرة أو قصب السكر). ولا يقتصر مفهوم الاستثمار الأخضر على التكنولوجيا البيئية الناشئة، مثل الطاقة الفلطائية الضوئية المستمدة من الرياح والحرارة الشمسية، ولكنه يمتد إلى تكنولوجيات أكثر رسوخا مثل الطاقة النوية والمائية. وللحفاظ على تمييز بسيط بين الطاقة المتولدة من الوقود الأحفوري والطاقة المستمدة من البدائل منخفضة الانبعاثات، يدخل الاستثمار في الطاقة النوية ضمن مفهوم الاستثمار الأخضر من وجهة نظرنا. وذهب البعض إلى القول بضرورة استبعاد الطاقة النوية من أي مفهوم من مفاهيم الإنفاق الأخضر نظرا لما تصدره من نفايات مشعة. ومع هذا، فنحن ندرج الطاقة النوية ضمن تعريفنا لأنه مبني على تأثير الاستثمار على الانبعاثات الغازية. وتندرج مصادر الوقود الحيوي أيضا ضمن تعريفنا للاستثمار الأخضر. وبرغم أن تأثيرها على الانبعاثات الكربونية يشكل مسألة خلافية، فهي من مصادر الطاقة المتجددة ومن ثم فنحن نعتبرها خضراء في تحليلنا.

- الاستثمارات التي تقلل استهلاك الطاقة: يتضمن الاستثمار الأخضر أيضا التكنولوجيا التي تقلل مقدار الطاقة اللازم لإنتاج السلع والخدمات، والتي تحسن مستوى كفاءة الطاقة. والمجال متاح في قطاع الكهرباء لتحسين الكفاءة في توليد الطاقة (بالتحول إلى المحطات فوق الحرجة التي تشتعل بالفحم، وهي محطات توليد كهرباء عالية الكفاءة تحرق قدرا أقل من الفحم) وفي نقلها وتوزيعها (باستخدام شبكات أكثر كفاءة مثلا). وتتوافر أيضا إمكانيات لتحقيق مكاسب الكفاءة في مجال النقل — باستخدام السيارات الكهربائية الهجينة الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود والتوسع في استخدام وسائل النقل العام. أما بالنسبة للمعدات الصناعية، يمكن تحقيق مكاسب الكفاءة باستخدام الأجهزة الموفرة للطاقة وتحسين إدارة النفايات. وفي مجال الإنشاءات، يمكن تعزيز الكفاءة بتحسين نظم العزل والتبريد.

من مصادر الطاقة البنية إلى الطاقة الخضراء

تقوم التكنولوجيا الخضراء بالفعل (وهي الطاقة النوية والطاقة المتجددة كالمستمدة من الطاقة الشمسية والرياح والطاقة المائية) بدور مهم في إنتاج الكهرباء. ففي عام ٢٠٠٨، تم توليد حوالي ثلث الطاقة الكهربائية في العالم من مصادر الطاقة النوية والمتجددة، وثلثها من مصادر تقليدية، أو بنية، مثل الفحم والغاز والنفط (راجع الرسم البياني ١، الجانب الأيسر). وظلت هذه الحصص مستقرة نسبيا بمرور الوقت. ومع هذا، فمئذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، تحول توليد الطاقة الخضراء من المصادر المائية والنوية إلى مصادر أخرى متجددة. وخلال السنوات الأخيرة، ساهمت هذه التكنولوجيا المتجددة



دولار و ٦٠ مليار دولار في السنة. وتذهب معظم تكاليف الإنفاق الحكومي على دعم الوقود الحيوي.

وجرى العمل على التوسع في العديد من هذه البرامج الحكومية كجزء من استجابة سياسة المالية العامة لمواجهة الأزمة المالية العالمية. وصدرت تعهدات بدعم الطاقة النظيفة كجزء من خطط التنشيط المالي، تراوحت بين ١٨٠ مليار دولار و ١٩٥ مليار دولار، وجاءت بصفة أساسية من ثلاثة بلدان: الولايات المتحدة (٦٥ مليار دولار)، والصين (٤٦ مليار دولار)، وكوريا (٣٢ مليار دولار). أما في البلدان التي وضعت أكبر مجموعة من تدابير التنشيط الاقتصادي المراعية للبيئة، تمثل التدابير المراعية للبيئة ما لا يزيد على ١٥٪ من مجموع دفعة التنشيط المالي، باستثناء كوريا التي خصصت ٨٠٪ من الدفعة التنشيطية للاستثمار الأخضر. ومع هذا، لم يُصرف في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ سوى نصف مجموع الأموال المخصصة لهذا الغرض. وتباطأ تنفيذ عملية تمويل التنشيط المراعي للبيئة نتيجة لتعقد عمليات التخطيط والمعاملات اللازمة لصرف الأموال العامة. وإضافة إلى ذلك، قامت البلدان التي تسجل عجزا كبيرا في القطاع الحكومي بتقليص الإنفاق على المشروعات الخضراء.

انتعاش الاستثمار في تكنولوجيا المصادر المتجددة

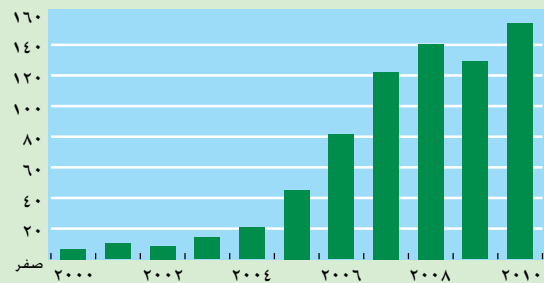
شهدت استثمارات الطاقة المتجددة ارتفاعا كبيرا خلال العقد الماضي — وهي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية (ما عدا مشروعات الطاقة المائية) — وجاء معظم هذا الارتفاع بعد عام ٢٠٠٤. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ارتفعت قيمة الاستثمارات الخضراء في مصادر الطاقة المتجددة من ٧ مليار دولار في السنة إلى ١٥٤ مليار دولار (راجع الرسم البياني ٢). ويرجع هذا الارتفاع إلى عدد من العوامل، ومنها النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، والتقدم التكنولوجي، والدعم المقدم من السياسة، وارتفاع مطالبه المواطنين ببيئة أنظف. وأمكن كذلك تخفيض تكلفة اعتماد التكنولوجيا الخضراء من خلال وفورات الحجم الكبير، والتقدم التكنولوجي، وتخفيض أسعار الفائدة. وتراجعت الاستثمارات الخضراء في مصادر الطاقة المتجددة لفترة مؤقتة أثناء الركود العالمي في ٢٠٠٩ بسبب الأوضاع المالية التي كانت الأقل إيجابية وعدم اليقين بشأن الطلب العالمي على مصادر الطاقة الخضراء في ظل انحسار أسعار الوقود الأحفوري. وكان من الممكن أن يتفاقم هذا التراجع لولا التدابير التي اتخذت كجزء من برامج التنشيط المالي للحد من هبوط استثمارات القطاع الخاص.

الرسم البياني ٢

ارتفاع حصة المصادر المتجددة

أخذت الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة المتجددة تنمو بسرعة منذ مطلع القرن الحالي، باستثناء مرحلة الهبوط القصيرة في أوج فترة الركود.

(بلياردولار)



المصدر: مؤسسة Bloomberg New Energy and Finance. ملحوظة: مصادر الطاقة المتجددة تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي والكتلة الحيوية ولكنها لا تشمل الطاقة المائية.

واليوم أصبح الاستثمار الأخضر في مصادر الطاقة المتجددة ظاهرة عالمية نمت باطراد في جميع المناطق الرئيسية حتى بدأت الأزمة الاقتصادية. وفي الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠، زادت أوروبا وأمريكا الشمالية استثماراتها بمقدار أربعة أضعاف، بينما زادت آسيا وأوقيانوسيا استثماراتها الخضراء في مصادر الطاقة المتجددة بمقدار عشرة أضعاف. وأكبر الأسواق في الوقت الحاضر هي أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، غير أن التكوين الإقليمي قد شهد تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة. وتحولت قيادة الإنفاق من أوروبا إلى آسيا، انعكاسا للفروق في الأداء الاقتصادي إلى حد كبير. فانخفضت حصة أوروبا وأمريكا الشمالية في الاستثمارات الخضراء العالمية من ٦٨٪ في ٢٠٠٤ إلى ٤٦٪ في ٢٠١٠، بينما ارتفعت حصة آسيا وأوقيانوسيا من ٢٨٪ إلى ٤٢٪.

وواصلت الاستثمارات الخضراء في آسيا ارتفاعها أثناء الأزمة المالية العالمية، وساهمت الصين بالنصيب الأكبر من هذا النمو. وفي عام ٢٠٠٩، كانت استثمارات الصين في مصادر الطاقة المتجددة أعلى من أي بلد، وفي عام ٢٠١٠ كان حجم استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة أعلى من استثمارات أوروبا بأسرها. ووضعت الحكومة الصينية سلسلة من القوانين وتدابير الدعم المالي الجديدة (بما في ذلك القروض من البنوك المملوكة للدولة)، فشجعت مشروعات الطاقة المتجددة الكبرى لتعزيز الصناعة التحويلية المحلية وتحسين مستوى أمن الطاقة. والصين اليوم هي البلد الرائد في العالم المنتج لوحدات توليد الطاقة الفلطاية الضوئية ومعدات توليد طاقة الرياح. وكثفت الصين جهودها في مجال البحوث والتطوير، كما أنها تمسك بزمام قياد براءات الاختراع في مجال التكنولوجيا النظيفة وعمليات طرح العام الأولي لأسهم الشركات العاملة في قطاع الطاقة المتجددة.

القصور الذاتي في الطاقة النووية والمائية

نمت قدرات إنتاج الطاقة النووية في العالم بسرعة خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، ولكن ما لبث الاهتمام بها أن تراجع بعد كارثة «شيرنوبيل» في ١٩٨٦. ونتيجة لذلك انخفضت حصة الطاقة النووية في الطاقة الإجمالية لتوليد الكهرباء من حوالي ١٢٪ في ١٩٩٠ إلى ٨٪ في ٢٠٠٨. وحتى قبل الحادثة النووية في اليابان عام ٢٠١١ إثر وقوع الزلزال وموجة تسونامي، كان هناك عدد من العقبات التي حالت دون توسع هذا النشاط كارتفاع تكاليف البناء، وانخفاض عدد العمالة ذات المهارات المتخصصة اللازمة لهذا العمل، وعدم كفاية قدرة الشبكات، والشواغل البيئية، والمخاوف بشأن السلامة والانتشار النووي. وأصبحت آسيا في الوقت الحاضر هي محرك نمو الطاقة النووية، فانخفض عدد المفاعلات النووية قيد الإنشاء في أوروبا وأمريكا الشمالية من ١٥٩ في ١٩٨٠ إلى ٢٠ مفاعلا في ٢٠١٠. وعلى العكس من ذلك، يجري حاليا إنشاء ٤٢ مفاعلا جديدا في آسيا.

أما الطاقة المائية التي تستمد من مساقط المياه فهي أكبر المصادر المتجددة لتوليد الكهرباء. وشهد إنتاج الطاقة المائية نموا مطردا على مستوى العالم، تدعمه تكاليف الإنشاء الرخيصة نسبيا مقارنة بالبدائل الأخرى. ومع هذا، تراجعت حصة الطاقة المائية في القدرة الإجمالية على توليد الطاقة الكهربائية من ٢٣٪ في بداية ثمانينات القرن الماضي إلى ١٩٪ في ٢٠٠٨. وأدت القواعد التنظيمية البيئية وجمود التقدم التكنولوجي إلى إبطاء التوسع في البلدان الصناعية التي استغلت بالفعل عددا كبيرا من أفضل مواقع توليد الطاقة المائية. وعلى امتداد العقد الماضي، كان نمو الطاقة الإنتاجية في آسيا هو الأقوى، فبلغ في المتوسط ١٢٪ سنويا، بينما بلغ في أوروبا وأمريكا الشمالية ١.٥٪ تقريبا في المتوسط. وكانت الصين هي أكثر الأسواق ديناميكية، فارتفعت قدرتها في مجال إنتاج الطاقة المائية بمقدار الضعف تقريبا في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

كيفية دفع الاستثمارات الخضراء

لم تتطرق الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع تغير المناخ إلى المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الأخضر. ونحن نسد هذه

الفجوة باستخدام بيانات الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في ٣٥ اقتصادا متقدما وصاعدا خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٠ (دراسة Eyraud and others, 2011)، فهذه البلدان الخمسة والثلاثين هي التي تنفذ تقريبا كل الاستثمارات الخضراء على مستوى العالم.

واعتمدنا منها إحصائيا لتحديد العوامل الأساسية المؤثرة على الاستثمار الأخضر وتقييم تأثيرها النسبي. واختبرنا الدلالة الإحصائية لمجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية الكلية فبرزت الدلالة الإحصائية لخمسة منها في تحديد مستوى الاستثمارات الخضراء وهي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وأسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل، والسعر النسبي للنفط الخام في الأسواق الدولية، ومتغير بدلي لاعتماد التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة، ومتغير يقيس ما إذا كان البلد المعني يمتلك آلية لتسعير الكربون (الضريبة على الكربون، أو نظم تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى). وفيما يلي بعض النتائج التي استخلصناها:

- ارتفاع مستويات إجمالي الناتج المحلي غالبا ما يؤدي إلى إعطاء دفعة للاستثمار في التكنولوجيا الخضراء. فيؤدي النشاط الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الطاقة والاستثمار في قطاع الطاقة.

الاستثمارات الخضراء أصبحت ظاهرة عالمية ومحركا رئيسيا لقطاع الطاقة.



هذا الأمر على الأرجح بالتراجع الكبير في الاستثمار في الوقود الحيوي منذ عام ٢٠٠٧ نتيجة لارتفاع أسعار مواد التلقيم والطاقة الزائدة. وعلى العكس من ذلك، فإن التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة ذات تأثير قوي. وتدعم هذه النتيجة الرأي القائل بأن التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة هي واحدة من أهم الأدوات الداعمة للتوسع في مجال الطاقة المتجددة. واستنادا إلى تقديرنا، من المتوقع أن تكون الاستثمارات الخضراء أكبر بمقدار الضعف أو ثلاثة أضعاف في البلدان التي تعتمد نظام التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة، إذا تساوت العوامل الأخرى. ويتسم تأثير خطط تسعير الكربون (التي تأخذ صورة فرض ضرائب بيئية على محتوى الكربون في الوقود مثلا) بأنه كبير أيضا في كل التخصصات تقريبا.

وبوجه عام، يتضح من النتائج التي توصلنا إليها أن السياسات الحكومية يمكن أن تؤثر بقوة على الاستثمارات الخضراء. فأسعار الفائدة والعوامل الاقتصادية الكلية مثل النمو الاقتصادي لها دور مهم، وكذلك سياسات الطاقة. وتزداد الاستثمارات الخضراء حينما ترتفع أسعار النفط فتؤدي إلى انخفاض تكلفتها مقارنة بتكنولوجيا الوقود الأحفوري التقليدية. ومن شأن السياسات الحكومية أن تؤثر عليها بقوة. وقد يفيد أيضا اللجوء إلى تدخلات حكومية محددة لدعم الاستثمارات الخضراء. وتشير النتائج الإحصائية إلى أن الاستثمارات الخضراء غالبا ما تلقى دعما من التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة وآليات تسعير الكربون. ومع هذا، يبدو أن عددا كبيرا من السياسات لا يزال يفتقر إلى الفعالية، بما في ذلك سياسة دعم الوقود الحيوي، الأمر الذي يزيد من المخاوف بشأن فعالية دعم الوقود الحيوي وأثاره المعاكسة على عرض الغذاء (صندوق النقد الدولي، 2008c، IMF).

إلى أين؟

أصبحت الاستثمارات الخضراء ظاهرة عالمية ومحركا رئيسيا لقطاع الطاقة. وفي نفس الوقت، تغير التكوين الإقليمي بصورة حادة في السنوات الأخيرة. وتكتسب آسيا أهمية متزايدة بقيادة الصين. فأصبحت الصين البلد صاحب أكبر استثمارات الطاقة المتجددة في ٢٠٠٩ وفاقت استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة استثمارات أوروبا بأسرها في ٢٠١٠. كذلك تؤكد النتائج التي خلصنا إليها أن هناك الكثير مما يمكن أن تقوم به البلدان لحفز الاستثمارات الخضراء، ويشمل ذلك بصفة خاصة تقديم الحوافز الصحيحة للاستثمار في البدائل — مثل التسعير الملائم لمنتجات الوقود الأحفوري وانبعاثات الكربون — والتي سيكون لها دور بارز في التحرك نحو اقتصاد أكثر اخضراراً. ■

لوك إبرود، خبير اقتصادي، وبنيدكت كليمنتس رئيس قسم، وكلاهما من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي

المراجع:

Eyraud, Luc, Abdoul Wane, Changchang Zhang, and Benedict Clements, 2011, "Who's Going Green and Why? Trends and Determinants of Green Investment," IMF Working Paper 11/296 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2008a, "Climate Change and the Global Economy," World Economic Outlook, Chapter 4 (Washington, April).

—, 2008b, "The Fiscal Implications of Climate Change" (Washington, March). www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022208.pdf

—, 2008c, "Fuel and Food Price Subsidies—Issues and Reform Options" (Washington, September). www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/090808a.pdf

Stern, Nicholas, 2007, The Economics of Climate Change: The Stern Review (London: Cambridge University Press).

بالإضافة إلى ذلك، فعند مستويات أعلى من التطور، تزداد النفقات البيئية ويتراجع مستوى تدهور الأوضاع البيئية تدريجيا بفضل عوامل التحول الهيكلي نحو الصناعات والخدمات كثيفة الاعتماد على المعلومات، ونقل مواقع الصناعات التحويلية على المستوى الدولي، وزيادة الوعي البيئي، وتحسين مستوى إنفاذ القواعد التنظيمية البيئية. ونخلص إلى أن ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار نقطة مئوية واحدة إضافية من المتوقع أن يرفع نمو الاستثمارات الخضراء بنحو ٤ نقاط مئوية على المدى الطويل، إذا تساوت العوامل الأخرى.

- تؤثر تكلفة رأس المال — والمتغير البديل لها هو سعر الفائدة الحقيقي على المدى الطويل — بصورة سلبية على الاستثمارات الخضراء. ويتسم الأثر المقدر بأنه كبير للغاية: فتراجع الاستثمارات الخضراء بنحو ١٠٪ عند ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بمقدار نقطة مئوية واحدة. وتخلص البحوث التي تتناول الاستثمارات في قطاع الأعمال بوجه عام إلى أن الاستثمارات غير حساسة نسبيا تجاه أسعار الفائدة. ولكن الاستثمارات الخضراء تبدو شديدة الاستجابة لتحركات أسعار الفائدة. وهذه النتيجة، الموثقة بصورة جيدة في الدراسات الوصفية، لا تثير الدهشة لأن مشروعات الطاقة المتجددة تستخدم رأس المال بقدر أكبر بكثير من استخدامها للعمالة وتعتمد في الغالب على التمويل الخارجي.

- تؤثر أسعار النفط تأثيرا موجبا وكبيرا على الاستثمارات الخضراء. وبالفعل، فارتفع أسعار الوقود يرفع العائد على الاستثمارات الخضراء من خلال تخفيض تكلفة الكهرباء المستمدة من مصادر متجددة مقارنة بالكهرباء التي يولدها احتراق الوقود الأحفوري. وتشير تقديرنا إلى ارتفاع نمو الاستثمارات الخضراء بمقدار نقطة مئوية واحدة عند وجود فرق مقداره نقطة مئوية واحدة بين ارتفاع أسعار النفط الخام والتضخم على مستوى الاقتصاد.

- لا يبدو أن معايير حافظة الطاقة المتجددة وشروط الوقود الحيوي تؤثر على الاستثمارات الخضراء. ففي حالة شروط الوقود الحيوي، يرتبط



نقود مخبأة في المعجنات يضبطها مسؤولو الجمارك الألمانية في إحدى عمليات مكافحة غسل الأموال.

أموال ملوثة وآلام حقيقية

وعلاوة على ذلك، يمكنهم استخدام هذه العائدات المغسولة لتوسعة أنشطتهم الإجرامية، وبالتالي زيادة ثروتهم وقوتهم، بما في ذلك قوتهم على نشر الفساد وشراء الحماية من المؤسسات السياسية وهيئات تطبيق القانون.

وإذا لم يكن هناك احتيال، ولا جرائم ضريبية، ولا تداول من الداخل، ولا تهريب للمخدرات، ولا أي جرائم مدرة للعائد على وجه الإطلاق، لما كان هناك غسل للأموال. والعلاقة الوثيقة بين النشاط الإجرامي المدر للعائدات وغسل هذه العائدات تزيد من صعوبة الفصل بين نشاط غسل الأموال والجريمة الأساسية، رغم التعامل معهما من الناحية القانونية كنشاطين منفصلين. وغسل الأموال هو أحد العناصر الأساسية في أي جريمة تحقق أرباحاً، لأن الجريمة بدون غسل الأموال لا "تفيد" فعلاً.

وعندما تكون الجريمة الأساسية — أو "الأصلية" — على شاكلة جرائم تهريب المخدرات، نجد أن الكل يتفهم طبيعة الآثار الاجتماعية التي تخلفها، وهي في العادة كبيرة وملموسة. لكن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجرائم الطبقة المتوسطة من الموظفين

كرتون معبأة بالنقود في مطار كابل، ونافذة صرّاف في موضع استراتيجي قبل منفذ الهجرة مباشرة في أنتيغوا، وبعض سطور من الرموز في برنامج ألي للمحاسبة في أحد بنوك الجمهورية الدومينيكية — هي ظواهر تبدو غير مرتبطة ببعضها البعض، لكنها تشكل جانبا من مشكلة عالمية هي غسل الأموال. وترتبط هذه الظواهر جميعاً بإخفاقات القطاع المالي التي تسببت في المشقة الاقتصادية الحقيقية التي عانى منها المواطنون الشرفاء في البلدان المعنية.

وغسل الأموال هي العملية التي يتم بموجبها تحويل مدخلات غير مشروعة إلى مخرجات يفترض أنها مشروعة. فتتم معالجة عائدات الأنشطة الإجرامية كالاختيال والسرقة وتهريب المخدرات لتبدو كأنها ثمار عمل جاد وشريف — حيث يتم تحويلها، على سبيل المثال، إلى حسابات مصرفية أو عقارات أو سلع كمالية تبدو مشروعة. وتتبع هذه العملية للمجرمين رغد العيش من حصيلة جرائمهم وأن يسلكوا سبل الحياة دون أن يبدوا مجرمين.

غسل الأموال
يلحق الضرر
بالأبرياء لكنه
قد يخلف آثاراً
وخيمة على
الاقتصادات
الوطنية

بول آشين

مثل جرائم الاختلاس والتهرب الضريبي والتداول من الداخل والاحتيايل المصرفي، رغم أنها أقل وضوحا، قد تكون ضخمة أيضا.

قصص مروعة

في أغسطس ٢٠١٠، على سبيل المثال، عندما تدخلت الحكومة الأفغانية لكي تستبدل إدارة أكبر بنك خاص في البلاد، بنك كابل، قام المودعون الذين أصابهم القلق البالغ بسحب أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من حسابات الودائع، في إطار عملية سحب جماعي هددت بزعزعة الاستقرار المالي والسياسي المهتز أصلا في البلاد. وكان هذا البنك، الذي لديه أكبر شبكة فروع مصرفية في البلاد، يستخدم لدفع رواتب قوات الأمن وموظفي الحكومة الآخرين، مما جعل احتمالات انهياره شأنا من شؤون الدولة.

وعلى خلفية هذه الأحداث، هناك تاريخ من القروض بدون فوائد للعاملين من داخل البنك ولأطراف ذات صلات سياسية، واستثمارات غير مشروعة في العقارات الأجنبية، وشحنات غامضة من النقدية على متن طائرات متجهة من كابل إلى دبي — غسل الأموال على ارتفاع ٣٠ ألف قدم. وأفاد تحقيق لاحق بأن هناك مبلغا يتجاوز ٩٠٠ مليون دولار — أو أكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد الفقير و٥٠٪ من ميزانية حكومته — قد تم تحويله من حسابات البنك.

الخروج من الطائرة في المطار، والقيام بعملية الإيداع، ثم العودة إلى صالة عبور الركاب "الترانزيت" والانتظار لحين موعد إقلاع طائرة العودة.

وعندما تهاوت أركان الخطة بالكامل في عام ٢٠٠٩، مثلما يحدث في نهاية الأمر دائما في خطط الاستثمار الاحتيايلي بطريقة "بونزي"، انهار معها بنك ستانفورد — ومعظم ما تبقى من اقتصاد أنتيغوا، الذي كان واقعا في حبال نمو ما كان معروفا بأنه أكبر صاحب عمل في الجزيرة. وفي هذا العام، انكمش إجمالي الناتج المحلي في أنتيغوا بنسبة ٩,٦٪؛ ووقع بنك أنتيغوا المركزي تحت سيطرة البنك المركزي الإقليمي وطلب منحه قرضا بقيمة تعادل ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وفي نهاية الأمر كانت أنتيغوا بحاجة إلى برنامج مدعم بموارد صندوق النقد الدولي بقيمة ١١٨ مليون دولار. وفي شهر مارس ٢٠١٢، صدر حكم بإدانة ستانفورد بالاحتيايل على ٣٠ ألف مستثمر في ١١٣ بلدا. وفي الجمهورية الدومينيكية، قامت مجموعة من المطلعين على بواطن الأمور في "بنك انتركونتيننتال" (Banco Intercontinental)، ثاني أكبر بنك خاص في البلاد، بوضع خطة تفصيلية لسرقة أصول البنك. فأقرضوا الأموال لأنفسهم وقاموا بتأمين قروض من أطراف ثالثة بأموال البنك بينما أخفوا هذه الأصول المتعثرة في مجموعة موازية من السجلات.

غسل الأموال هو أحد العناصر الأساسية في أي جريمة تحقق أرباحا، لأن الجريمة بدون غسل الأموال لا "تفيد" فعلا.

وعلى مدار أربعة عشر عاما ظل برنامج آلي للمحاسبة مستمرا في "موازنة" دفاتر البنك بصفة يومية عن طريق تحويل خصوم وأصول حقيقية بين النظامين لكي يبدو البنك "العلمي" متمتعا بالملاءة. وعلى سبيل المثال، كانت القروض المتعثرة للأطراف ذات الصلة تلغى من حسابات الأصول الرسمية في البنك إلى جانب مجموعة من الخصوم الموازنة — مثلا، مجموعة مختارة عشوائيا من شهادات الإيداع طويلة الأجل التي لن يشعر أحد باختفائها. وفي اليوم التالي، يقوم البرنامج بإدخال هذه الخصوم الحقيقية مرة أخرى في دفاتر البنك واختيار مجموعة أخرى توازن الأصول المتعثرة المخفية.

وعندما تم اكتشاف عملية الاحتيايل أخيرا في عام ٢٠٠٣، قامت الحكومة بإنفاذ "بانينتر" (BANINTER) (وهو اسم ذلك البنك) واثنين من البنوك التجارية التابعة بتكلفة بلغت ما يعادل ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وفاقت التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التكاليف المباشرة لعمليات الإنقاذ؛ فقد أسفر التدهور السريع في قيمة البيزو بنسبة قاربت ٦٥٪ إلى ارتفاع هائل في معدل تضخم وتآكل خطير للدخل الحقيقي. وتدهورت أوضاع ١,٥ مليون مواطن دومينيكاني تقريبا (حوالي ١٦٪ من تعداد السكان) وهبطت بهم تحت خط الفقر في أعقاب الأزمة المصرفية، منهم ٦٧٠ ألف مواطن في حالة فقر مدقع.

وليست هذه القصص بطبيعة الحال هي كل ما في جعبة المجرمين من أساليب لإخفاء أصل ثرواتهم. فالإيداع النقدي لعائدات الأنشطة الإجرامية هو أيضا من الأساليب الأساسية لغسل الأموال. لذا نجد أن المجرمين في بلدان مثل الولايات المتحدة، حيث يتعين على البنوك الإبلاغ بأي ودائع أو سحب نقدية تتجاوز ١٠ آلاف دولار، يحاولون غالبا هيكلة ودائعهم في شكل مبالغ عديدة أصغر من ذلك. وهناك جهات وساطة متعددة تقوم بتنفيذ هذه العمليات الجزأة في عدة بنوك وأصبحت معروفة باسم "العمليات السنفورية" (smurfing)، لأن النشاط المحموم الذي يمارسه الوسطاء غير المعروفين أعاد إلى

وفي أكتوبر ٢٠١١، أي بعد أكثر من سنة من سيطرة الحكومة على بنك كابل، لم يكن المسؤولون قد تمكنوا من استعادة سوى جانب صغير من هذه الأموال المفقودة، ولم تتم إدانة أحد جنائيا حتى الآن. وقد أنفق بنك أفغانستان المركزي حتى الآن قرابة المليار دولار لإنقاذ القطاع المصرفي، وهي تكلفة هائلة بالنسبة لبلد فقير جدا.

أما القصة التي وقعت أحداثها في أنتيغوا وباربودا فكانت مختلفة، لكن عواقبها كانت وخيمة أيضا على اقتصاد هذه الجزيرة الصغيرة. فقد وقع اختيار المحتال الأمريكي "ألن ستانفورد" على هذه الجزيرة لتكون مركزا لخبطته الكبيرة للاستثمار الاحتيايلي بطريقة "بونزي"، والتي قام من خلالها بتسويق شهادات إيداع "ذات عائد مرتفع" من بنكه الكائن في أنتيغوا إلى مجموعة من المستثمرين السذج في مدينة ميامي الأمريكية وغيرها من المدن (راجع مقال بعنوان "مخاطر بونزي" في عدد مارس ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). وبالطبع فإن العائدات المرتفعة المزعومة لم تكن نتيجة استثمارات سحرية قادرة على هزيمة السوق دون أن يعرف عنها أي بنك آخر.

وبدلا من ذلك، كانت العائدات تدفع للمستثمرين من الدخل المتحقق من المستثمرين اللاحقين — باستثناء مبلغ قدره ١,٦ مليار دولار تم تحويله إلى حساب يستخدم في دعم حياة الترف التي كان يعيشها "ستانفورد"، بما في ذلك وقف "بببي ماما ترست" (Baby Mama Trust) في جزر "كوك" لحساب أم طفليه. وبينما كان ستانفورد ومساعدوه مستمرون في نشر الفساد بين المسؤولين، كانوا يقومون أيضا بعمليات غسل الأموال عن طريق تحويل ملايين الدولارات من الأموال التي يحصلون عليها بالاحتيايل من المستثمرين من حسابات مصرفية خارج الولايات المتحدة وفيما بينها إلى حسابات مصرفية متعددة داخل الولايات المتحدة.

وماذا عن نافذة الصراف؟ إنها مجرد وسيلة للتيسير متاحة لحاملي الأموال القادمين من ميامي لإيداع النقدية أو الشيكات ولا يرغبون في تسجيل قدومهم ومغادرتهم في مصلحة الهجرة بالبلاد. وبوسعهم فقط

أذهان المحققين شخصيات المسلسل الكرتوني الشهير الذي يحمل ذات الاسم (السنافر). ومثلما انتقلت تلك الشخصيات الكرتونية زرقاء اللون وصغيرة الحجم من التلفزيون إلى ألعاب الكمبيوتر وحاليا إلى شاشة السينما، فإن هذا المصطلح لا يزال مستخدما في عالم مكافحة غسل الأموال.

وغالبا ما تنطوي خطط غسل الأموال المتطورة على إنشاء شبكة معقدة من الشركات الوهمية في مناطق اختصاص متعددة لإخفاء هوية المجرم الحقيقي الذي يمتلك الأصول ويديرها. وليس بالمستغرب أن نعرف أن أحد غاسلي الأموال أنشأ وقفا في منطقة اختصاص وكان الغرض الوحيد منه هو أن يكون مالك أسهم في إحدى الشركات القابضة

وقد يؤدي إخفاق أي بلد في معالجة مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب معالجة فعالة إلى إعاقته وصوله إلى الأسواق المالية العالمية. فعلى سبيل المثال سوف يستغرق تنفيذ التحويلات البرقية من وإلى البلدان التي ترصد فيها أنظمة ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وقتا أطول لأن المؤسسات المالية تتفحص مثل هذه المعاملات على نحو أكثر دقة. وعندما تتدفق مبالغ ضخمة من عائدات الأنشطة الإجرامية أو "الأموال الجواله" (hot money) من المؤسسات المالية وإليها فإن آثارها تصبح ملموسة في أنحاء النظام المالي بالكامل. ومن ثم يمكن اعتبار ضوابط مكافحة غسل الأموال جزءا من مجموعة الأدوات التي تحول دون نشوء هذه الظواهر وقمعها حال

السلوك المرتبط بغسل الأموال يهدد سلامة الاقتصاد في البلدان المختلفة ويشكل عقبة كبيرة أمام النمو.

نشؤها. وتسهم هذه الضوابط في تعزيز ثقة الجمهور في أوقات المعاناة الاقتصادية. ومن شأن التطبيق الفعال لأدوات مكافحة غسل الأموال — بما في ذلك معرفة هوية أصحاب الحسابات المصرفية والقائمين على إدارتها وتجميد عائدات الأنشطة الإجرامية ومصادرتها عند القبض على المجرمين وإدانتهم — أن يحول دون تريب المجرمين من جرائمهم على حساب عامة المجتمع والاقتصاد ككل.

وفي نهاية المطاف، نظرا لأن السلوك المرتبط بغسل الأموال يهدد سلامة الاقتصاد في البلدان المختلفة ويشكل عقبة كبيرة أمام النمو، لن يتحقق الاستقرار المالي الحقيقي في غياب النزاهة المالية الملائمة — أي عدم تعرض السوق المالية للاستغلال المالي، بما في ذلك غسل الأموال.

ومن شأن ضوابط مكافحة غسل الأموال، متى تم تطبيقها بفعالية، أن تخفف من الآثار السلبية الناشئة عن النشاط الاقتصادي الإجرامي وتشجع على نزاهة الأسواق المالية واستقرارها. وتم تحديد المعايير الدولية في هذا المجال بمعرفة "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" (FATF) — وهي هيئة مشتركة بين الحكومات تقوم

في مركز مالي خارجي، وأن لديه "كيانات تابعة" في بلد ثالث ورابع وخامس يتمثل عملها الوحيد في فتح حسابات مصرفية يمكن للطرف الأصلي استخدامها دون الكشف عن هويته. ومثل هذه الكيانات المؤسسية الخارجية التي تتسم بعدم الشفافية كانت حجر الزاوية في عملية احتيال ضخمة ارتكبتها مديرو شركة "إنرون" الأمريكية، الذين وجهت إليهم اتهامات بممارسة غسل الأموال إلى جانب ارتكاب جرائم الاحتيال الأصلية.

تسديد ضربة للاقتصاد

يتضح لنا من الأمثلة السابقة كيف يمكن أن تنشأ المشكلات الاقتصادية بمساهمة الجرائم المالية كالفساد والجرائم الضريبية والاحتيال المالي والتداول من الداخل، وجميعها جرائم أصلية لغسل الأموال. ويمكن الشعور بتأثيرها بصفة خاصة في القطاعات المالية الصغيرة نسبيا، مثلما اتضح من قضية "ستانفورد، حيث أدت عملية احتيال مقرها في الولايات المتحدة إلى زعزعة اقتصاد جزيرة صغيرة.

التحول إلى المساعدة الفنية المواضيعية

ترجع مشاركة صندوق النقد الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى أوائل عام ٢٠٠١. وقد ساهمت جهود الصندوق في هذا المجال خلال الأحد عشر عاما الماضية في صياغة السياسات الدولية على الساحة وتضمنت أكثر من ٧٠ تعديلا، بما في ذلك السياسات المعمول بها في ألمانيا والدانمرك وهولندا، فضلا على العديد من مشروعات المساعدة الفنية والبحث.

ويتمتع الصندوق بخبرة واسعة في إجراء الرقابة على النظم المالية والاقتصادية لبلدانه الأعضاء، مما وفر له أساسا راسخا لتقييم مدى امتثال البلدان للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد البرامج التي تساعد البلدان على معالجة جوانب القصور التي يجري تحديدها. ويتزايد حاليا اندماج القضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن أنشطة الصندوق الرئيسية. وقد قرر المجلس التنفيذي للصندوق منذ فترة قصيرة قيام خبراء الصندوق بمناقشة قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها جنبا إلى جنب مع أعمال الرقابة على النظم الاقتصادية للبلدان الأعضاء، وذلك إذا ما تبين أن هذه القضايا تهدد بزعزعة

استقرار النظام المالي الداخلي للبلد العضو أو تسهم في تحركات مربكة في أسعار الصرف.

وفي عام ٢٠٠٩، أنشأ صندوق النقد الدولي صندوقا استثماريا يدعمه المانحون — وهو الأول ضمن سلسلة من الصناديق الاستثمارية المواضيعية — لتمويل أنشطة المساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد التزمت كندا وفرنسا واليابان وكوريا والكويت ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة التزاما جماعيا بتوفير مبلغ قدره ٢٩.٢ مليون دولار على مدار خمس سنوات لتمويل الصندوق الاستثماري المواضيعي للمساهمة في تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى العالمي، من خلال الاستعانة بخبرات صندوق النقد الدولي المؤكدة وبنيته الأساسية.

وبعد ثلاث سنوات من انطلاق الصندوق الاستثماري المواضيعي، صدرت الموافقة على ٥٣ مشروعا في ٢٩ بلدا، كما عُقدت ٧ حلقات تطبيقية على المستوى الإقليمي. وسوف يواصل هذا الصندوق دعم مشروعات المساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف أنحاء العالم.

شبكة معقدة

يتزايد في الوقت الراهن ترابط النظام المالي العالمي. فمن الممكن تحويل الأموال حالياً عبر عشر مناطق اختصاص في غضون دقائق معدودة. لكن العولمة المالية تجلب المخاطر إلى جانب مختلف المزايا الواضحة مثل كفاءة توزيع الموارد، وزيادة فرص الحصول على رؤوس الأموال، وزيادة تنوع المخاطر، وزيادة الرفاهية بوجه عام.


وتستغل عصابات غسل الأموال التعقيد والترابط في النظام المالي العالمي فضلاً على الفروق بين القوانين والنظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال. وتجذبها بصفة خاصة مناطق الاختصاص التي تطبق ضوابط ضعيفة أو غير فعالة حيث يمكنها نقل أموالها وإنشاء الشركات ذات الغرض الخاص بسهولة أكبر ودون أن يتم رصدها. ويكون بوسعها أن تظل متقدمة عدة خطوات عن هيئات التنظيم المصرفي وسلطات إنفاذ القانون التي غالباً ما يتعذر عليها تنفيذ تدابير التعاون الدولي العاجلة. وعلاوة على ذلك، وكما يتضح من الأمثلة آنفة الذكر، فإن المشكلات التي يتعرض لها أحد البلدان سرعان ما تنتقل إلى بلدان أخرى في المنطقة أو في أنحاء أخرى من العالم. ■

بول آشين هو خبير أول في شؤون القطاع المالي بإدارة الشؤون القانونية في صندوق النقد الدولي.

بوضع ودعم السياسات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وجاءت توصيات فرقة العمل لتعالج مجموعة من القضايا المتنوعة، منها تنظيم الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية، وتحركات العملات عبر الحدود، وشفافية الكيانات الشرعية، والقانون الجنائي الموضوعي والإجرائي، والقدرات المؤسسية، والعقوبات، والتعاون المحلي والدولي.

وعلى الجانب الوقائي، نجد أن هذه التدابير تتضمن متطلبات تحديد ما إذا كان العميل ينوب عن شخص آخر؛ وفهم هيكل الملكية والسيطرة لدى الأشخاص الاعتباريين؛ وممارسة تدابير العناية الواجبة المعززة بالنسبة للفئات عالية المخاطر من العملاء، وعلاقات الأعمال، والمعاملات؛ وتنفيذ تدابير العناية الواجبة بالعملاء الآخرين وتدابير مسك الدفاتر.

وعلى جانب الإنفاذ، نجد أن تدابير مكافحة غسل الأموال لا تقتصر فقط على تمكين السلطات من تقديم الجناة إلى العدالة (بدرجة أعلى من العقوبات عموماً عندما تكون الجرائم الأساسية مقترنة بغسل الأموال) بل وحرمانهم أيضاً، وهو الأهم، من الأصول التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة. ويترتب على ذلك تخفيض الحافز على الاشتراك في الجرائم المدرة للربح وتزيد من صعوبة تزايد ثروات المنظمات الإجرامية إلى مستويات خطيرة.



COLUMBIA | SIPA
School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2013-2014 program begins in July of 2013. Applications are due by January 1, 2013.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

الخروج من دائرة الظل

من الحكمة أن تقلص الحكومات الرشيدة اقتصادها الخفي عن طريق تحسين المؤسسات حتى تحقق النمو الشامل للجميع

أنوب سينغ، وسونال جين-تشاندر، وعادل محمد

مفرغة ليقوضا بدرجة أكبر جودة المؤسسات التي تحكم النشاط الاقتصادي وتشجعه، أي سيادة القانون وغياب الفساد والحد ما أمكن من العبء التنظيمي غير الضروري.

وعلاوة على ذلك، يتسبب كبر حجم الاقتصادات غير الرسمية في عدم موثوقية أو اكتمال الإحصاءات الرسمية، مما يعقد عملية صنع السياسات المبنية على معلومات. وتعني محدودية المشاركة في الاقتصاد الرسمي ضمنا أن المنافع التي يحققها الاقتصاد الرسمي — مثل حماية حقوق الملكية، وإمكانية النفاذ إلى أسواق الائتمان، وكفاية معايير العمالة — يمكن ألا يستفاد منها على نطاق واسع. ويؤدي ذلك بدوره إلى تثبيط النمو الاقتصادي وحرمان الكثير من الأشخاص من الفرص الاقتصادية.

ومن منظور أكثر إيجابية، يضطلع القطاع غير الرسمي بدور مهم، لا سيما في الاقتصادات النامية، حيث يمكن اعتباره حضانة للنمو الاقتصادي المستقبلي في الاقتصاد الرسمي. فهو يمثل هامش أمان مهم للوقاية من حالة عدم اليقين الاقتصادي وقصور النمو في القطاع الرسمي بتوفير سبل عيش لشرائح كبيرة من السكان. ويزيد فعليا حجم الاقتصادات غير الرسمية بدرجة كبيرة في البلدان الفقيرة والصاعدة عليه في البلدان الأكثر ثراء.

إلا أن الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي تواجه مجموعة من القيود المختلفة تجعل من الصعب عليها أن تزاوّل عملها وتنمو. ويمكن أن تكون هذه القيود متصلة بالبنية التحتية، مثل إتاحة الكهرباء والأراضي والمياه؛ أو تكون مؤسسية، وهو ما نعني بتقصيه في بحثنا؛ أو متصلة بالاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والوساطة المالية وغيرها من المنافع المرتبطة بالمشاركة في الاقتصاد الرسمي. وعلى سبيل المثال، بخلاف ما يحدث في البلدان التي توجد فيها نظم ناضجة لحقوق الملكية حيث يمكن استخدام رأس المال بصورة واسعة وللأنشطة الإنتاجية، غالبا ما تكون هناك صعوبة

الزيادة الحادة على مستوى العالم في احتجاجات الشعوب على الحكم السيئ وغياب النمو الشامل للجميع، كتذكرة في

حينها بأهمية إنشاء مؤسسات قوية وتوسيع حجم الاقتصاد الرسمي لتشجيع النمو الاقتصادي والحصول على الفرص.

ففي حالات كثيرة للغاية، يؤدي سوء إدارة المؤسسات والإفراط في التنظيم إلى إرغام العاملين والمشاريع التجارية الصغيرة على الدخول في القطاع غير الرسمي — الذي يطلق عليه اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي — حيث تنتج سلع وخدمات قانونية ولكن تخفي عمدا عن السلطات لتجنب الضرائب ومعايير العمالة وغير ذلك من المتطلبات القانونية.

ويؤكد بحثنا أن المشاريع التجارية التي تواجه بيئة من التنظيم المجحف والفساد والتمييز في تطبيق القانون يكون لديها دافع لإخفاء أنشطتها في الاقتصاد الخفي. ونخلص إلى أن المؤسسات محدد أهم لحجم الاقتصاد الخفي من ارتفاع معدلات الضريبة أو التضخم أو مستويات الدخل.

ومثلما يقول دارون أجمولو وجيمس روبنسون في كتاب لماذا تفشل الأمم (*Why Nations Fail*)، يكمن الفرق الرئيسي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في المؤسسات السياسية والاقتصادية التي هي من صنع الإنسان، وليس في ثقافتها أو خصائصها الجغرافية. ويبين الكتاب بحجج دامغة أن الأمم تزدهر حين تضع مؤسسات شاملة للجميع تعمل على تعزيز النمو وأنها تخفق حين تحقق مؤسساتها مصالح نخبة محدودة بدلا من خلق منافع اقتصادية وسلطة سياسية يتم تقاسمها على نطاق واسع.

المزايا والعيوب

تفرض الاقتصادات الخفية الكبيرة مشكلات متعددة لصنع السياسات. فضعف المؤسسات ووجود قطاع غير رسمي كبير يمكن أن يتفاعلا معا في حلقة

أكبر على سيادة القانون وغياب الفساد والحد ما أمكن من العبء التنظيمي غير الضروري، وهي مؤسسات تفيد بشكل فعال في تشجيع النشاط الاقتصادي وحمايته.

وثمة صلة متبادلة بين التحديات التي ينطوي عليها إنشاء مؤسسات قوية وزيادة حجم الاقتصاد الرسمي. فتعزيز المؤسسات يتطلب القدرة على إنفاذ قواعد وحماية حقوق مع الحفاظ على الدوافع الاقتصادية. وحتى تتمكن الدولة من تحسين جودة مؤسساتها يجب أن تتوافر لديها موارد وقدرات كبيرة.

أما الاقتصاد الذي يكون موبوءا بحصة كبيرة من القطاع غير الرسمي فقد لا يتوافر له ما يكفي من الموارد لإدخال التحسينات اللازمة على القدرات المؤسسية للحد من نطاق النشاط غير الرسمي. وإذا حاولت الحكومة زيادة الموارد برفع الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي مع سعي الشركات إلى تجنب الضرائب الأعلى والانتقال بدرجة أكبر من قدرة الدولة. ويؤدي ذلك إلى حدوث حلقة مفرغة يمكن أن تطيل أمد "الاختلال السيئ" المترتب على ضعف المؤسسات ومحدودية تطوير القطاع الرسمي.

مدى العمق

ليس من السهل تقدير حجم القطاع غير الرسمي، نظرا لأن عين الغرض من العمل في الخفاء هو تجنب الاكتشاف، ولأن البلدان يمكن أن تفتقر إلى القدرة على رصد النشاط الخفي. وعلى الرغم من عدم وجود قياسات مباشرة لحجم الاقتصاد الخفي وتكوينه، فإن هناك عددا من طرق القياس غير المباشرة، بما في ذلك استنباط بيانات من الطلب المفرط على النقد، أو استهلاك الكهرباء بشكل غير مفسر، أو اتجاهات أسواق العمل. وتشير هذه المناهج غير المباشرة لقياس حجم اقتصاد الظل إلى أنه كبير في كثير من البلدان (راجع الخريطة).

وتخلص التقديرات لعام ٢٠٠٦ إلى تراوح اقتصاد الظل في معظم الاقتصادات المتقدمة بين ١٤ و ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي المحلي، و٣٢-٣٥٪ في الاقتصادات الصاعدة (Schneider, Buehn, and Montenegro, 2010). وتبلغ الاقتصادات الخفية حجما أكبر بكثير في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وإفريقيا — أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لدى كثير من البلدان — بينما تتراوح في الشرق الأوسط وآسيا النامية بين ٢٥ و ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولا تزال اقتصادات الظل كبيرة برغم تقلصها على مدى الوقت.

ويمكن أيضا أن يختلف حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد حسب القطاع داخل البلدان، حسب طبيعة النشاط. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون قطاع الخدمات، مثل خدمات البيع بالتجزئة في الشوارع/للسلع الرخيصة وخدمات الأسر المعيشية، وزراعة الكفاف، قطاعا غير رسمي بالكامل، يتطلب رأسمال محدودا و/أو مستويات مهارة منخفضة. ويمكن أن تكون شركات التصنيع كثيفة الاستخدام

كبيرة في البلدان النامية تحديد حقوق واضحة للملكية في المقام الأول، دع عنك التمتع بمنافعها، مثل قدرة الفرد على استثمار مدخراته وحماية الملكية الرسمية.

ونقوم في هذا البحث بتقصي العلاقة بين جودة المؤسسات وحجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد ونخلص إلى نتيجة ربما لا تكون مستغربة هي أن مواطن الضعف المؤسسي مثل التنظيم المفرط وضعف سيادة القانون غالبا ما تكون مرتبطة بوجود اقتصادات غير رسمية أكبر.

إنشاء المؤسسات

تعبر كلمة "مؤسسات" تعبيرا واسعا يغطي مجموعة مترابطة من القواعد التي تحكم التفاعلات الاجتماعية. ونقصد هنا المؤسسات الرسمية التي تحكم النشاط الاقتصادي وتؤثر عليه، مع التركيز بدرجة

مد يد المساعدة

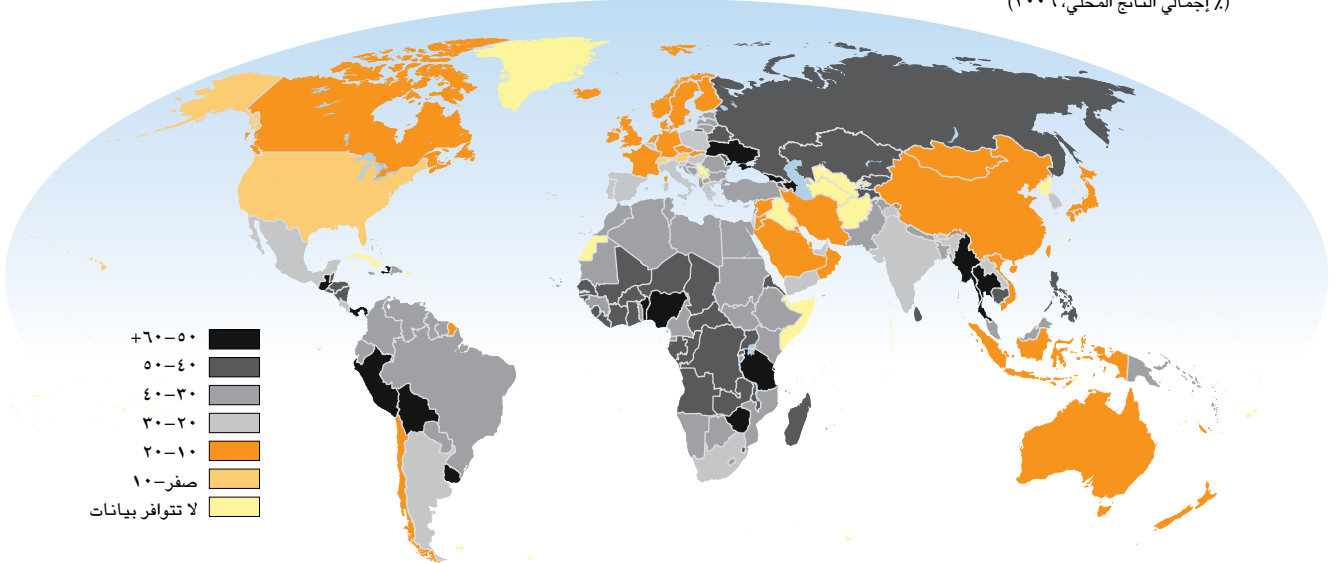
شارك صندوق النقد الدولي في دعم إنشاء مؤسسات اقتصادية في سياق تقديم مشورة تتعلق بالرقابة ومساعدة فنية إلى أعضائه. وكان الصندوق في طليعة إصلاح الإطارين التنظيمي والرقابي للقطاع المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ولمكافحة مشكلة الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة دأب الصندوق على دعم أعضائه بتقديم مساعدة فنية في السياسات المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي مسائل أكبر تتعلق بالحوكمة والمؤسسات في الحالات التي يعتقد أن القطاعات الخفية الكبيرة لها انعكاسات على الاقتصاد الكلي.



إسكافي يعمل على جانب الطريق في هراي، زيمبابوي.

إلقاء ظل طويل

الاقتصاد الخفي موجود بشكل كبير في أجزاء كثيرة من العالم.
(% إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٦)



المصدر: دراسة (2010) Schneider, Buehn, and Montenegro.

ملحوظة: لا يقصد بالحدود أو الألوان أو التسميات أو أي معلومات أخرى على الخريطة الإشارة إلى رأي صندوق النقد الدولي في الوضع القانوني لأي من الأراضي أو الأقاليم، أو إلى تأييدها لهذه الحدود أو الموافقة عليها.

واحدة في العبء التنظيمي (حسب قياس مؤشر Heritage Foundation) بزيادة مقدارها ١٢٪ في حجم القطاع الخفي (دراسة Friedman and others, 2000).

وغالبا ما تؤدي القيود المعقدة المفروضة على أسواق العمل إلى زيادة في أنشطة توظيف العمالة في القطاع غير الرسمي ومن ثم تغذية الاقتصاد الخفي. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن أكثر من ٧٠٪ من العاملين في البلدان النامية يعملون خارج الاقتصاد الرسمي، حتى وإن كان الاقتصاد الخفي يشكل حصة أقل بكثير في حدود ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

أما التنظيمات المتعلقة بسوق العمل، المفرطة في صرامتها، فتترتب عليها نتيجة غير مقصودة هي تشجيع ترتيبات العمل في القطاع غير الرسمي نظرا لأنها ترفع تكلفة التعيين على الشركات. فالقيود المفروضة على التعيين والفصل من أجل حماية العاملين تؤدي بدلا من ذلك إلى إثناء الشركات عن تعيين العمالة في سوق العمل الرسمية نظرا لارتفاع تكاليف الامتثال وتعقده في الغالب. وتلجأ الشركات بدلا من ذلك إلى تعيين عاملين بطريقة غير نظامية، بأجور تدفع لهم من تحت المائدة، وتتجنب توفير التأمين الصحي وغيره من المزايا.

وينطوي العمل في القطاع غير الرسمي على عيب آخر هو انعدام قدرة الشركات والأشخاص على النفاذ إلى القطاع المالي الرسمي. وفي عدد كبير من البلدان النامية، يقل عدد الأشخاص الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية عن نصف عدد السكان، ويقف هذا العدد في بعض البلدان ليصل إلى أسرة واحدة من بين كل خمس أسر معيشية. ويؤدي عدم قدرة الشركات على الحصول على تمويل إلى وقوعها في شرك العمليات منخفضة الإنتاجية وإدامة حالة عدم المساواة مع اعتمادها على مواردها الخاصة بها التي غالبا ما تكون محدودة لبدء مشاريعها التجارية.

النظرية بالأرقام

يخلص بحثنا الذي يستند إلى بيانات لنحو ١٠٠ بلد إلى النتائج التالية:

- تحسن المؤسسات يرتبط بانحسار كبير في اقتصاد الظل.
- فتحسن الجودة الكلية للمؤسسات بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي

للمعاملة جزءا من القطاع غير الرسمي بدرجة كبيرة. أما الأنشطة التي تتطلب مستويات مرتفعة من المهارة ورأس المال فإنها تحدث بالدرجة الأولى في القطاع الرسمي.

أوقات الضرائب

ثمة جدل كبير حول الطريقة التي يؤثر بها رفع الضرائب على نشاط الاقتصاد الخفي.

فهناك رأي يقول إن نظم الضرائب التي تشكل أعباء أكبر (بما في ذلك ارتفاع المعدلات الضريبية والإدارة الضريبية) يمكن أن تدفع الشركات إلى العمل في الخفاء لتجنب الضرائب وإعطاء دفعة للأرباح.

المؤسسات هي أهم محدد لحجم الاقتصاد الخفي.

وتشير التقديرات إلى أنه إذا أصبح العبء الضريبي في تصور الشركات أكثر إجحافا، يزيد حجم اقتصاد الظل بمقدار ١١,٧ نقطة مئوية (دراسة Johnson, Kaufmann, and Zoido-Lobaton, 1998).

ويقابل هذا الرأي أن رفع الضرائب يمكن أن يرتبط أيضا بانحسار حجم الاقتصاد الخفي، حيث يمكن أن يؤدي رفع الضريبة إلى زيادة الإيرادات وتوفير سلع عامة أفضل، بما في ذلك تعزيز البيئة القانونية على نحو يشجع الشركات على العمل في القطاع الرسمي.

وهناك رأي بديل يقول إن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي عوامل الدفع الرئيسية لنشاط القطاع الخفي. ويوجد فعليا ارتباط بين العبء التنظيمي وزيادة الفساد وضعف البيئة القانونية معا في جانب وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في جانب آخر. ويشمل العبء التنظيمي وجود تكاليف تتصل بالامتثال للقيود على التراخيص ويؤدي إلى زيادة التكاليف على الشركات، وهو ما قد يشجع على دفعها إلى اقتصاد الظل. وترتبط زيادة بمقدار نقطة مئوية

De Soto, 2000 أن الإقرار بأصول القطاع غير الرسمي كملكية يمكن أن يساعد على تحويل هذه الأصول إلى رأسمال يمكن استخدامه في الاستثمار. وينبغي بوجه عام أن يتضمن الإصلاح المؤسسي تدابير لتخفيف الأعباء التنظيمية حيثما يمكن وتعزيز سيادة القانون من أجل الإنفاذ الفعال للحد الأدنى اللازم من مجموعة من التنظيمات. وستؤدي خصوصية ظروف كل بلد وكل قطاع بالطبع إلى توجيه البلد إلى المسار الدقيق والتسلسل المرغوب في تدابير السياسة، التي يتوقع أن تتنوع بصورة ملموسة.

وبالنظر إلى هذا الدور المركزي للمؤسسات في تثبيت نمو الاقتصادات الخفية وحفز النمو الاقتصادي طويل الأجل، يتعين أن تكون التنمية المؤسسية في بؤرة الاهتمام. وإضافة إلى وضع إطار قانوني وقضائي قوي كأساس للمؤسسات الجيدة، من المهم أيضا إعطاء الأولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الاقتصادية، التي تحدث بدورها تأثيرا قويا على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعمال حقوق الملكية وتأمينها، والتجارة الحرة. ■

أنوب سينغ هو مدير إدارة آسيا والمحيط الهادي في صندوق النقد الدولي. وسونالي جين-تشاندر اقتصادي أول، وعادل محمد اقتصادي، في تلك الإدارة أيضا.

المراجع:

Acemoglu, Daron, and James A. Robinson, 2012, *Why Nations Fail: Origins of Power, Prosperity, and Poverty* (New York: Crown Publishing).

De Soto, Hernando, 2000, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else* (New York: Basic Books).

Friedman, E, S. Johnson, D. Kaufmann, and P. Zoido-Lobaton, 2000, "Dodging the Grabbing Hand: the Determinants of Unofficial Activity in 69 Countries," *Journal of Public Economics*, Vol. 76, pp. 459-93.

Johnson, S., D. Kaufmann, and P. Zoido-Lobaton, 1998, "Regulatory Discretion and the Unofficial Economy," *American Economic Review*, Vol. 88 (May), pp. 387-92.

Schneider, F, A. Buehn, and C. Montenegro, 2010, "New Estimates for the Shadow Economies All Over the World," *International Economic Journal*, Vol. 24, No. 4, pp. 443-61.

إلى تقلص اقتصاد الظل بنحو ١١ نقطة مئوية. وعلاوة على ذلك، يرتبط حدوث تحسن مماثل في سيادة القانون بتقلص بمقدار ٨ نقاط مئوية في حصة اقتصاد الظل.

• المؤسسات هي أهم محدد لحجم الاقتصاد الخفي. فبمجرد تحييد أثر المؤسسات، لا تعود للعوامل الأخرى، مثل المعدلات الضريبية والتضخم ونصيب الفرد من الدخل، دلالة إحصائية. وليس ارتفاع المعدلات الضريبية في حد ذاته ليس هو الذي يزيد حجم اقتصاد الظل وإنما ضعف المؤسسات وسيادة القانون. وتكون للمشاريع حافز للعمل في الخفاء لا لتجنب الضرائب المرتفعة وإنما لتجنب التنظيمات وما تفرضه عليها من عبء إداري.

• البلدان التي يزيد فيها الفساد غالبا ما تحتوي على اقتصادات خفية أكبر. وتؤدي زيادة صغيرة نسبيا في الفساد إلى زيادة أكبر بكثير في حجم اقتصاد الظل.

اتخاذ إجراء

يشكل الاقتصاد الخفي جزءا كبيرا في اقتصادات عدد كبير من البلدان ويمثل فرصة نمو حيوية، وخصوصا للبلدان النامية. ونظرا للمشكلات المختلفة التي تواجه النشاط الاقتصادي غير الرسمي، يمكن أن يؤدي استمرار قطاعات غير رسمية كبيرة إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض النمو في القطاعات التي تسود فيها، مما يقتضي من السياسات علاج هذه المشكلة. ويتطلب تعظيم النمو الشامل للجميع فهما للحوافز التي تحرك الاقتصاد الخفي، حتى يعمل أكبر قدر ممكن من الأشخاص في الاقتصاد الرسمي. وتعرض الدراسات المعنية بهذا الموضوع بعض الأفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها تحرير القطاع غير الرسمي من قيوده، ودمجه في القطاع الرسمي. وعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات الراغبة في تقليص اقتصاد الظل التركيز على تعزيز سيادة القانون، وإتاحة النفاذ إلى الاقتصاد الرسمي، والاقتصار على الإنفاذ الصارم للحد الأدنى اللازم من التنظيمات.

وأحد الشروط الأساسية لتمكين أنشطة القطاع الخاص من الازدهار وضع نظام لحقوق الملكية يعمل بشكل جيد. إذ يمكن للشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي المتمتع بهذه الحقوق والحمايات أن تضح أصولا في رأس المال العامل وتنمي مشاريعها التجارية. وترى دراسة

Like what you're reading?



Then like us
on Facebook!
www.facebook.com/financeanddevelopment



ما هي أسواق المال؟



هي وسيلة لتلبية الاحتياجات المالية قصيرة الأجل للمقرضين والمقرضين

راندا دود

إلى

أن طفت المشكلات على السطح أثناء الأزمة المالية العالمية، كان من المسلم به أن أسواق المال شرائح بسيطة من النظام المالي ومنخفضة التقلب.

وغالبا ما تتيح أسواق المال للمتعاملين في المال — البنوك ومديري النقد ومستثمري التجزئة — وسيلة للاستثمارات السائلة والأمنة على المدى القصير، وتتيح للمقرضين — البنوك، وشركات السمسرة، وصناديق التحوط، والشركات غير المالية — إمكانية الحصول على أموال بتكلفة منخفضة. وتمثل عبارة سوق المال مظلة تندرج تحتها عدة أنواع من الأسواق، تختلف حسب احتياجات المقرضين والمقرضين.

وكان أحد الآثار المترتبة على الأزمة المالية تركيز الاهتمام على الفروق بين مختلف شرائح أسواق المال، نظرا لأن بعضها ثبتت هشاشته بينما أبدت أسواق أخرى قدرا جيدا من الصمود.

في الأجل القصير

توصف هذه الأسواق بعبارة "أسواق المال" لأن الأصول تشتري وتباع فيها في الأجل القريب — مع تراوح آجال الاستحقاق بين يوم وسنة — ويمكن في الظروف العادية تحويلها بسهولة إلى نقد. وتتضمن أسواق المال أسواقا لتداول أدوات مثل الحسابات المصرفية، بما في ذلك شهادات الإيداع لأجل؛ والقروض المتداولة بين البنوك؛ وصناديق الاستثمار المشتركة لأسواق المال؛ والأوراق التجارية؛ وأذون الخزانة، واتفاقات إقراض وإعادة شراء الأوراق المالية (الريبو). وتتضمن هذه الأسواق حصة كبيرة من النظام المالي — ففي الولايات المتحدة، تمثل نحو ثلث جميع الائتمان، وفقا لمسح "تدفق الأموال" الذي أجراه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وتختلف أدوات الأسواق المالية، التي يتمثل عدد كبير منها في الأوراق المالية، في طريقة تداولها وتتبعها في إطار القوانين التنظيمية المالية وكذلك في مدى اعتماد المقرض على قيمة الضمان الأساسي، وليس على تقييم المقرض.

أما الأدوات الأكثر شيوعا في أسواق المال فهي الودائع المصرفية، وهي لا تعتبر أوراقا مالية، وإن كانت شهادات الإيداع تُتداول أحيانا وكأنها أوراق مالية. وينظر المودعون إلى الجدارة الائتمانية للبنك الذي يقرضونه المال، وكذلك إلى البرامج الحكومية للتأمين على الودائع المصرفية.

ولا تُستخدم الضمانات لتأمين القروض بين البنوك، ولذلك ينظر المقرض حصرا إلى جدارة المقرض الائتمانية لتقييم احتمالات السداد. وتمثل انجلترا أكثر أسواق التداول بين البنوك خضوعا للمراقبة،

حيث يحدد يوميا سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) والذي يمثل متوسط السعر الذي تكون البنوك الكبرى راغبة في إقراض بعضها البعض به. وقد ثبت أن تلك السوق ليست مصدر تمويل موثوق أثناء الأزمة. فقد ارتفعت أسعار ليبور بحدة مقارنة بأسعار أسواق المال الأخرى بمجرد التشكك في الجدارة الائتمانية للبنوك. وعلاوة على ذلك، تناقص حجم الإقراض بدرجة كبيرة مع المحاولات الشاقة للبنوك لتمويل أصولها القائمة وتناقص اهتمامها بتقديم قروض جديدة. وقد ساعدت القروض الطارئة المقدمة من البنوك المركزية على تعويض انكماش مصدر التمويل هذا. وأدت التحقيقات التي أجرتها مؤخرا السلطات التنظيمية إلى التشكيك في نزاهة عملية التسعير التي تحدد بها أسعار ليبور.

وتمثل الورقة التجارية سندا إذنيا (دينا غير مؤمن) تصدره بنوك ذات تصنيف مرتفع وبعض الشركات غير المالية الكبرى. ونظرا لأن هذه الأداة غير مؤمنة (هي مجرد وعد بالدفع، مثلما يدل اسمها)، فلا ينظر المستثمرون إلا في الجدارة الائتمانية لجهة إصدارها لسداد مدخراتهم. وتصدر الأوراق التجارية وتتداول مثل الأوراق المالية. ولكن نظرا لأنها قصيرة الأجل في طبيعتها ولا يشتريها مستثمرو التجزئة، فإنها معفاة من معظم القوانين المتعلقة بالأوراق المالية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تصدر الأوراق التجارية بأجال استحقاق تتراوح بين يوم و ٢٧٠ يوما، وبفئات تفوق طاقة مستثمرين التجزئة (مليون دولار غالبا، ولكن في بعض الأحيان تصغر إلى حد ١٠ آلاف دولار).

الاستثمار الأكثر أمانا

أذون الخزانة، التي تصدرها الحكومة، هي أوراق مالية بأجال استحقاق تقل عن سنة. وتعد أذون الخزانة الأمريكية، التي تباع بخصم عن قيمتها الاسمية وتشتري وتباع بصورة نشيطة بعد إصدارها، الأداة الأكثر أمانا لإيداع مدخرات قصيرة الأجل. وتتسم أسواقها بالعمق والسيولة، ويخضع تداولها لقوانين الأوراق المالية. ولا تمثل أذون الخزانة الأمريكية أدوات ادخار فحسب، وإنما يمكن استخدامها في تسوية المعاملات. ويمكن إرسال أذون الخزانة، التي تصدر بصورة إلكترونية، داخل نظام المدفوعات بنفس سهولة النقود.

وتمثل اتفاقات إعادة الشراء (الريبو) شريحة كبيرة ولكن أكثر تعقيدا من أسواق المال. فهي تعرض أسعار فائدة متنافسة على عمليات الاقتراض والإقراض قصيرة الأجل، لفترة لا تزيد عادة على أسبوعين، وليلة واحدة في حالات كثيرة. ويقوم المقرض ببيع ورقة مالية يملكها مقابل نقد ويوافق على إعادة شرائها من المشتري (الذي يكون فعليا

العمومية. وفي هذه الحالة، تقوم المنشأة بتأسيس كيان ذي غرض خاص يتولى شراء الأصول غير السائلة منها وتمويل عملية الشراء بإصدار أوراق تجارية مضمونة بأصول، تكون على عكس الأوراق التجارية العادية مؤمنة أو "مدعومة" بالأصول الأساسية. ويمكن أن يحصل هذا النوع من الأوراق التجارية على تصنيف ائتماني مرتفع إذا كان تصنيف الأصول مرتفعا وإذا كان لدى التسهيل الخاص قدر كاف من رأس المال وخطوط الائتمان. ويكون الهدف من توافر رأس المال تغطية الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث للأصول، ويكون الهدف من توافر خطوط الائتمان

مقرضا) في تاريخ محدد وبسعر يتضمن تكلفة الفائدة على مدى الفترة. وتكون الورقة المالية التي في قلب هذه المعاملة بمثابة ضمان للمقرض. وإضافة إلى أن أسواق الريبو وغيرها من أسواق إقراض الأوراق المالية تتيح عمليات الاقتراض والإقراض قصيرة الأجل في أسواق المال، فإنها تمثل عناصر حاسمة في البيع على المكشوف — عندما يوافق متداول على بيع ورقة مالية لا يملكها. ولكي يحصل هذا المتداول على الورقة المالية، يتعين عليه أن يقرضها أو يشتريها مؤقتا من خلال معاملة إعادة شراء. وعندما يحين موعد إعادتها إلى المقرض،

أثناء الأزمة المالية، كانت صناديق سوق المال مهددة بخسائر على الأوراق التجارية ولاحقا على الأذون الصادرة عن مؤسسة ليمان براذرز.

مراعاة الصعوبة التي تواجهها المنشأة لدى بيع الأصول الأساسية لتلبية احتياجاتها النقدية.

وقد واجهت بعض الأجزاء من أسواق الأوراق التجارية المضمونة بأصول مشكلات أثناء الأزمة. وتقوم جهات إصدار الأوراق التجارية المعيارية — الشركات غير المالية الكبيرة والبنوك، بصورة شبه حصرية — بإيداع بيانات مالية ربع سنوية تتيح للمستثمرين تقييم وضعها الائتماني بسهولة. وكانت مخاطرة الائتمان على الأوراق التجارية المضمونة بأصول، تعتمد في جملة أمور على الطريقة التي أنشئ بها الكيان ذو الغرض الخاص، وتعزيزاته الائتمانية، ودعم السيولة المتوافر لها، وقيمة الأصول الأساسية — وكلها عوامل يرجح أن تكون أقل شفافية وأكثر تعقيدا من مثيلاتها المتعلقة بالأوراق التجارية المباشرة. وفي الولايات المتحدة، تقلص سوق الأوراق التجارية المضمونة بأصول بنسبة ٣٨٪ من أغسطس إلى نوفمبر ٢٠٠٨.

وأدى ذلك إلى ضرب سوق صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال، التي تحوز أكثر من ثلث الأوراق التجارية القائمة. وعندما بدأ المستثمرون سحب أموال من هذه الصناديق، ابتعدت هذه الصناديق بشدة عن الأوراق التجارية المضمونة بأصول وركزت أنشطتها بدلا من ذلك في الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة وعن الهيئات.

وثبت أن موثوقية سوق الريبو الثلاثي تقل كثيرا عن سوق الريبو العادية للأوراق المالية الصادرة عن الخزنة والهيئات. وتدور سوق الريبو الثلاثية في فلك بنك أو اثنين من بنوك المقاصة التي تتولى حيازة الضمان ونقل الملكية من المقرض إلى المقرض ومنه مرة أخرى إلى المقرض عند سداد القرض. وقد ارتبكت سوق الريبو الثلاثية نتيجة انهيار أسواق الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية والصادرة عن جهات خاصة. فقد كانت هذه الأوراق المالية تشكل حصة كبيرة من الضمان في سوق الريبو الثلاثية. وبمجرد أن انخفضت القيمة السوقية والتصنيفات الائتمانية لهذه الأوراق المالية وتوقف التداول فيها، بدأت السوق الثلاثية تتضرر من كل من عمليات تخفيض الدين ضمنا للسداد (النسبة المئوية التي يقلل بها المقرض قيمة الورقة المالية لأغراض الضمان) اللازمة لموازنة التقلب في سوق الدين المورقة وصعوبة تسعير الضمان الذي لم يعد له سعر سوقي.

وقد أدى وقوع الأزمات في كل من سوق الأوراق التجارية المضمونة بأصول وسوق الريبو الثلاثية إلى نشر مشكلات التمويل إلى البنوك وشركات الأوراق المالية وصناديق التحوط التي كانت تستخدم هذه الأسواق لتمويل الاستثمارات. واليوم تقلصت هذه الأسواق بصورة هائلة. ■

راندال دود اقتصادي مالي في وزارة الخزنة الأمريكية.

يتعين عليه شراؤها أو اقتراضها مرة أخرى. فإذا انخفض السعر فإنه يحقق ربحا من هذه المعاملة.

أما صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال فهي أوراق مالية تعرضها الشركات التي تستثمر في أدوات أخرى في سوق المال — من قبيل الأوراق التجارية، وشهادات الإيداع، وأذون الخزنة، واتفاقات إعادة الشراء. وتخضع هذه الصناديق للتنظيم بوصفها شركات استثمارية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتقدم هذه الصناديق عائدا منخفض المخاطر على الاستثمار قصير الأجل لمستثمري التجزئة والمستثمرين المؤسسيين وكذلك للشركات. وفي أغلب الحالات، يستثمر الصندوق في الأدوات السائلة وقصيرة الأجل وذات التصنيف المرتفع. ورغم أن السعر غير ثابت أو مضمون، فإن الصندوق يدار بحيث يكون السعر ثابتا — أو بلغة الأوراق المالية، يحتفظ بقيمة مستقرة صافية للأصول، تكون عادة دولارا واحدا للسهم (على عكس صناديق الاستثمار المشترك الأخرى التي تستثمر في الأسهم أو السندات والتي تتغير فيها القيمة للسهم يوميا). وإذا زادت قيمة الأصول الأساسية للصندوق على دولار واحد للسهم، يدفع الفرق باعتباره فائدة. وحتى وقوع الأزمة العالمية، لم يكن يُسمع تقريبا عن صندوق استثمار مشترك في سوق المال تقل فيه القيمة الصافية عن دولار واحد للسهم. وفي المرات القليلة التي حدث فيها ذلك، استخدم مدير الاستثمار في الصندوق مواردهم الخاصة بهم للحفاظ على السعر في مستوى دولار واحد للسهم.

ولكن أثناء الأزمة المالية، كانت صناديق سوق المال مهددة بخسائر على الأوراق التجارية ولاحقا على الأذون الصادرة عن مؤسسة ليمان براذرز (مؤسسة السمسرة التي أفلست في سبتمبر ٢٠٠٨). ونظرا لأن هذه الصناديق عناصر فاعلة مهمة في أسواق المال الحيوية الأخرى، فقد تحركت الحكومة الأمريكية لمنع حدوث زعر كان من الممكن أن يؤدي إلى انتشار تقلص الائتمان. فقد ضمنت الخزنة الأمريكية الأصل وقام بنك الاحتياطي الفيدرالي بإنشاء تسهيل إقراض خاص للأوراق التجارية لمساعدة الصناديق على تجنب حدوث زعر من جانب المستثمرين.

الأسواق العاطلة

وهناك قطاعات أخرى من أسواق المال ليست بنفس القدر من البساطة. وتشمل هذه القطاعات الأوراق التجارية المضمونة بأصول وبعض معاملات الريبو الثلاثية.

ويمكن لمنشأة تملك أصولا مالية يصعب بيعها (غير سائلة)، مثل القروض أو الرهون العقارية أو المديونيات، أن تستخدم هذه الأوراق التجارية للاقتراض بتكلفة أقل وحذف هذه الأصول من ميزانيتها



رجل يعمل في حوض بناء السفن الغربي في شيتاغونغ، بنغلاديش.

وظائف أكثر، وظائف أفضل

كالبانا كوتشار وبراديب ميترا وريما نيار

ويتوافق فعليا تصنيف البلدان الخمسة الكبيرة في المنطقة، بالترتيب التنازلي، من حيث نمو التوظيف — باكستان ونيبال وبنغلاديش والهند وسري لانكا — مع تصنيفها من حيث نمو السكان في سن العمل.

ولا يقتصر الأمر على زيادة الوظائف من حيث عددها، بل تحسنت نوعيتها أيضا. والمعياران المستخدمان لتقييم جودة الوظائف هما الفقر بين أصحاب المهن الحرة (أصحاب العمل، والعاملين المستقلين، والعاملين في الأسر بدون أجر) والأجور الحقيقية للعاملين بأجر. ويشمل العاملون بأجر العمال غير النظاميين — الذين يتقاضون يومية أو أجرا غير منتظم أو أجرا بالقطعة — والعاملين بأجور منتظمة أو العاملين بمرتبات، الذين يحصلون على مبلغ مالي منتظم من وظيفة في القطاع العام أو الخاص وعادة ما يحصلون على مستحقات إجازات ومستحقات تكميلية. وقد تراجع الفقر في آسيا بين أصحاب المهن الحرة (راجع الرسم البياني ١). وفي الوقت نفسه، زادت الأجور الحقيقية

منطقة جنوب آسيا ما يقرب من ١٠ ملايين نسمة سنويا إلى قوتها العاملة خلال

أضافت

العقد الماضي، وقامت في الوقت نفسه بزيادة الأجور والحد من الفقر. وقد تحسنت الوظائف من حيث عددها ومن حيث جودتها. إلا أن التحدي الذي يواجهه توظيف العمالة في العقدين المقبلين أصعب منه في العقدين السابقين.

وستمثل منطقة جنوب آسيا — جمهورية أفغانستان الإسلامية وبنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وباكستان وسري لانكا — ٤٠٪ من نمو السكان في سن العمل (١٥-٦٤) على مستوى العالم حتى عام ٢٠٥٠. ولهذا السبب توجد أهمية عالمية لسياسات توظيف العمالة في هذه المنطقة. ويتعين أن تقوم المنطقة بإضافة وظائف جديدة ووظائف أفضل — أي وظائف تزيد الأجور الحقيقية وتحد من الفقر.

سجل أداء جيد

توازي النمو في توظيف العمالة في منطقة جنوب آسيا بوجه عام مع نمو السكان في سن العمل.

الزيادة السريعة
في القوى العاملة
في منطقة جنوب
آسيا تدعو إلى
إجراء إصلاحات
في السياسات
الاقتصادية
المطبقة في مختلف
القطاعات لدعم
الزيادة المستمرة
في الوظائف عالية
الجودة

الرقم إلى نحو ١٥ مليون وظيفة، وهو ما يعادل إضافة سكان جاكرتا كل سنة. وستكون هذه الإضافات أعلى بنسبة ٢٠ إلى ٥٠٪ من الزيادة السنوية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

ويمكن استيعاب الداخلين في القوى العاملة في وظائف تحقق ناتجا أقل بصورة متدرجة للعامل في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، حيث يحول غياب شبكات الأمان دون وجود بطالة معلنة. ومع مراعاة الاعتبارات الأخرى، فكلما زاد عدد الداخلين الجدد انخفض الناتج للعامل في الوظائف الإضافية المستحدثة لاستيعابهم.

إلا أن التحدي الذي تواجهه المنطقة في مجال توظيف العمالة يتمثل في استحداث وظائف بمستويات أعلى من الناتج للعامل. ويدعو ذلك إلى تعجيل وتيرة انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة والخدمات، حيث يكون الناتج أعلى، مثلما حدث في شرق آسيا أثناء سنوات نموها المرتفع، وكذلك انتقال العمالة من المنشآت منخفضة الإنتاجية إلى منشآت ذات إنتاجية أعلى داخل الصناعة والخدمات.

ورغم أن استمرار ارتفاع النمو مرغوب، فإنه لا يمكن بالضرورة الاعتماد عليه لمواجهة التحدي المتعلق بتوظيف العمالة. وتشير التجربة الدولية إلى أن الحفاظ على النمو أصعب بكثير من إشعال شرارته، ومن ثم سيكون من الضروري القيام بإصلاحات هيكلية في كل من جانبي الطلب والعرض في سوق العمالة.

وسيوّدي النمو السكاني إلى زيادة أعداد الداخلين سوق العمل. غير أن التركيبة العمرية لذلك النمو تنطوي على إمكانات تخفيف حدة التحدي الذي يواجهه توظيف العمالة. ويمكن أن توفر فترة «التحول الديمغرافي» - أي الفترة التي ينمو فيها عدد الأشخاص في سن العمل بسرعة أكبر من عمر مُعاليمهم - بعض الدعم لإصلاح السياسة للعقدين إلى الثلاثة عقود المقبلة في جزء كبير من منطقة جنوب آسيا. فالموارد التي تدخر نتيجة تناقص عدد المعالين توفر «مكسبا ديمغرافيا». ويمكن استخدام ذلك المكسب في الاستثمارات ذات الأولوية المرتفعة في رأس المال المادي والبشري اللازمة لاستحداث وظائف أفضل. إلا أن تسخير هذا المكسب يتطلب تهيئة بيئة عمل تفضي إلى تراكم العوامل بحيث يمكن تحويل المدخرات المحتملة إلى استثمارات فعلية. ونظرا لأن تأثير السياسات يستغرق وقتا ولأنه يتوقع أن تغلق

للعاملين بأجور غير منتظمة والعاملين بأجور منتظمة. وانخفضت معدلات الفقر بين العاملين بأجور أيضا.

على أن تركيب القوة العاملة بين هذه الأنواع الثلاث العريضة من توظيف العمالة لم يتغير بمرور الوقت إلا بصورة محدودة (راجع الرسم البياني ٢). ويمثل أصحاب المهن الحرة أكبر حصة، بما يدل على هيمنة الزراعة في جزء كبير من المنطقة. ويلى هذه الفئة العمال غير النظاميين. وعلى الرغم من انخفاض مستويات الفقر في كل نوع من العمالة، فإنه لا يزال في أعلى المستويات للعمال غير النظاميين وفي أدنى المستويات للعاملين بأجور منتظمة أو مرتبات.

ولذلك فقد حدث التحسن في نوعية الوظائف بصفة غالبية ضمن كل فئة عريضة من فئات الوظائف وليس من خلال الحركة عبر أنواع الوظائف. إلا أن هناك تحركا على مستوى فرادى العاملين. ففي المناطق الريفية في بنغلاديش والهند ونيبال على سبيل المثال، ييسر التعليم الانتقال من الزراعة إلى وظائف أفضل في الصناعة والخدمات في الاقتصاد غير الزراعي، بينما يؤدي انعدام التعليم إلى زيادة احتمالات الانتقال من الاقتصاد غير الزراعي إلى الزراعة. وفي المناطق الريفية في الهند، على سبيل المثال، تزداد فعليا احتمالات أن يفقد العاملون ذوو مستويات التعليم الأدنى الوظائف غير الزراعية بثلاثة أضعاف تقريبا عن احتمال تأميمهم لها.

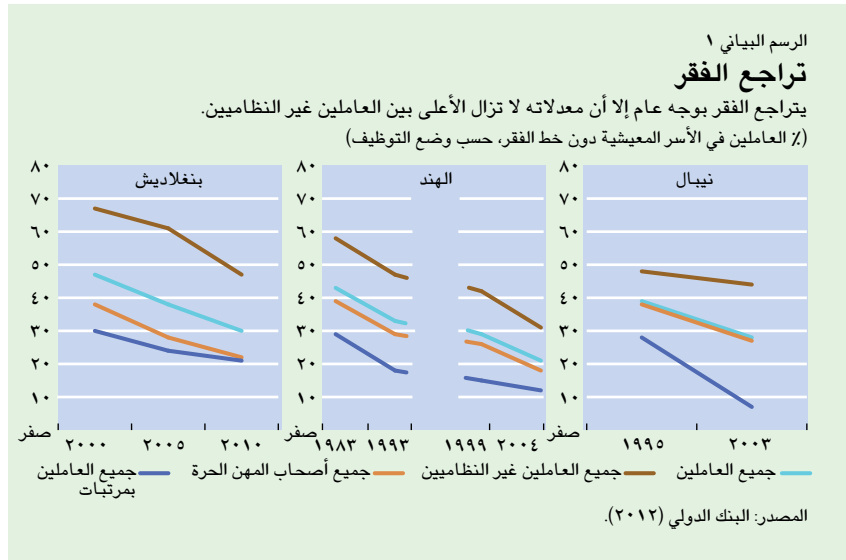
ويرجع التحسن في نوعية الوظائف بالدرجة الأولى إلى نمو إجمالي الناتج المحلي، مع تنوعه بين البلدان. فقد زاد النمو بوجه عام في بنغلاديش والهند وسري لانكا على مدى العقود القليلة الماضية. وفي حين يشهد النمو في باكستان اتجاها هبوطيا في العقود الأخيرة، فقد كان متقلبا، مع صعوده بشكل حاد في الفترة بين التسعينات والألفينات. وتحسنت نوعية الوظائف في نيبال، التي تشهد نموا بطيئا، نتيجة لكثافة هجرة العمالة من البلد، مما دفع بالأجور إلى مستويات أعلى لمن تبقىوا، في حين مثلت تحويلات العاملين الكثيفة - ربع إجمالي الناتج المحلي حسب التقديرات - نصف التراجع في معدل الفقر.

وعزى قدر كبير من نمو إجمالي الناتج المحلي للعامل في منطقة جنوب آسيا الذي تبني عليه هذه التطورات الإيجابية إلى النمو السريع في مجموع إنتاجية العوامل - مجموع التغيرات في الكفاءة التي تستخدم معها المدخلات والتغيرات في التكنولوجيا - بدرجة أكبر مما

يعزى إلى النمو في رأس المال المادي للعامل والتعليم. وباستشراف المستقبل نجد أنه في حين سيواصل النمو في مجموع إنتاجية العوامل الاضطلاع بدور رئيسي، فسيكون ارتفاع معدلات تراكم رأس المال المادي والبشري ضروريا لاستيعاب الداخلين الجدد في قوة العمل.

الطريق شاق

حتى يتسنى استيعاب نمو القوى العاملة في آسيا، سيتعين إضافة ١٢ مليون وظيفة سنويا بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٣٠. وإذا زادت معدلات مشاركة الإناث في أسواق العمل في أكبر ثلاثة بلدان في المنطقة (بنغلاديش والهند وباكستان) - وهي في الوقت الراهن من بين أدنى المعدلات في العالم النامي - مثلما زادت في بعض بلدان شرق آسيا، فسيرتفع هذا



النافذة الديمغرافية قرابة عام ٢٠٤٠ لمعظم بلدان جنوب آسيا، يكون من الأمور العاجلة بوجه خاص إفساح المجال أمام الإعالة في سن كبيرة، وتعزيز إصلاحات السياسة.

القيود على نمو الوظائف

إذا طلبت إلى مديري المنشآت في القطاع الرسمي في المناطق الحضرية في منطقة جنوب آسيا التي استحدثت وظائف أن يذكروا أهم ثلاثة قيود على قدرتهم على العمل والنمو، فعلى الرغم من التنوع في المنطقة، ستكون الإجابة: «الكهرباء، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي». وتكون هذه القيود عادة أشد في الشركات التي توسعت في توظيف العمالة — وهو ما يرفع الطلب مثلا على إمداد الكهرباء والطرق والقضاء وغير ذلك من أبعاد بيئة العمل — منها في الشركات التي لم تتوسع في عملية التعيين (راجع الرسم البياني ٣).

وتكون القيود المتعلقة بالكهرباء في بعض بلدان جنوب آسيا، مثل أفغانستان وبنغلاديش ونيبال، أعلى من القيود التي تواجهها منشآت مشابهة (في الحجم والقطاع والمكان وطبيعة الملكية ودرجة المشاركة الدولية) في بلدان ذات مستويات دخل مماثلة في أماكن أخرى في

وثمة قيد آخر تضعه المنشآت في تصنيف مرتفع وهو الفساد في التعاملات بين المنشآت والحكومة. فالرشاوى والوقت الذي يتعين أن يقضيه المديرون مع مسؤولين في مرافق الخدمات العامة أو الإدارة الضريبية يرفع تكلفة مزاوله العمل. ويمثل عدم الاستقرار السياسي، لا سيما في البلدان الداخلة في صراع أو أثناء الصراع أو بعده قيودا آخر على عمليات المنشآت.

وتوجد أولوية واضحة لمعالجة المشكلات في قطاع الطاقة. وتتطلب الإصلاحات استثمارات من القطاعين العام والخاص — وهي جارية — لتضييق الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب، إلى جانب تعديل التعريفات، وتحسين توصيلها، وزيادة القدرات واستقلال الهيئات التنظيمية لتحسين الاستمرارية المالية والتجارية لمرافق الطاقة. وتوجد أهمية بالقدر ذاته لحوكمة المرافق العامة.

التدخل المبكر

ثمة أولوية أخرى لجميع بلدان جنوب آسيا هي تحسين جودة التعلم على جميع مستويات التعليم وتعليم المهارات التحليلية والسلوكية التي يتطلبها أصحاب العمل من الخريجين — والتي يفتقرون إليها في

هناك أدلة ملموسة، بما في ذلك أدلة من منطقة جنوب آسيا، على أن تحسين التغذية يعزز التعلم مدى الحياة وإنتاجية سوق العمل

الوقت الراهن. إلا أنه يحتمل بدرجة عالية أن يأتي المردود الأكبر من الاستثمار في رأس المال البشري من التدخلات التي تحدث قبل أن يبدأ الأطفال الالتحاق بنظام التعليم الرسمي.

وتوجد لدى جنوب آسيا أعلى معدلات سوء تغذية للأطفال دون الخامسة على مستوى العالم — أعلى حتى من النسبة السائدة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (راجع الرسم البياني ٤) — وبعض أعلى مستويات فقر الدم ونقص اليود. وهناك أدلة ملموسة، بما في ذلك الأدلة من منطقة جنوب آسيا، على أن تحسين التغذية يعزز التعلم مدى الحياة وإنتاجية سوق العمل. ولن يؤدي نمو الدخل وحده إلى الحيلولة دون سوء التغذية.

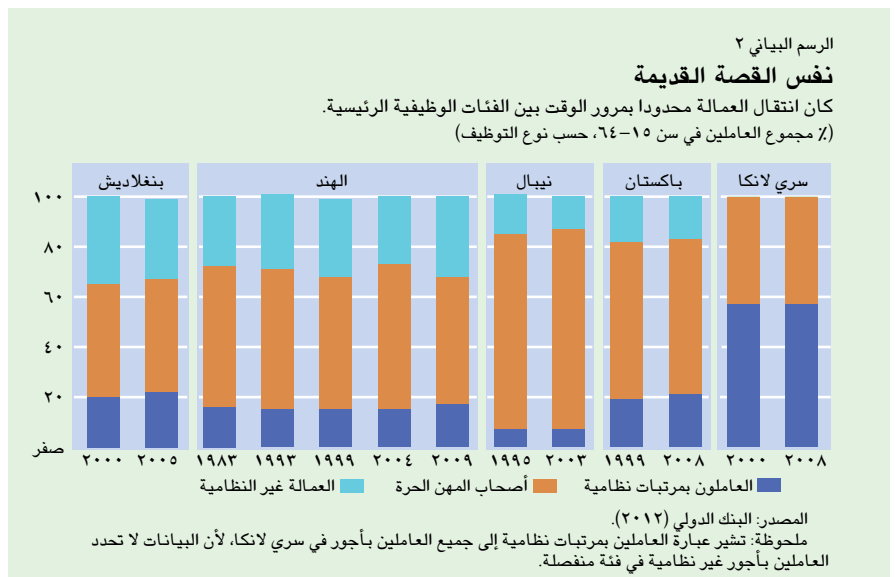
وحتى يتسنى منع اضمحلال القدرات الإدراكية على نحو لا رجعة فيه، يتعين أن تعالج التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة مسائل التغذية والنظافة الصحية وحفز الإدراك المبكر وبرامج التعليم قبل المدرسي الفعالة للمحرومين.

وعلى الرغم من وجود برامج تجريبية واعدة للتدخل في الطفولة المبكرة، فإن عدد البرامج واسعة النطاق في منطقة جنوب آسيا لا يزال محدودا للغاية. ومن شأن إنشاء هذه البرامج تحسين احتمالات نجاح الأطفال في المدرسة ومن ثم في سوق العمل.

التعيين والفصل

يرجّح احتمال قيام أرباب العمل في مجال الصناعات التحويلية في القطاع

العالم النامي. فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، شهدت نسبة تكاد تكون ١٠٠٪ من المنشآت في هذه البلدان انقطاع التيار الكهربائي كل شهر. وتتجاوب الشركات مع هذا الوضع باستخدام مولدات كهربائية لتخفيف حدة آثار عدم اليقين في إمداد الكهرباء — وهو حل مكلف يزيد شيوعه في بلدان جنوب آسيا عليه في بلدان المناطق الأخرى ذات مستويات دخل مماثلة. ويمثل الحصول على الكهرباء أيضا أحد أهم القيود التي تذكرها منشآت الصناعة والخدمات في المناطق الريفية في بنغلاديش وباكستان وسري لانكا ومنشآت القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية في الهند.



عصر التقشف

الاقتصادات المتقدمة تواجه بيئة قاسية وهي ترسم مسارها نحو موازنات عامة متوازنة ومديونية أقل

كارلو كوتاريللي



كارلو كوتاريللي مدير إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي

أصبحت

كلمة التقشف من الكلمات الأكثر ترددا في هذا العقد. ويبدو أن حكومات العالم قد أصبحت تقبلها باعتبارها من طبائع الأمور. ويتمسك البعض بالتقشف بفخر، بينما يلجأ إليه البعض الآخر على مضض.

ومع ذلك لا يزال النقاش حول التقشف مستمرا. ويوجد في أحد الأركان من يدفون باتجاه تدابير خفض العجز، بينما يجلس في الركن الآخر من يعتقدون أن الوقت قد حان أمام الحكومات لوقف جهودها لخفض العجز الآن، نظرا لضعف الاقتصاد العالمي.

وإحدى الوسائل لإلقاء الضوء على هذا النقاش هو التركيز على الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي بدلا من التركيز على طريقة عمل الاقتصادات في الظروف العادية. وبوضع الحاضر نصب الأعين، يكون واضحا أن اتباع منهج عملي — تعديل الأوضاع بخطوة ثابتة في إطار متوسط الأجل — هو أفضل مسار للتحرك.

وتصور معي قبطان سفينة يتعين أن تصل حمولتها إلى وجهتها بأمان وسرعة. ومثلما يتعين أن يسترشد القبطان بخطة واضحة ويحافظ على مسار ثابت في أجواء قد تكون عاصفة في بعض الأحيان، فإن التحرك باتجاه التقشف يقتضي الاسترشاد بخطة واضحة والحفاظ على مسار ثابت.

الثبات أثناء السير

ما المناخ الراهن — ما هي الظروف الخاصة التي تميز الصورة الاقتصادية العالمية في هذه اللحظة — وما انعكاساتها على إدارة سياسة المالية العامة؟ سأركز على الاقتصادات المتقدمة، لأنها هي التي تزيد فيها اختلالات المالية العامة ويحتدم فيها الجدل.

تشهد الاقتصادات المتقدمة في الوقت الراهن تعافيا من أكبر صدمة اقتصادية ضربتها منذ الكساد الكبير. وقد حاولت الحكومات حفز النمو الاقتصادي بزيادة عجز المالية العامة، وهو ما كان ناجحا في معظمه، ولكن توجد الآن حاجة إلى خفض العجز حتى تنتظم أوضاع المالية العامة لديها. ومع ذلك ففي معظم الاقتصادات المتقدمة، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة ومستويات الناتج أقل بكثير من الناتج الممكن. وفي هذه الظروف، تكون التغييرات في

الناتج الاقتصادي الناشئة عن خفض العجز الحكومي — الذي يطلق عليه مضاعف المالية العامة — أكبر من التغييرات التي درجت الدراسات الاقتصادية على مناقشتها. وغالبا ما تتجاهل التقديرات التقليدية لمضاعفات المالية العامة مسألة ما إذا كان الاقتصاد المعني ينمو بوتيرة سريعة، أو يتداعى بشدة، أو يكون في وضع بين هذا وذاك. والسبب في ذلك هو أنه عندما يكون الناتج قريبا من السعة أو يزيد عليها، يكون من المرجح بدرجة أكبر أن يؤدي خفض العجز إلى خفض مستوى التضخم ويكون من المرجح بدرجة أقل أن يؤدي إلى خفض الناتج. ومن ثم فإن تقديرات مضاعف المالية العامة التي تتضمن فترات يكون فيها الاقتصاد رائجاً تؤدي إلى التهوين من ضخامة المضاعفات. ويشبه ذلك محاولة تقييم فعالية مظلة بالنظر إلى مقدار الحماية الذي توفره من المطر حتى في الأيام التي تكون فيها الشمس مشرقة. فالمظلة تكون مفيدة عندما يهطل المطر؛ ولكن نفعها لا يكون كبيرا عندما تكون الشمس مشرقة. وليس بالمقدور حقا تقييم فعاليتها الحقيقية على مدى متوسط من الأيام الممطرة والأيام المشمسمة.

وإضافة إلى ذلك، فغالبا ما تكون المضاعفات مرتفعة بوجه خاص خلال المرحلة الراهنة لأن أسعار الفائدة في مستويات منخفضة غير مسبوقه بالفعل ولذلك لا يمكن للإرخاء النقدي أن يوازن التشديد المالي.

تقلبات الأسواق

قد يقول البعض إن انكماش المالية العامة الذي يكون له أثر توسعي على الاقتصاد هو على الأقل احتمال وارد في البلدان التي ترتفع فيها فروق أسعار الفائدة، أي حيثما يجب على الحكومات الآن أن تقترض بأسعار فائدة مرتفعة وحيثما يمكن أن تؤدي التدابير التقشفية إلى استعادة الثقة في الأسواق. ومنطق ذلك أن هذا العمل سيشتيع لدى الحكومات روحا من الثقة في الأسواق وفي قدرتها على إدارة عجزها وديونها. وينبغي أن تؤدي تهدئة مخاوف الأسواق إلى خفض تكاليف الاقتراض للحكومات، وهو ما قد ينتشر إلى بقية أجزاء الاقتصاد.

إلا أن تراجع فروق أسعار الفائدة على الدين الحكومي، نتيجة لشيوع روح الثقة — وهو أمر يحتمل بدرجة عالية أن يقترن بالتشديد المالي في

الأوقات الأقرب إلى الظروف العادية — يمكن ألا يحدث نتيجة للتركيز الزاهن للأسواق على التطورات في المدى القصير.

فإذا كانت مشاعر السوق هي أن التشديد المالي سيؤدي إلى إبطاء النمو في الأجل القصير، فإن الفروق في أسعار الفائدة لن تتراجع بسبب الخوف من أن يؤدي بطء النمو إلى خفض الإيرادات الضريبية وتثبيت الحكومات عن الاستمرار في تصحيح أوضاع المالية العامة بمرور الوقت. ويزيد من حدة هذه المشكلة الخطر من أن يؤدي التشديد المالي، عندما يكون الدين العام للبلد المعنى مرتفعاً مقارنة بناتجه الكلي، إلى رفع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير. ويفترض هذا السيناريو مرة أخرى أن تشديد سياسة المالية العامة يؤدي إلى إبطاء الناتج.

ومن ثم فهناك نبوءتان محققتان لذاتهما، على النحو التالي:

• إذا كانت الأسواق تتوقع أن يؤدي التشديد إلى إبطاء النمو، فمن الممكن أن تتراجع فروق أسعار الفائدة ويمكن فعليا الحفاظ على النمو على الرغم من التشديد المالي.

• إذا كانت الأسواق تتوقع أن يؤدي التشديد المالي إلى إبطاء النمو، فمن الممكن أن ترتفع فروق أسعار الفائدة ويتضرر النمو مع خفض العجز.

ويشير الخفض الأخير الذي أجرته شركة ستاندرد آند بورز في التصنيف الائتماني لبعض البلدان الأوروبية، والذي ذكر التأثير السلبي للتشديد المالي على النمو، إلى أن سلوك السوق سيؤدي إلى النتيجة الأخيرة الأقل جاذبية.

ولا مبالغة في القول بأن إجراء قدر كبير من التشديد المالي سيكون له تأثير انكماش على الاقتصاد، وهي مشكلة سيضخمها قيام معظم الاقتصادات المتقدمة بتشديد سياسة المالية العامة في نفس الوقت. وسيكون من المفيد توزيع عملية التشديد، بإرجاء جزء منها إلى أن يتعافى الناتج وتقوى قناة الائتمان.

ويقول البعض إن مضاعف المالية العامة سيكون ضئيلاً أو حتى سالباً (انكماش في المالية العامة يؤدي إلى توسيع الناتج) إذا نفذ التشديد المالي من خلال خفض الإنفاق الحكومي وليس رفع الضرائب. إلا أنني لا أتفق مع هذا الرأي. فالعوامل التي تؤيد تعافي طلب القطاع الخاص — وهي تحديداً توسع السياسة النقدية، وخفض سعر الصرف، وتراجع فروق أسعار الفائدة — لن تتضرر من خفض الإنفاق بدرجة أقل من تضررها من خفض الزيادات في الإيرادات. وتُتفق أن خفض الإنفاق مفضل عن رفع الضرائب في معظم الاقتصادات المتقدمة. ولكن ذلك يعزى إلى أسباب هيكلية — ليس لأن اتباع منهج واحد تترتب عليه تكلفة أقل بكثير في الأجل القصير. وسيضرر النمو المحتمل في البلدان التي تكون فيها المعدلات الضريبية مرتفعة بالفعل، مثلما هي الحال في معظم البلدان الأوروبية، في المدى الطويل من أي زيادات أخرى.

على مسار التقدم

يمكن أن نستنتج من ذلك كله أن التشديد المالي يرجح أن يحدث تأثيراً سلبياً على الناتج في الأجل القصير. ويعني ذلك ضمناً أن البلدان التي يكون فيها النشاط الاقتصادي ضعيفاً بالفعل ستستفيد من تعديل أوضاع المالية العامة بوتيرة أكثر تدرجاً. وسيكون من المفيد التدرج في تعديل أوضاع المالية العامة، بإرجاء جزء منها إلى أن يتعافى الناتج. ومن ثم فإذا كان المضي بوتيرة مفرطة السرعة في تعديل أوضاع المالية العامة تترتب عليه تكاليف على الناتج، فلماذا المضي أصلاً؛ لماذا يعتبر أنه من الملائم البدء في تشديد سياسة المالية العامة الآن بدلاً من تأجيله إلى الوقت الأفضل؛ الإجابة واضحة للبلدان الرازحة بالفعل تحت ضغوط الأسواق. ولكن بالنظر إلى صعوبة الاقتراض بأسعار فائدة قابلة للاستمرار، سيتعين أن تحدث تعديلات أوضاع المالية العامة بتركيز التدابير في بداية التعديل: أي سيتعين خفض العجز عاجلاً وليس آجلاً.

وماذا عن الاقتصادات الأخرى؟ لا شك أن لديها حيز مناورة أكبر على مستوى المالية العامة ومن الممكن أن تضي بوتيرة أكثر اعتدالاً في تصحيح الأوضاع. ولكن حتى بالنسبة لهذه الاقتصادات، فما لم يحدث تباطؤ كبير في وتيرة النشاط الاقتصادي، فإن إرجاء التعديل كلية — أو حتى تنفيذ سياسة مالية عامة توسعية — سينطوي على مخاطر مفرطة في الظروف الراهنة، لثلاثة أسباب هي أن:

• مستوى الدين العام لم يرتفع إلى هذا المستوى منذ الحرب العالمية الثانية. ومن الصعب الاستمرار في تحمل مستويات مرتفعة من الدين العام، ولكن الأهم هو أنه عندما يكون الدين العام مرتفعاً فإن أي زيادة في أسعار الفائدة مهما كانت ضئيلة يمكن أن تخرج المليات العامة عن مسارها. وفي ظل هذه الظروف، يعتبر تأجيل تدابير التقشف أمراً بالغ الخطورة.

• انشغال الأسواق بالتطورات قصيرة الأجل يزيد من صعوبة المفاضلة بين التشديد المالي في الأجل المتوسط والتوسع المالي في الأجل القصير — على سبيل المثال، الإصلاحات في الإنفاق على

إعادة هيكلة الدين اليوناني خلخلت الافتراض ... بأن إعادة هيكلة الدين لا تحدث في الاقتصادات المتقدمة.

المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية الذي من شأنه خفض العجز في الأجل المتوسط والسماح بزيادة الإنفاق في الأجل القريب. ولا يبدو أن فروق أسعار الفائدة تأخذ في الاعتبار الفروق في الإنفاق الاجتماعي في الأجل الطويل، وهو ما يشير إلى أن الإصلاحات التي ستحدث مستقبلًا لن تنفذ بشراء ائتمان من الأسواق إلا بشكل محدود.

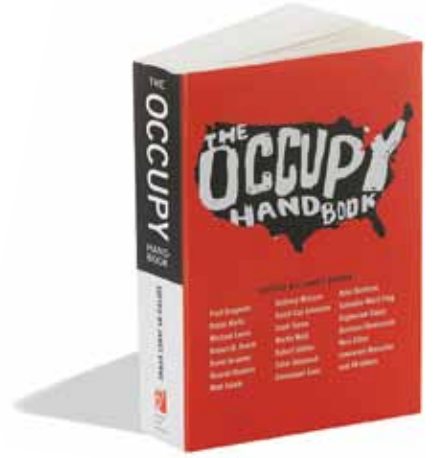
• إعادة هيكلة الدين اليوناني خلخلت الافتراض الذي كان سائداً على نطاق واسع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأن إعادة هيكلة الدين لا تحدث في الاقتصادات المتقدمة. ولذلك فإن توتر الأسواق بشأن تطورات المليات العامة أكبر من أي وقت مضى.

إدارة المخاطر

تتباين الأهمية النسبية لهذه العوامل الثلاثة عبر البلدان. إلا أن الرسالة الرئيسية هي أن إرجاء تعديل أوضاع المالية العامة إلى أن تحين أوقات أيسر يمثل صعوبة أكبر في الوقت الراهن منه في الماضي. ويبدو أن تحقيق المصادقية يشترط دفع تكلفة مقدمة في صورة تشديد مالي غير بسيط. ومن شأن اتباع منهج متدرج تجنب مخاطرة الاضطرار إلى التشديد بوتيرة مفرطة السرعة لاحقاً إذا ما بدأت الشكوك بشأن المصادقية تراود الأسواق. وعلاوة على ذلك، فإن احتمالات تكبد بعض النفقات المتعلقة بتعديل أوضاع المالية العامة التي ذكرناها أعلاه — مثل حدوث زيادة محتملة في فروق أسعار الفائدة عند تشديد سياسة المالية العامة مع بطء النمو — تكون أكبر في حالة عمليات خفض الكبيرة للعجز منها في حالة الخفض المعتدل.

وأخر ما يحتاج إليه الاقتصاد العالمي في أجواء عدم اليقين هذه رد فعل تلقائي من سياسة المالية العامة. ومن ثم، ففي حالة البلدان غير الخاضعة لضغوط السوق، يكون الصواب هو المضي بوتيرة ثابتة — مع مراعاة التطورات الدورية، وخصوصاً بالسماح لمضاعفات المالية بالعمل بشكل كامل — وحس عال بالاتجاهات مع مزج تدابير تقشفية تأخذ في الاعتبار غايات تحقيق الكفاءة على المدى البعيد. ■

إلى أن يسمعي أحد



جانيت بيرن (محررة)
Janet Byrne (editor)

دليل حركة "احتلوا" The Occupy Handbook

مجموعة "Back Bay Books" للنشر، نيويورك،
٢٠١٢، ٢٥٦ صفحة،
السعر ١٥،٩٩ دولارًا (غلاف ورقي).

”هذه“
مطالبة بأن نُسمع.
مطالبة بأن يكون
لدينا صوت. الناس
يشعرون أنهم بلا صوت. إنهم يريدون
صوتا ومشاركة، وإحساسا متجددا بتقرير
المصير. هذا ما يقوله الناشط جون فريزن
من حركة "احتلوا وول ستريت". أما ديفيد
غريبر، الباحث في الأنثروبولوجيا الذي دافع
عن الجمعية العامة التي تشكلت على أساس
توافق الآراء وأصبحت العلامة المميزة لحركة
"احتلوا وول ستريت" فإنه يسمي الحركة
فوضوية بالأساس ورسالتها "أن النظام
السياسي الأمريكي فاسد حتى النخاع
ولا أمل في إصلاحه، وأن الطبقة الأكثر
ثراء التي تشكل ١٪ من مجموع السكان قد
اشترت كلا الحزبين وباعتهم، وأنه حتى
يتسنى لنا العيش في أي نوع من المجتمعات
الديمقراطية بحق، فسيستعين علينا أن نبدأ من
الصفر."

وكلمات فريزن وغريبر مسجلة في دليل
احتلوا وول ستريت، وهو كتاب يجمع ٥٦
مقالا تحلل منشأ الحركة ووضعها اليوم وما
يمكن أن تنجزه. وأيضا كانت النتيجة، فإن
أصوات ناشطي الحركة الفعليين أقل بكثير
من أصوات القائمين بتحليلها وتفسيرها
والمتعاطفين معها.

وتمثل حركة "احتلوا وول ستريت" نقطة
فاصلة لتفسيرات الأزمة المالية. ويقدم
الاقتصاديان كارمن راينهارت وكينيث
روغوف ملخصها لبحثهما عن الأزمات
المالية؛ ويذهب كبير الاقتصاديين سابقا في
صندوق النقد الدولي، راغورام راجان، إلى أن
انعدام المساواة شجع الحكومة الأمريكية على
دعم الائتمان السهل؛ وتذكرنا الصحفية بيثاني
مكلين، المعروفة بكتابتها في فضيحة إنرون،
بأن فقاعة المساكن كانت مدفوعة بعمليات
تجديد التمويل مقابل نقدية وليس شراء
المنزل؛ بينما تصف جيليان تيت، الكاتبة في
صحيفة فاينانشال تايمز الصمت الاجتماعي
— الذي يكون مقبولا دون مناقشة — بأنه
موطن ضعف في القطاع المالي المعقد في
عالم اليوم. وهذه آراء ثاقبة مفيدة، ولكنها لم
تتطرق إلى قلب ظاهرة "احتلوا وول ستريت".
وهناك عبارة مشهورة لوارين بافيت يقول
فيها إنك لن تعرف من كان يسبح عاريا إلا
عندما ينحسر المد. ويمكن أن نضيف هذه
العبارة: إنك لن تعرف من لا يقدر على تكلفة
شراء الملابس إلا عندما ينحسر المد. وقد
كشفت الأزمة المالية مشكلة أعمق هي انعدام
المساواة، التي تستغل منذ عقود. ومثلما
يذكرنا الاقتصادي إيمانويل سايز (استنادا
إلى بحث أجراه مع الزميل الأكاديمي الفرنسي
توماس بيكيتي)، فإن الشريحة الأعلى التي
تشكل ١٪ من مجموع السكان استحوذت
على كل نمو للدخل في الولايات المتحدة منذ
السبعينات.

وكل ما فعلته الأزمة الأخيرة هو أنها عمقت
حالة انعدام الأمن التي تعاشها الأسر العادية
منذ سنوات. وكل ما أدى إليه الدعم السخي
الذي قدمته الحكومة للبنوك الكبيرة، مقابل
عجزها فيما يبدو على مساعدة ملاك المنازل
على مواجهة حبس الرهن على أيدي نفس
هذه البنوك، هو تعزيز الاعتقاد أن واشنطن
تخضع لنفوذ الشركات الكبيرة والأثرياء.
وكان هذا الخليط من اليأس الاقتصادي
والعجز السياسي هو وقود حركة "احتلوا
ول ستريت"، التي يصفها المؤلف والمحامي
سكوت تورو بأنها "مرثية بشأن مشكلة انعدام
المساواة في الدخل الآخذة في الاستفحال في
الولايات المتحدة الأمريكية التي" تسببت فيه
جزئيا حكومة تؤيد فيما يبدو مصالح الذين
أثروا بصورة غير متناسبة."

وانعدام المساواة هو الدافع الجوهري
للحركة: انعدام المساواة في مستويات الدخل،
بالتأكيد، ولكن أيضا انعدام المساواة في
الفرص وانعدام المساواة في النصيب من

السلطة. ويسلط شعارها المشهور "نحن
الـ٩٩٪" الضوء على الفجوة الآخذة في
الاتساع بين أصحاب الثروات الشديدة
الضخامة الذين يجمعون بين حياة الرفاهية
اللامتناهية والسلطة السياسية المترنحة التي
أتيحت لهم نتيجة لمساهماتهم غير المحدودة
في لجان العمل السياسي المتميزة، وبين كل
من عداهم، الذي يكافحون من أجل تأمين
حياة كريمة لأبنائهم.

إن ما هو الحل؟ يقترح كتاب دليل "احتلوا
ول ستريت" حولا كثيرة، سأذكر منها
ثلاثة. وأحد هذه الحلول، يقترحه الخبيران
الاقتصاديان بيتر دياموند وإيمانويل سايز
وتؤيده المحررة جانيت بيرن، وهو فرض
معدلات ضريبية أعلى بكثير على أصحاب
الثروات الطائلة. ولكن ذلك يثير السؤال التالي:
"كيف يمكن أن يحدث ذلك في ظل الكونغرس
والحزب الجمهوري (الذي تعهد معظم أعضائه
بعدم رفع المعدلات الضريبية) القائمين
اليوم؟ وهو ما يقودنا إلى الحل الثاني الذي
يؤيده الموظف العمومي السابق روبرت رايش
وتورو وآخرون، وهو فصل المال عن السياسة،
بإدخال تعديل دستوري إذا لزم الأمر. وفي
حين يبدو هذا الاحتمال غير مرجح أيضا،
فإنه يمثل نقطة اتفاق معقولة بين أشخاص
في أماكن مختلفة من الطيف السياسي.

أما بالنسبة لفريزن وغريبر، فلا يعدو ذلك
أن يكون مجرد تلاعب. ويقول غريبر إن حركة
"احتلوا وول ستريت" ترفض المؤسسات
السياسية القائمة والنظام القانوني القائم؛
وتجسد بدلا منهما "ديمقراطية مباشرة تقوم
على توافق الآراء". ويتشكك جيمس ميلر،
الباحث في العلوم السياسية، الذي درس
حركات النشاط المشهورة، في الشكل الذي
يمكن أن تكون عليه تلك الديمقراطية على
نطاق واسع. ولكن ينبغي على الأقل أن نتذكر
أن نشطاء من أمثال فريزن وغريبر — وليس
أكاديميين أو صحفيين أو سياسيين — هم
الذين جعلوا حركة "احتلوا وول ستريت"
ظاهرة عالمية.

جيمس كواك

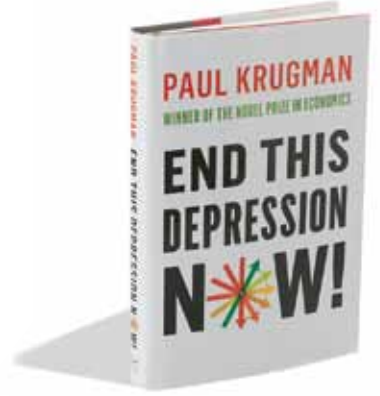
أستاذ مشارك

جامعة كونيتيكت

كلية الحقوق

شارك في تأليف كتاب البيت
الأبيض يحترق: الأباء المؤسسون،
والدين الوطني القائم علينا،
ولماذا يهزم هذا الأمر

ترك الفكر المنطقي يسود



بول كروغمان
Paul Krugman

ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!
End This Depression Now!

شركة "W.W. Norton & Company"
للنشر، نيويورك، ٢٠١٢، ٢٧٢ صفحة،
السعر ٢٤,٩٥ دولارا (غلاف قماشي).

بول كروغمان في
هذا الكتاب الشيق
الآراء التي يألفها قراء

عموده اليومي في صحيفة نيويورك تايمز. ويشبه الكتاب مدونة ممتدة موجهة إلى قراء غير متخصصين، ويتضمن إحالات إلى مراجع أكاديمية ولكنه يخلو من أي حواشي. وهو من أفضل الأشكال التقليدية للكتابة الجدلية.

ويبدأ كروغمان الكتاب بالحديث عن الدمار البشري الذي تسببت فيه البطالة الأمريكية المرتفعة وطويلة الأمد نتيجة للأزمة المالية وما تلاها من ردود فعل قررتها السياسات. ولا يقتصر الأمر على أن المجتمع تخلى عن قدر ملموس من الناتج كان من الممكن أن يحسن حياة الأشخاص، وإنما تجاوزته إلى ارتفاع معدلات البطالة في الوقت الراهن حتى أصبحت شرا يهدد الإنسان والمجتمع يتعين أن يكون في بؤرة اهتمام صانعي السياسات.

ويصب التحليل الوارد في الكتاب بصورة مباشرة في عموم تيار الاقتصاد الكلي، الذي يبين بكل وضوح أن الإجراءات الحكومية يمكن أن تؤثر على مستوى الطلب في الاقتصاد. ويبدى كرومان شجاعة مستمدة من قناعته حين يقول إن الحكومة (والبنك الفيدرالي) تستطيع، بل وينبغي عليها، أن تقدم التنشيط المالي اللازم لموازنة الضعف في طلب القطاع الخاص.

ويدحض الكاتب بحزم الأغلوطات الكثيرة التي سادت النقاش السياسي (ليس في أمريكا فقط) بشأن السياسات الاقتصادية الكلية، ومفادها أن السياسات يجب أن توجه إلى غايات بعيدة الأجل وليس إلى شواغل قصيرة الأجل؛ وأن للبطالة عنصرا هيكليا لا تعالجه سياسات إدارة الطلب؛ وأن أي إجراء تقوم به الحكومة للتأثير على الطلب سيوازنه إجراء يقوم به القطاع الخاص؛ وأن السبب في الأزمة كان تدخل الحكومة في الأسواق وعمليات عملاقة الرهن العقاري في الولايات المتحدة فاني ماي وفريدي ماك؛ وأن التوتّر في أسواق السندات يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن العجز؛ وأن المعيار الرئيسي لعمل السياسات ينبغي أن يكون ما إذا كانت السياسة تستعيد ثقة مؤسسات العمل التجاري.

وتتشابه الوصفة التي يقدمها كروغمان لتوجيه الاقتصاد للخروج من أسوأ كساد يشهده العالم منذ الثلاثينات في وجوه كثيرة مع الوصفة التي يحددها صندوق النقد الدولي، وهي كالتالي: مع التسليم بضرورة تعزيز أوضاع المالية العامة — وبصفة عاجلة في بعض البلدان — فإنه ينبغي حيثما يمكن أن ينصب التركيز على تنفيذ إصلاحات ذات مصداقية في المالية العامة في

فإنه لا يستطرد إلا بصورة محدودة نسبيا في بيان سبب غياب التفكير المنطقي. ولعل ذلك يعزى إلى أنه يرى أن أفضل إسهام له هو استخدامه للآراء الاقتصادية الفنية.

وأقرب نقطة يصل إليها كروغمان في تقصي أسباب حالات الإخفاق هذه هي عندما يشير إلى تعليقات الاقتصادي الكلي البولندي الراحل ميكال كاليكي عن معارضة مجتمع الأعمال للناتج التي خلص إليها كينيز، ومفادها أنه إذا كان من الممكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي على مستوى توظيف العمالة، فإن ثقة الأعمال التجارية لا تعود هي جوهر السياسة الاقتصادية وغايتها، ويعني ذلك أن النخبة من دوائر المال والأعمال لا تملك هذا التأثير الكبير.

ولم يتأخر الاقتصاديون المعنيون بالمصلحة العامة في توليد نماذج يشوه فيها موظفو المؤسسات العامة السياسة بالترويج لخطط تصب في مصلحة المؤسسات نفسها. إلا أن مشكلة المصلحة في النقاش بشأن السياسة الاقتصادية تبدو أكثر خداعا بكثير من العمل الشفاف نسبيا للمؤسسات العامة. وتظهر المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والاحتياطي الفيدرالي بصورة مؤسسات قوية فكريا؛ والمشكلة هي التمحيص الضعيف لنفوذ الأثرياء والنخبة من دوائر المال والأعمال في

لسنا بلا حيلة أمام قوى السوق. ولا يلزم أن يكون مصير الملايين الدخول في فترات بطالة طويلة الأمد تقضي على معنوياتهم.

النقاش. وقد أدت الأهمية المتزايدة للتمويل الخاص في الأوساط الأكاديمية ونمو مراكز الأبحاث التي تحصل على تمويل كبير وترتبط ببرامج عمل خاص إلى زيادة العوامل المعاكسة التي تواجه النقاش العقلاني.

ويبين كتاب كروغمان أننا لسنا بلا حيلة أمام قوى السوق وأنه لا يلزم أن يكون مصير الملايين الدخول في فترات بطالة طويلة الأمد تقضي على معنوياتهم. فقد أعطتنا مائة عام من علم الاقتصاد الكلي الأدوات اللازمة لمعالجة المشكلة: وكل ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية للقيام بذلك.

مارك ألن

الممثل المقيم الأول لصندوق النقد الدولي لدى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية

غذاء للفكر



تايلر كوين
Tyler Cowen

عندما يتناول الاقتصادي غداء An Economist Gets Lunch

قواعد جديدة للذواقة العاديين
New Rules for Everyday Foodies

شركة "Dutton" للنشر، نيويورك، ٢٠١٢،
٣٨٥ صفحة، السعر ٢٦,٩٥ دولاراً
(غلاف قماش).

اقرأ هذا الكتاب ويمكنك أن تبدأ في تحسين طعامك دون أن تنفق مبالغ طائلة. وسيكون ذلك مفيداً لك وللعالَم. كل ما تحتاج أن تفعله هو أن تفكر كما يفكر ... الاقتصادي.

فعل الاقتصاد، مثلما يقول المؤلف تايلر كوين، سيكسر الأغلال الذهنية التي يحاول "المتكبرون في مجال الطعام" تقييمك بها وسيكشف غطاء الجهل. ولكن مهلاً! فالدراسة التي أعدها كوين ليست عن الطعام فحسب. بل هو يتطرق إلى قضايا أكبر، وإن صح ما يقول، فمن الممكن أن تساعد في بدء ثورة. وقد يكون من الأمور المخالفة للبديهية أن يكون الاقتصاد — ذلك "العلم الكئيب" — قادراً على أن يجعل من شخص ما ذواقة حقيقياً، أي "خبيراً بالمأكولات والمشروبات" على حد تعبير ويكبيديا. يثبت كوين هذه النقطة من خلال مجموعة من المفاهيم الاقتصادية السهلة والمضحكة. نعم، يمكنك أن تحسن نوعية طعامك وبتكلفة أقل دون أن تعتمد على من يسمون أنفسهم خبراء طعام. بل إنه قد يقنعك بتغيير كل أسلوبك تجاه الطعام وتبني رأيه بأن "وجبة سيئة أو متوسطة الحال ليست مجرد مذاق سيئ، وإنما هي نفي لا ضرورة له لمتع الحياة

ولا يقف كوين عند حدود الجغرافيا، وإنما يزيد الإثارة في كتابه بإضافة قطع صغيرة من التاريخ. وتمثل دراسته لسلسلة إمداد الغذاء في أمريكا الشمالية عنصراً أساسياً في الكتاب. وتستمد الإحالات التاريخية في معظمها من الأمريكتين، وهي من العصر الحديث، باستثناء نظرة على الأرتك وأصول الذرة. ويمثل ذلك تناقضا مؤسفاً مع الملحمة الأخاذة الرائعة التي كتبها مارك كورلانسكي بعنوان الملح: تاريخ العالم.

غير أن هذا الكتاب يتجاوز النصح بشأن المكان الذي تحصل فيه على وجبة جيدة. فهو يعرض لموضوعات جادة مثل سوء نوعية الغذاء، وارتفاع أسعاره، وعدم إتاحة الغذاء الجيد وما يترتب عليه من عواقب مجتمعية تشمل السمنة وسوء التغذية، وأعمال الشغب من أجل الغذاء، بل والمجاعة. ويذكرنا الكاتب بالمنافع المتناقضة بشكل هامشي للثورة الخضراء وضرورة حدوث ثورة جديدة لدعم تحسين نوعية الطعام. وهو يؤيد الرأسمالية بقوة ويرى أن هناك جدوى من العمل التجاري الزراعية والكائنات العضوية المعدلة وراثياً كوسيلة لحل مشكلات إمداد الغذاء وجودته. أما آراؤه بشأن السمنة — وهي أنها حالة اختيار واع للشخص الذي يعاني منها — فمن المؤكد أنها مثار جدل. ومع ذلك يمكن على الأرجح أن نتفق جميعاً على أنه يمكن،

قد يكون من الأمور المخالفة للبديهية أن يكون الاقتصاد — ذلك "العلم الكئيب" — قادراً على أن يجعل من شخص ما ذواقة حقيقياً.

بل ينبغي، أن يكون الاقتصاديون جزءاً من الحركة لدعم تحسين نوعية الطعام. وقد يكون أسلوب كوين حاداً في بعض الأحيان (أوصي بالأجزاء التي ينتقد فيها الحركة "الخضراء")، إلا أن هناك مسحة إنسانية جوهريّة في رسالته التي تقول إن "إحدى التجارب المفيدة للغاية هي أن تأخذوا ما اكتسبتموه من معارف بالطعام، وتدعوا الناس إلى منازلكم لتقاسمها". إذن، يا ذواقة العالم اتحدوا! فليس هناك ما تخسرونه إلا ذلك الدجاج المقلي سيء المذاق وغالي الثمن، الذي تناولتموه في الغذاء.

أما دو سي

نائب رئيس قسم

إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

بصندوق النقد الدولي

... فرصة ضائعة لصقل مذاقنا، والتعلم عن العالم، وخوض تجربة مفيدة." وهو يدعو إلى أن تجعل حياتك "أكثر ثراءً في مجال الاستكشاف، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمتع الطعام، بطابعها الإنساني جداً، والأساسي جداً، والقديم جداً."

ويعود كوين إلى الجذور التاريخية للاقتصاد، إلى توماس مالثوس وأدم سميث، ويحاول إثبات صحة رأيه من خلال أكثر من ستة مفاهيم اقتصادية، بدءاً بدوال الإنتاج وانتهاء بما وراء العقلانية، ويستند إلى مجالات دراسة متنوعة مثل الإحصاء وعلم النفس.

ويطبق كوين المبدأ التالي في منهجه الاقتصادي إزاء الطعام الجيد: "الطعام هو منتج من العرض والطلب الاقتصاديين، لذا حاول أن تتحرى أن يكون العرض طازجاً، وأن يكون المورد مبدعاً، وأن يكون الطالب على علم بالمعروض." وهو يحاول أن يستخدم طريقة علمية أصيلة لفهم طريقة عمل أسواق الغذاء بصورة أفضل وتحويل تلك المعلومات إلى غرض مفيد.

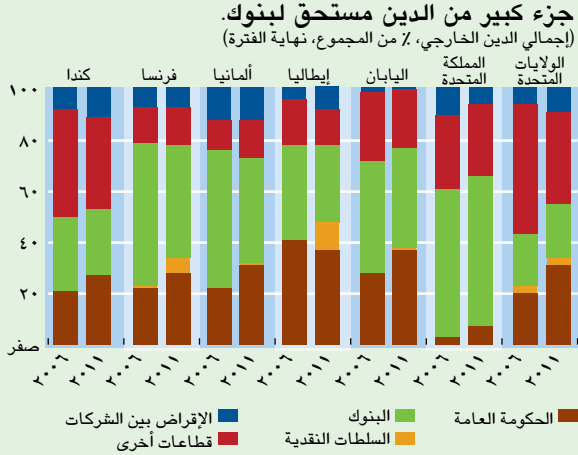
والأمثال هي واحدة من أدواته التعليمية المفضلة. فهو يقدم النصيحة التالية: "عندما تشيع العربات التي يجرها الحمير، وتحمل النساء السلال على رؤوسهن، تناول وجبتك من السمك على شاطئ البحر أو البحيرة مباشرة."

ويستخدم الاقتصادي الشهير أمثلة من مختلف البلدان لاختبار فرضياته. وتستمد تجارب الطعام من مختلف أنحاء العالم، وإن كان نصيب الأسد من آسيا، وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وأوروبا. ولكن حتى لا يتهم بالتنميط، فهو يدرج الطعام الصيني في تنزانيا ويذكر السمك وشرائح البطاطس في نيوزيلندا.

ويمكن أن يقال إن عدداً قليلاً من المؤلفين هم الذين لديهم الشجاعة للخلوص إلى أن "الطعام الباكستاني في الولايات المتحدة أفضل من الطعام الهندي في الولايات المتحدة" أو أن "معظم الناس لا يحبون الطعام الكوري". إلا أن آراء كوين القوية وعدم اكتراثه بالاصطدام بأراء الآخرين تثير الاهتمام، وسواء اتفقت في الرأي أو اختلفت، فإن آراءه واضحة وبناءة. ويقول عرضاً "إن الطريق إلى الطعام الكوري يكون من خلال الخضروات."

اقتراض مجموعة السبعة من الخارج

كحصة من إجمالي الناتج المحلي، تصدر المملكة المتحدة القائمة

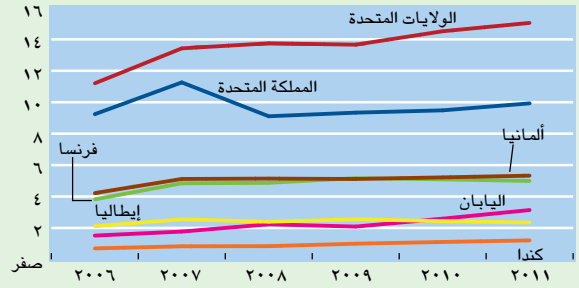


الخارجية والخصوم الخارجية — صافي الاقتراض من (أو صافي الإقراض إلى) بقية العالم. وترسم نسب الأصول والخصوم الخارجية الكلية في بلدان مجموعة السبعة صورة مختلفة جدا للمراكز الخارجية. ففي عام ٢٠١٠، كان مركز اليابان وألمانيا دائنًا صافيا، بينما كانت مراكز البلدان الخمسة الأخرى في مجموعة السبعة مقترضًا صافيا. وفيما يتعلق بتكوين الدين الخارجي في عام ٢٠١١، فقد كانت أكبر حصة في فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة مستحقة لبنوك. وفي الولايات المتحدة وكندا، كانت أكبر حصة هي «قطاعات أخرى» (الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية بالدرجة الأولى)، يليها دين الحكومة العامة. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، زادت حصة الدين الخارجي للحكومة العامة في كل بلد في مجموعة السبعة عدا إيطاليا. وكانت هذه الزيادة تعزى جزئيا إلى الأزمة المالية، التي أسفرت عن زيادة الاقتراض من أجل الإنفاق الاجتماعي وخفض الاقتراض والإنفاق من جانب الأعمال التجارية. وكان تراجع حصة إيطاليا يعزى إلى قيام سلطاتها النقدية بزيادة الاقتراض في إطار خطوط مبادلة العملة التي أنشأها البنك المركزي الأوروبي لتلبية احتياجاته من السيولة.

تملك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دين خارجي على مستوى البلدان الأكثر ثراء في العالم (مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة، أو مجموعة السبعة)؛ ولكن كحصة من إجمالي الناتج المحلي، تتصدر المملكة المتحدة القائمة. فإجمالي الدين الخارجي القائم على المملكة المتحدة (في حيازة الأجانب) تجاوز إجمالي ناتجها المحلي بأربعة أضعاف في عام ٢٠١١، وهو ما يعزى بصفة أساسية إلى دورها كمركز مالي نشيط. وكانت لدى فرنسا وألمانيا وإيطاليا كلها نسب تجاوزت ١٠٠٪. وكان الدين الخارجي للولايات المتحدة - ١٥ تريليون دولار في عام ٢٠١١ - مساويا لإجمالي ناتجها المحلي. وقد ارتفع هذا الرقم بصورة كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية (من ١١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦)، لسبب جزئي هو تمويل عجز كبير في المالية العامة.

تملك الولايات المتحدة أكبر دين خارجي على مستوى مجموعة السبعة.

(إجمالي الدين الخارجي، بتريليونات الدولارات، نهاية الفترة)



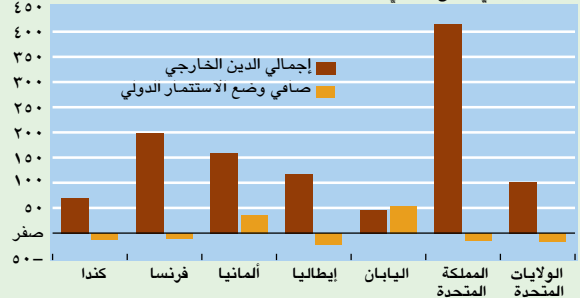
إلا أن إجمالي الدين الخارجي لبلد ما لا يقدم في حد ذاته صورة كاملة لظروفه المالية. فمستوى الدين الخارجي يمكن أن يتغير نتيجة لإعادة توزيع الخصوم القائمة من المقيمين المحليين إلى المقيمين الأجانب. كذلك فإن أحد العوامل المهمة في قدرة البلد على تحمل صدمات معاكسة هو مستوى أصوله الخارجية. وتوجد لدى المراكز المالية الدولية مثل المملكة المتحدة مستويات مرتفعة من كل من الدين الخارجي والأصول الخارجية.

ولتقييم القوة المالية لبلد ما، يتعين أن ننظر إلى وضع الاستثمار الدولي لديه. ويبين صافي وضع الاستثمار الدولي - الفرق بين الأصول

الدين الخارجي لمجموعة السبعة ونسب وضع الاستثمار الدولي

ترسم صورا مختلفة.

(% من إجمالي الناتج المحلي، نهاية ٢٠١١)



ملحوظة: تشمل خصوم وضع الاستثمار الدولي خصوم الدين الخارجي والخصوم الخارجية في صورة حصص ملكية ومستندات مالية. وفي حالة فرنسا والولايات المتحدة، تتعلق نسب وضع الاستثمار الدولي لعام ٢٠١٠.

عن قاعدة البيانات

هذه البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتوفر قاعدة البيانات هذه بيانات مفصلة عن إجمالي الدين الخارجي لما مجموعه ١٠٩ اقتصادا، يشترك ٦٧ اقتصادا منها في المعيار الخاص لنشر البيانات. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات هذه في الموقع الإلكتروني التالي: www.worldbank.org/qeds.

إعداد تامارا رازين ومارسيلو دينينزون ومارتين مكاناغا من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.

هل تتمكن الاقتصادات الصاعدة من مواصلة نموها السريع؟
ما مصدر الخطأ فيما حدث في منطقة اليورو؟

هل توجد تدابير للحيلولة دون تسبب مديونية الأسر في تقييد النشاط الاقتصادي؟

ما هي الدوافع وراء صدمات أسعار السلع الأولية؟

المتابعة على مسار التعافي

ما هو المزيج السليم بين التنشيط والتكشف المالي؟

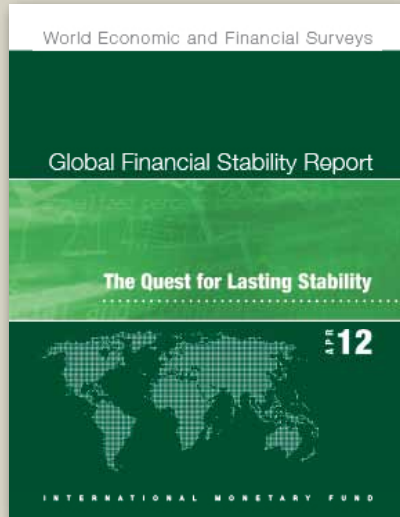
هل يواصل مستوى الدين ارتفاعه؟

هل تنتقل تداعيات أزمة منطقة اليورو إلى غيرها من المناطق؟

ما مدى سلامة البنوك على المستوى العالمي؟

كيف ينبغي أن نتعامل مع التكاليف المستقبلية لشيخوخة السكان؟

ينظر صندوق النقد الدولي في التركة التي خلفتها الأزمة وفي كيفية
تأمين الاستقرار والنمو من خلال تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي"
و "تقرير الاستقرار المالي العالمي" و "الراصد المالي".



طالع هذه المطبوعات الحيوية الصادرة عن صندوق النقد الدولي على الموقع الإلكتروني www.elibrary.imf.org/page/fdip

صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٢ - ٨ دولارات



MFIAA2012002